الفكـــــر التجـــديدي
عند الشيخ عبد المتعال الصعيدي

إعـــداد

د. أحـمـد حسـن عـلـي عـمـر

المدرس بقسم الثقافة الإسلامية

كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

Email: AhmedOmer١٣٣@azhar.edu.eg

ملخص:

يتعرض البحث لقضية التجديد عند المرحوم الشيخ عبد المتعال الصعيدي، كرائد من رواد الأزهر الشريف، الذين عنوا واهتموا بقضايا التجديد الفكري والفقهي في إطار مواكبة التقدم العلمي ومواجهة ما حل على الأمة في القرن المنصرم من تحديات الاستعمار الفكرية وتأخر الأمة علميا واقتصاديا وتفككها. ولا شكّ فإن الشيخ عبد المتعال الصعيدي لم يكن ليقف مكتوف اليدين فشمر عن ساعد التجديد في شتى المجالات الفكرية والعلمية، ولما كان الشيخ أحد علماء الأزهر الفاقهين وقف على بعض العلوم التي احتاجت "في وجهة نظره" إلى تجديد وإعادة نظر حتى تؤتي ثمارها المرجوة عند تدريسها للطلاب، فأردت أن أكشف وأجلي هذه الفكرة من خلال ما تركه الشيخ من تراث علمي على سبيل يبصر قارئه بمعالم الفكر التجديدي لديه. ويصبح عنوان البحث: الفكر التجديدي للشيخ عبد المتعال الصعيدي وتناول: تعريف مفردات البحث، والشيخ وحياته الفكرية والتعريف بمفردات عنون البحث، ومنطلقات الفكر التجديدي عند الشيخ عبد المتعال الصعيدي ومنها: الحرية أساس التجديد، واعتماد المنهج العلمي في التجديد، وفقه الواقع في دراسة القضايا المستجدة، والمقارنة والمقاربة مع النهضة الأوربية. وتم استعراض بعض الصور ونماذج للفكر التجديدي للشيخ عبد المتعال الصعيدي، ومنها: التجديد لمنظومة العلوم الأزهرية (تجديد علم المنطق، علم الكلام، أصول الحديث)، التجديد في المجال الاجتماعي:(قضايا المرأة، حد الردة، الفن والموسيقى) واشتمل على أهم المؤاخذات على الفكر التجديدي للشيخ رحمه الله، ومنها التعصب، وعدم التدرج في التجديد والإصلاح وأشفع البحث بنتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الفكر التجديدي –عبد المتعال الصعيدي–قضايا التجديد–منطلقات.

Milestones of regenerative thought At Sheikh Abdul Mutaal Saidi

Dr. Ahmed Hassan Ali Omer
.Profession: Lecturer in Islamic Culture ,Department of Islamic Dawa College, at Al-Azhar University.
Email:AhmedOmer١٣٣@azhar.edu.eg

Abstract:

This research deals with the issue of renewal in the Sheikh Abdul Mutaal Saidi, as a pioneer of Al-Azhar, who have been concerned with the issues of intellectual and jurisprudential renewal in the context of keeping up with scientific progress and facing the challenges of colonialism in the past century. I wanted to reveal this idea through the legacy of the Sheikh of scientific heritage in order to see his reader with the features of regenerative thought has. Definition of the vocabulary of research, Sheikh and his intellectual life and includes. The starting points of regenerative thought when Sheikh Abdul Mutaal Saidi and includes. Photos and models of the innovative thought of Sheikh Mutaal Saidi, including. The most important Criticisms on the innovative thought of Sheikh.

Keywords: Renewal, Ideas, The innovative, Milestones, Regenerative, Innovative.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين ... وبعـــد؛

فإن هذا البحث يتعرض لقضية التجديد عند المرحوم الشيخ عبد المتعال الصعيدي، كرائد من رواد الأزهر الشريف، الذين عنوا واهتموا بقضايا التجديد الفكري والفقهي في إطار مواكبة التقدم العلمي ومواجهة ما حل على الأمة في القرن المنصرم من تحديات الاستعمار الفكرية وتأخر الأمة علميا واقتصاديا وتفككها. ولا شكّ فإن الشيخ عبد المتعال الصعيدي لم يكن ليقف مكتوف اليدين فشمر عن ساعد التجديد في شتى المجالات الفكرية والعلمية. ولما كان الشيخ أحد علماء الأزهر الفاقهين وقف على بعض العلوم التي احتاجت "في وجهة نظره" إلى تجديد وإعادة نظر حتى تؤتي ثمارها المرجوة عند تدريسها للطلاب، فأردت أن أكشف وأجلي هذه الفكرة من خلال ما تركه الشيخ من تراث علمي على سبيلٍ يبصر قارئه بمعالم الفكر التجديدي لدى الشيخ الجليل –رحمه الله– وشمله بواسع المغفرة.

سبب اختيار الشيخ عبد المتعال الصعيدي:

إن الشيخ من العلماء القلائل الذين استشرفوا ما عليه العالم الإسلامي، ودعا منذ سنين إلى فكرٍ تجديديٍّ يعمل على توطيد أركان التوابيت الثقافية، واستيعاب النافع من المتغيرات الحضارية.

فعمل إلى تأسيس ما يلي:

١– علم أصول فقه جديد:

يقوم على القرآن، وصحيح السنة وإجماع المجتهدين المحدثين، والقياس العقلي، وذلك لتخليص الفقه الإسلامي من جموده، وتعصب شيوخه، وتخلف أحكامه عن مسايره العصر.

٢- علم توحيد جديد:

ينتهج المنهج العقلي في التأويل، وينتحي الحجة والبرهان في مجادلة الخصوم، بمنأى عن الغلو والتحزب والتكفير.

٣- علم أصولي جديد لدراسة السنة:

يعمل على تنقيتها من الدسّ والوضع، ويعكف على دراسة كتب الحديث لفحص متونها، واستبعاد الأخبار المنحولة والمكذوبة والإسرائيليات منها.

٤- فلسفة إسلامية معاصرة:

تعبر عن الهوية الإسلامية في تصوراتها، وتصطبغ بالصبغة العلمية في التفكير والعملية في التطبيق، وتنصبُّ مباحثها على القضايا الإنسانية والمشكلات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والبيئية، وتسعى جاهدة إلى تحقيق السلام العادل والتسامح بين البشر من منظور عالمية الإسلام، التي كفلت التنافس بين الثقافات، وكفت عن صراع الحضارات، على أن تعزف عن التنطّع في الدين، والخلط بين الموروث الديني والأصول الشرعية والعقدية، والتلفيق بين الثوابت الملّية والمتغيرات العلمية والفلسفية.

ويصبح عنوان البحث:

الفكر التجديدي عند الشيخ عبد المتعال الصعيدي

خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وفهرست المراجع والموضوعات.

المبحث الأول: تعريف بمفردات البحث، وبالشيخ –رحمه الله–وأصول فكره التجديدي.

ويشتمل على:

المطلب الأول: التعريف بمفردات عنوان البحث.

المطلب الثاني: نبذة عن الشيخ الصعيدي "حياته وأصول فكره التجديدي".

المبحث الثاني: منطلقات الفكر التجديدي عند الشيخ عبد المتعال الصعيدي ويشتمل على:

المطلب الأول: الحرية أساس الفكر التجديدي.

المطلب الثاني: اعتماد المنهج العلمي في الفكري التجديدي.

المطلب الثالث: فقه الواقع في دراسة القضايا المستجدة.

المطلب الرابع: المقارنة والمقاربة مع النهضة الأوربية.

المبحث الثالث: صور ونماذج من الفكر التجديدي عند الشيخ عبد المتعال الصعيدي، ويشتمل على:

المطلب الأول: صور من التجديد في منظومة العلوم الأزهرية (تجديد علم المنطق، علم الكلام، أصول الفقه).

المطلب الثاني: نماذج من التجديد في المجال الاجتماعي:(قضايا المرأة، حد الردة، الفن والموسيقى).

المبحث الرابع: أهم المؤاخذات على الفكر التجديدي للشيخ رحمه الله، ويشتمل على:

المطلب الأول: التعصب للثورة في التجديد.

المطلب الثاني: دَرْجُه من لا يستحق أن يُعدَّ مجددًا.

الخاتمة وتشتمل على:

١- النتائج.

٢- التوصيات.

٣- أهم المراجع.

٤- فهرس الموضوعات.

المبحث الأول

تعريف بمفردات البحث، وبالشيخ–رحمه الله–وأصول فكره التجديدي.

ويشتمل على:

المطلب الأول: التعريف بمفردات عنوان البحث.

المطلب الثاني: نبذة عن الشيخ "حياته وأصول فكره التجديدي".

المطلب الأول

التعريف بمفردات عنوان البحث.

ويشتمل على النقاط التالية:

النقطة الأولى: تعريف الفكر لغةً واصطلاحًا:

من الضروري –قبل تحديد الخلفية الفكرية والثقافية للشيخ عبد المتعال الصعيدي– الوقوف على المفاهيم المفتاحية للبحث بداية من كلمة الفكر في اللغة.

- ففي المعاجم العربية الأصيلة فقد قال ابن منظور عنها هي: "إعمال الخاطر في الشيء، ومنه التفكر والتفكير، وقيل رجل فكير يعني كثير التفكير". (١)

وعرفه الفيروز آبادي بأنه: "إعمال النظر في الشيء كالفكرة."(٢)

وقد عرف الراغب الأصفهاني الفكر حين قال: (الفكرة قوة مطرقة للعلم على المعلم، والتفكر جولان تلك القوة بحسب نظر العقل، وذلك للإنسان دون الحيوان ولا يقال إلا فيما يمكن ان يحصل له صورة في القلب). (٣)

- وفي المعاجم الحديثة فقد ورد في المعجم الفلسفي: (ان الفكر يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أو يطلق على المعقولات نفسها، فإذا أطلق على فعل النفس دلَّ على حركتها الذاتية، وهي النظر والتأمل، وإذا أطلق على المعقولات دلَّ على المفهوم الذي تفكر فيه النفس). (٤)

---

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ج٥، ص٦٥.

(٢) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد نعيم، العرقسوسي، الرسالة ، القاهرة بدون، ص٥٨٨.

(٣) مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني ، دار القلم. دمشق،ج٢، ص ٢٠٢.

(٤) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م، ج٢، ص: ١٥٦.

الفكر اصطلاحًا: توجد تعريفات عديدة للفكر اصطلاحا؛ أذكر بعضها اختصارا من ناحية والأكثر إتساقا مع موضوع البحث.

فقد ذكر صاحب الموسوعة الفلسفية أن:(الفكر هو النتاج العقلي للدماغ كمادة ذات تنظيم عضوي خاص، وهو العملية الإيجابية التي بواسطتها ينعكس العالم الموضوعي في مفاهيم وأحكام ونظريات ومبادئ... والكلام هو صورة الفكر). (١)

هذا ويفرق الدكتور محمد عابد الجابري بين ثلاث مستويات من الفكر:

١- الفكر كأيديولوجيا بمعناها الواسع، فتعني: مضمون الفكر ومحتواه، أي جملة الآراء والأفكار التي يعبر بواسطتها هذا الشعب أو ذلك عن مشاكله واهتماماته، وعن مثله الأخلاقية ومعتقداته المذهبية وطموحاته السياسية والاجتماعية وأيضًا عن رؤيته للإنسان والعالم.

٢- الفكر كأداة: فيعرفه بأنه أداة لإنتاج الأفكار سواء منها تلك التي تصنف داخل دائرة الأيدلوجيا أو داخل دائرة العلم، هو أداة بمعنى أنه جملة مبادئ ومفاهيم وآليات تنتظم وتترسخ في ذهن الطفل الصغير منذ ابتداء تفتحه على الحياة لتشكل فيما بعد العقل الذي به يفكر.

٣- الفكر كمحتوى: وهو جملة الأفكار والآراء والنظريات التي تنتظمها عناصر ترتبط بعلاقات بنيوية، علاقات تجعل منها أجزاء تستقي دلالتها ووظيفتها من الكل الذي تنتمي إليه، وهي بنية من التصورات، ومن الآراء والأفكار والنظريات. (٢)

ويشير الدكتور/ طه جابر العلواني أنه وبعد دراسته لمصادر القدامى عن الفكر وصل إلى تعريفه بقوله:" الفكر اسم لعملية تردد القوى العاقلة المفكرة في الإنسان، سواء أكان قلبًا أو روحًا أو ذهنًا بالنظر والتدبر، لطلب المعاني

(١) المعجم الفلسفي، إبراهيم أنيس وآخرون، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية ، بدون، ج١، ص٣٣.

(٢) إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الثانية . ص ٥١ بدون.

المجهولة من الأمور المعلومة، أو الوصول إلى الأحكام أو النسب بين الأشياء". (١)

هذا، ويرتبط بمفهوم الفكر مفاهيم أخرى تشكل منظومة مترابطة مع بعضها البعض مثل: النظر، والتأمل والإدراك والتمحيص والاستنباط والبحث والدراية والفقه والفطنة والمعرفة والتذكر فهذه مفاهيم تنتمي إلى أسرة واحدة.

وعلى العكس من هذه المفاهيم تأتي مفاهيم أخرى مثل: التجمد والتيبس والتقليد التحجر، والبلادة والركود، والجمود والجهل والنسيان والغفلة والسهو فهذه مفاهيم تنتمي اسرة واحدة أيضًا.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن الفكر اصطلاحًا: "هو ترتيب أمور معلومة لتؤدي إلى مجهول". (٢) وفي بحثنا سنقوم باستقصاء أراء الشيخ عبد المتعال التجديدي لنصل إلى إبراز مجمل فكره التجديدي الذي بثه في كتبه ومقالاته ومؤلفاته على سبيل من الإيجاز.

النقطة الثانية: تعريف التجديد لغة واصطلاحا:

- التجديد لغةً: تصيير الشيء جديدًا، وجدَّ الشيء؛ أي صار جديدًا، والجديد: خلاف القديم، فإذا أعيد إلى مثل حالته الأولى التي كان عليها قبل أن يصيبه البلى والتغيير كان ذلك تجديدًا.

فالتجديد يعني في الأشياء إعادة الشيء جديدًا، وفي الفكر إثبات جدة وطرافة الأصول والثوابت بعد إحيائها وتخليصها مما أعاق فاعليتها وأثرها. (٣)

- ويدور مفهوم التجديد في أروقة العلماء حول ثلاث نقاط مهمة هي:

(١) الأزمة الفكرية المعاصرة، طه جبر العلواني، هبر ندن ،فيرجينيا، الولايات المتحدة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣، ص ٢٧.

(٢) هذا التعريف للجرجاني في كتابه التعريفات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣م. ص، ٢٢٧، وراجع معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصرة " دلالاتها وتطورها، فاتح محمد سليمان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص ١٠٦.

(٣) المنجد في اللغة والأعلام، لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص ٨١.

الأولى: إحياء ما انطمس واندرس من معالم الإسلام في القرآن الكريم والسنة النبوية.

يقول العلامة المناوي:(معنى التجديد هو إحياء ما اندرس من العمل من الكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما). (١)

وعلى هذا فالمجدد هو: " من يجدد ما اندرس من أحكام الشريعة، وما ذهب من معالم السنن، وخفى من العلوم الظاهرة والباطنة."(٢)

ويقول أبو الأعلى المودودي: " المجدد: كل من أحيا معالم الدين بعد طموسها، وجدد حبله بعد انتقاضه". (٣)

ثانيًا: مواجهة البدع والزيوف العالقة بالإسلام، والعمل به كما كان عليه زمن الرسول ﷺ وصحابته الكرام.

يقول الإمام السيوطي:" المراد بتجديد الدين، تجديد هدايته، وبيان حقيقته وأحقيته، ونفي ما يعرض لأهله من البدع والغلو فيه، أو الفتور في إقامته، ومراعاة مصالح الخلق، وسنن الاجتماع والعمران في شريعته."(٤)

ثالثا: تنزيل أحكام الإسلام على ما يجدُّ من وقائع وأحداث، ووضع العلاج لها من هدي الإسلام.

وفي هذا يقول عمر عبيد حسنة:" ليس المراد بالاجتهاد والتجديد الإلغاء والتبديل وتجاوز النص، وإنما المراد: هو الفهم الجديد القويم للنص، فهما يهدي المسلم لمعالجة مشكلاته وقضايا وواقعه في كل عصر يعيشه، معالجة نابعة من هدي الوحي." (٥)

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير، العلامة المناوي، تحقيق أحمد عبد السلام، دار العلمية، ٢٠٠١م، ج ١، ص ١٤.

(٢) المرجع نفسه ، ج١،ص ١٤.

(٣) موجز تاريخ تجديد الدين وإحياؤه واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم ، أبو الأعلى المودودي ترجمة: محمد كاظم، دار الفرقان ١٩٦٧م، ص١٣.

(٤) التجديد في الفكر الإسلامي، د. عدنان، محمد أسامة، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص ١٧.

(٥) الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية، عمر عبيد حسنة، المكتب الإسلامي، بيروت ،لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص٢٠.

وخلاصة ما ذكر:

إن التجديد هو: "إحياء الدين وبعث ما اندرس منه، وتخليصه من البدع والمحدثات، وتنزيله على واقع الحياة ومستجداتها". (١)

الفكر التجديدي عند الشيخ عبد المتعال:

هو مجموعة الأفكار والرؤى التي انتهجها الشيخ عبد المتعال الصعيدي-رحمه الله-تتسم بإحياء ما انطمس واندرس من معالم الإسلام وبمواجهة البدع والشبهات العالقة بالإسلام، وبتنزيل أحكام الإسلام على ما يجدُّ من وقائع وأحداث، ووضع العلاج لها من هدي الإسلام.

النقطة الثالثة: عوائق وعلل التجديد

ونحن إذ نتكلم عن الفكر التجديدي لابدّ من وضع العلل الثلاث (٢) أمامنا لنحذرها ونتقي ما يوقعنا فيها وهي:

١- الانقطاع عن الأصل:

إن السمة في الإسلام أنه وحي وليس من صنع البشر، وآفة الدين أن يغشاه الوضع البشري، وأن يحجب الناس عن أصوله الموحاة.

وقد تصدى علماء الدين إلى هذه الأصول الخالدة من الوحي فشرحوها للناس وكيفوها للتطبيق في زمان ومكان معينين.

وما تلبث هذه الشروح وهذه التطبيقات التي تمثل الدين في ذلك الزمان والمكان أن تمتزج بالدين؛ لأنها استنباط منه ولأنها تفاعل مع تلك الأصول، فيأتي زمان ينحدر فيه المفكرون بهذه الشروح وهذه التطبيقات عن الأصول، ويشتغلون بمعزل عن النهج الأصيل، فينقطع العلماء والمفكرون عن الأصل بانشغالهم عنها بغيرها.

٢- العكوف على الفروعية:

(١) التجديد في الفكر الإسلامي ،ص١٨، مرجع سابق.

(٢) راجع: تجديد الفكر الإسلامي ، د. حسن ترابي، دار القرافي للنشر والتوزيع، المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص٦ وما بعدها.

إن تعاليم الإسلام مبادئ عامة وقواعد مجملة وأحكام شرعية، وقد اعتاد الناس دائما حينما يشرحون الفقه أن يوغلوا في التفصيل، وأن يذهبوا في التفصيل إلى درجات أكثر فأكثر، ويأتي جيل آخر فيأخذ هذه التفاصيل ويفصلها. وهذه الظاهرة واضحة في الفقه الإسلامي–أن يكتب الكاتب المتن فيأتي الشارح فيفصل هذا المتن، ويأتي هذا المحشي فيفصل هذا الشرح ويأتي المعلق فيزيده تفصيلا وتفريعا، وهكذا يتدنى الفقه الإسلامي نحو الفروع.

وإذا أردت أن تقرأ الإسلام لا يمكن أن تنظر إليه نظرة كلية فتضطر إلى النظرة الجزئية." أحكام الطهارة وأحكام الوضوء ... وإذا سألت ما هي الصلاة جملة؟؟ هذا سؤال كلي قد لا نجد عليه جوابا .... ويحدثونك عن تعداد فرائض الصلاة ومندوباتها ومكروهاتها... وهكذا يأخذون كل أحكام الدين من حيث هي فروع منثورة. فإذا سألت الفقيه: ما نظام الإسلام الاقتصادي، لزم الصمت. أو انطلق يحدثك عن أحكام المزارعة بالتفصيل وعن أحكام المساقاة ... وعن فروع الربا وعن البيع والشراء والإجارة والوكالة... وإذا سألته ما هو نظام الإسلام السياسي، لا يكاد يتصور ذلك النظام، فلا يكاد الفقيه التقليدي اليوم يتصور ما هو الإسلام... ولا يكاد ينظر للإسلام من مقاصده ومعانيه ومبادئه العامة من حيث هو إيمان حي يتحرك وإنما هو يعلم تفاصيله المنشورة.

وسيكون لشيخنا رأي في تجديد العلوم وتحريرها من هذه العلة التي تكاد تذهب بجوهر كل علم. وذلك في المباحث التالية إن شاء الله.

٣- الشكل دون الجوهر "الظاهر دون الباطن"

هذه الآفة أبعدتنا شيئا ما عن أصول الدين، حين تغرق الأمم في الأشكال ويهتمون بالمباني وبالألفاظ اهتماما مفرطا، ويعمون ويصمون عن أن الأحكام إنما هي بمعانيها وبمقاصدها، وأصبح الفقه أشكالاً. (١)

(١) راجع تجديد الفكر الإسلامي، مشروعيته، ومجالاته وضوابطه، د. مفرح سليمان القوسي، ، مجلة العلوم الشرعية، العدد الخامس عشر، ربيع الآخر ١٤٣١هـ ، ص٢٩٦.

وفي تاريخ الإسلام شيءٌ من هذا الوباء ففقهاء الإسلام من قديم أخذوا يهتمون بالألفاظ مثلا قضية ذات معنى خطير في الإسلام – قضية الطلاق– أخذ الناس يتخذون فيها المواقف الحرفية، يقولون إن الطاء واللام والقاف إذا اجتمعت فلابد أن يكون طلاق في موضوع من المواضيع، حتى الذي يلقي الدرس لا يقول لو فرضنا أنني طلقت امراتي ، أو إذا قلت لامرأتي انت طالق ثلاثًا فقد بانت، بل يقول : إذا قال فلان لامرأته أنت طالق يخشى أن يكون هذا الوضع إيقاعا للطلاق عليه– وأخذ بعض الناس يظنون أن النكاح وأن البيوع لا تتم إلا بألفاظ معينة.

إذا قام أعجمي يبيع أو يشتري أو ينكح فعقد الصفقة وأنزل اللفظ لا ينعقد البيع، فلابد أن يلقن اللفظ العربي.

المطلب الثاني

نبذة عن الشيخ عبد المتعال الصعيدي وأصول فكره التجديدي.

ويشتمل على نقطتين:

النقطة الأولى: بطاقة تعريفية بالشيخ ومحطات في حياته الفكرية.

الاسم: عبد المتعال عبد الوهاب أحمد عبد الهادي الصعيدي.

المولود في ٧مارس سنة ١٨٩٤م.

ولد بكفر النجباء "النجبية" مركز أجا بمحافظة الدقهلية، ويرجع لقبه "الصعيدي" إلى قرية "التيتلية" من قرى بني عدي بمحافظة "أسيوط". لما بلغ التاسعة التحق بكتاب القرية النظامي، وتعلم قواعد الخط والنحو وحفظ القرآن، ثم انتقل على إحدى المدارس الأولية، فأظهر نبوغًا مشهودًا له في الحساب وقواعد اللغة العربية، ثم انتقل إلى الجامع الأحمدي بطنطا، وهو أحد منارات المعاهد الأزهرية التي نبغ فيها الأستاذ محمد عبده، فدرس فيه العلوم الشرعية واللغوية والحساب، وقد أثار نبوغه أساتذته وزملاءه في المرحلة الثانوية؛ وهذا راجع لكثرة مطالعته للكتب المتنوعة. (١)

في عهد الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي (٢) اجتاز الشيخ عبد المتعال الصعيدي مرحلة الشهادة الأولية في سنة واحدة.

وفي عام ١٩١٤م التحق بالقسم العالي بالمعهد العالي.

---

(١) تاريخ الإصلاح في الأزهر "دراسة لأهم مراحل تاريخ الأزهر"، وصفحات من الجهاد في الإصلاح، تأليف عبد المتعال الصعيدي مطبعة الاعتماد بمصر، بدون ، ٩١ وما بعدها.

(٢) هو: محمد حسنين مخلوف العدوي (١٨٩٠م – ١٩٩٠م) من منفلوط بمديرية أسيوط، عين مفتيا للديار المصرية١٩٤٦م إلى ١٩٥٠م ، وله عدد كبير من المؤلفات ابرزها: أسماء الله الحسنى، المواريث في الشريعة الإسلامية، شرح البيقونية في مصطلح الحديث، مجلة الأزهر السنة : ٧٠، عدد ربيع الآخر ١٤١٨هـ الجزء الرابع.

وفي عام ١٩١٨م رحل على القاهرة لاجتياز امتحان العالمية، فكان ترتيبه الأول على طلاب معهد طنطا. وفي نفس العام أخبره الشيخ الظواهري بقبول تعيينه مدرسًا للجامع الأحمدي.

وبدأت شخصية الصعيدي التجديدية تتشكل منذ وقت مبكر ففي عام ١٩٢٤ م نشر كتابه:" نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف"، فأحدث ضجة بين طلاب المعاهد الأزهرية، الذين أيدوا ما جاء فيه من إصلاحات.

وفي سنة ١٩٢٥م أعلن الشيخ / علي عبد الرازق [١]" الإسلام وأصول الحكم". وكان الصعيدي يرى أن الشيخ على عبد الرازق لم يكن سوى مرددًا لآراء الكماليين، وأن دعوته للفصل بين الدين والدولة بحجة أن الإسلام لم يعن بوضع أسس للحكم، لا تخلوا من مواطن الجهل، الذي ما كان ينبغي له أن يقع فيها.

وفي عام ١٩٢٦م أعلن "طه حسين" [٢] عن كتابه:" في الشعر الجاهلي" وهو موجز للمحاضرات التي أداها في الجامعة المصرية " القاهرة "حاليًا. وكان مضمونُ الكتاب:" الدعوة لضرورة تطبيق المناهج الحديثة في دراسة الشعر الجاهلي وتقديم الشك على التسليم بصحة الموروث، وأن القرآن لا يكفي لأن

(١) هو: الشيخ علي حسن أحمد عبد الرازق، (١٨٨٨م/ ١٣٠٥هـ- ١٩٦٦/ ١٣٨٦هـ) ، أصدر كتاب الإسلام وأصول الحكم والذي يرى فيه فصل الدين عن السياسة، وقد أثار ضجة في ذلك الوقت لا يزال صداها ووقعها حتى يوم الناس هذا، وقد رد عليه عدد من العلماء من أهمهم الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر بكتاب :"نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم"، والطاهر ابن عاشور بكتاب :"نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم" .

(٢) شكّل "طه حسين" ١٨٨٩م ١٩٧٣م" –رحمه الله–حراكا ثقافيا، فقد كان مثالاً لاتجاه تبنّي تقليد النموذج الغربي ؛لأنه براقٌ وجاهزٌ فبعد أن أنكر "طه حسين" مصادر ومبررات ومنطلقات تميزنا الحضاري– الدين واللغة– زاعمًا" أن وحدة الدين ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية، ولا قوامًا لتكوين الدول" ادعى أن مصر "كانت دائمًا جزءًا من أوربا في كلّ ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية، على اختلاف فروعها وألوانها" وأن العقل الشرقي كان ولا يزال عقلاً يونانيًا، وأن القرآن والإسلام لم يغيرا من يونانيّته، كما أن الإنجيل والمسيحية لم يغيرا من يونانية العقل الأوربي ، وأن طريق النهضة هي واحدةٌ فذةٌ ليس لها تعددٌ . وهي أن نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم في الحكم والإدارة والتشريع وأنه لا سبيل لنا إلى بعث موروثنا في نظم الحكم والإدارة والتشريع" مستقبل الثقافة في مصر" طه حسين، القاهرة ١٩٣٨م، صفحات ١٦، ٢٦، ٢٩، ٣٦.

جديرٌ بالذكر أن "طه حسين" قد عدل الكثير من آرائه الفكرية وتأثره بالثقافة الغربية" في العديد من كتاباته. انظر: طه حسين من الانبهار بالغرب إلى الانتصار للإسلام، د. محمد عمارة، هدية مجلة الأزهر عدد ذي القعدة ١٤٣٥هـ.

يكون مصدرًا علميا لإثبات ما جاء فيه من قصص وصحة أنساب.... وقد ساهمت الخلافات السياسية بين حزب الدستوريين وحزب الوفد والخصومات الشخصية بين طه حسين وشيوخ الأزهر في إشعال ثورة عارمة على الكتاب. ووقف الصعيدي من هذه القضية موقفًا يتناسب مع نهجه في الإصلاح، ودأبه على الدفاع عن حرية الفكر، ورسالته كمصلح غيور على دينه ولم يأخذ على طه حسين إلا ثلاثة أمورٍ هي كما يلي:

١- تصريحه في قاعات الدرس بآراء لم يثبت صحتها من الوجهة العلمية. وهي تثير الحمية. بالإضافة إلى أنها مجافيةٌ للآداب العامة في بسط الأفكار.

فالرؤى الخاصة يجب أن تطرح في الصالونات الأدبية والمنتديات الثقافية، وليس لطلاب العلم الذين يثقون في صحة المعارف التي تلقى عليهم.

٢- نقله عن المستشرقين، وانتحاله لآرائهم، وعدم إفصاحه عن مصادره العلمية.

٣- عدم تمكنه من ناصية المنهج التحليلي الذي صرح بتبنيه، وخلطه بين ما هو مقدس ومقطوع بصحته وبين ما يمكن الشك فيه. (١)

وفي عام ١٩٢٨م أيدّ الشيخ عبد المتعال الصعيدي دعوة الشيخ مصطفى المراغي (٢) في إصلاح الأزهر، وقد أعجب المراغي به واتفق معه على تعويضه عن المبلغ الذي اقتطع من راتبه.

(١) تجديد الأصولية الإسلامية في فكر الشيخ عبد المتعال الصعيدي، د. عصمت نصار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٣٦.

(٢) هو: محمد مصطفى محمد عبد المنعم المراغي، من المراغة بسوهاج بصعيد مصر، ١٢٩٨هـ ١٨٨١، اتصل بمحمد عبده واشترك معه في مدرسة الإحياء، والتجديد ولي العديد من المناصب منها: رئيس التفتيش الشرعي بوزارة الحقانية ١٩١٩م، ورئيس محكمة مصر الكلية الشرعية ١٩٢٠م ، تولى مشيخة الأزهر ١٩٢٨م الى ١٩٢٩م وتولى المشيخة مرة أخرى ١٩٣٥م إلى ١٩٤٥م ، وله إسهامات تجديدية كثيرة منها: تطوير التعليم في الأزهر ليتم في أربع مراحل :

١- المرحلة الابتدائية ومدتها أربع سنوات.

٢- المرحلة الثانوية ومدتها خمس سنوات.

وفي عام ١٩٣٢م نقل للتدريس في كلية اللغة العربية في الأزهر، وذخرت حياته العلمية بعشرات المعارك الفكرية، حول قضايا الأدب وتاريخه، والصيغ البلاغية، والإعجاز البياني، وأهمية الاجتهاد في الأصول، وخصائص الإجماع، وحجاب المرأة، والوحدة الإسلامية، وسيرة النبيﷺ، والحب العذري في الإسلام.(١)

وفي عام ١٩٣٧م نشر مقالاً عن "الحدود في الشريعة الإسلامية"، ودعا فيه إلى ضرورة تقنين الشريعة الإسلامية وتطوير فقه الحدود، وعقد العديد من الدراسات المقارنة بين التشريع الإسلامي والدساتير الإسلامية، وذلك كله قبل الشروع في تطبيق الشريعة الإسلامية في حياتنا المعاصرة، مبينًا الصعوبات التي تحول بيننا وبين تطبيق الحدود الشرعية بالشروط التي وردت في التراث الفقهي. الأمر الذي يدفع للأخذ بأحكام تعزيرية إذا لم تتوفر أركان الحدود المتفق عليها، وتصبح الحدود المنصوص عليها إباحية في حالة عدم اكتمال شروطها، وتصبح واجبة عندما تكتمل شروطها. (٢)

٣- مرحلة الكليات وهي ثلاث كليات الشريعة وأصول الدين واللغة العربية ومدة الدراسة بها أربع سنوات.

٤- العالمية في هذه الكليات الربع.

٥- ومن الأعمال الجليلة التي قام بها الشيخ رحمه الله:

١- إنشاء لجنة الفتوى: سنة ١٩٣٥م.

٢- إنشاء قسم الوعظ والإرشاد: سنة ١٩٢٩م.

٣- التطوير لجماعة كبار العلماء: والتي أنشأت في عهد الشيخ سليم البشري سنة ١٩١١م، وتتكون من ثلاثين عضوا من صفوة علماء الأزهر، ليتفرغ كل منهم لإلقاء محاضرات علمية عميقة بحسب تخصصه في العلوم المختلفة، فلما جاء المراغي غير اسمها إلى جماعة كبار العلماء، وقد حل محلها مجمع البحوث بهيئة العلماء، انظر: الإمام المراغي، سلسلة إقرأ بقلم : أنور الجندي ، العدد ١١٥، أغسطس ١٩٢٥م.

(١) تاريخ الإصلاح في الأزهر "دراسة لأهم مراحل تاريخ الأزهر" وصفحات من الجهاد في الإصلاح ٩١ وما بعدها مرجع سابق.

(٢) أثار هذا المقال حفيظة عدد من شيوخ الأزهر، وزعموا أنه ينكر الحدود، وشكلت لجنة للتحقيق معه وطالبوا برفضه، غير أن الشيخ المراغي أحال أمر التحقيق على اثنين من تلاميذه هما: الشيخ عبد اللطيف الفحام وكيل الزهر في ذلك الوقت، والشيخ مأمون الشناوي، شيخ كلية الشريعة الإسلامية ؛ حيث اكتفت اللجنة بقيادة الشيخ عبد المجيد اللبان بحرمان الشيخ الصعيدي من الترقية لمدة خمس سنوات، ونقله إلى القسم العام بطنطا.

وفي أخريات عام ١٩٣٩م كتب عن حرية الفكر، وأثر فلسفة ابن رشد في العالم الغربي، ورسالة محمد عبده الإصلاحية، وفي هذه الفترة أخذ الصعيدي في توطيد علاقته بتلاميذ الشيخ محمد عبده، وعلى رأسهم الشيخ مصطفى عبد الرازق[١] والذي شجعه على استئناف كتاباته الصحفية، ومساجلاته حول قضايا الأدب والفلسفة، وتعد هذه الفترة أخصب الفترات الفكرية في حياته ، وأغزرها إنتاجا، وأكثرها إثارة ، وقد شارك الصعيدي في المساجلة الشهيرة التي دارت في هذه الفترة حول قضايا الإيمان والإلحاد ومختلف القضايا الفكرية الأمر الذي أثرى الثقافة الإسلامية بكتبه المتنوعة: مثل:

١-عقوبة المرتد.	٢-حرية العقيدة في الإسلام.
٣- المجددون في الإسلام	٤- الفلسفة الإسلامية.
٥-السياسة الشرعية.	٦- الخلافة في عهد الراشدين.
٧-تاريخ الإصلاح في الأزهر.	٨- القضايا الكبرى في الإسلام.
٩-حكماء اليونان.	١٠-تاريخ اليونان السبعة.
١١-قضايا المرأة.	١٢-كيفية تنقيح الأحاديث.
١٣-الفن القصصي في القرآن.	

واستمر الصعيدي على دأبه في المطالعة، وكتابة التعليقات النقدية حتى هاجمه المرض، فانعزل عن الناس، وتهيأ للقاء ربه راضيًا ومطمئنًا لقضاء الله ولطفه.

(١) هو: مصطفى حسن أحمد محمد عبد الرازق، (١٣٠٤هـ ١٨٨٥م- ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م ، يعتبر مجدد الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث، وصاحب أول تاريخ لها بالعربية ، تولى وزارة الأوقاف ثماني مرات، وكان أول أزهري يتولاها، واختير شيخا للأزهر في ديسمبر ١٩٤٥م، من مؤلفاته: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، وهو أشهر كتبه، وكتاب فيلسوف العرب والمعلم الثاني، في سيرة الكندي والفارابي ،كتاب الإمام الشافعي، انظر: من آثار مصطفى عبد الرازق، تأليف: على عبد الرازق ، وتقديم: طه حسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧م، مقدمة المؤلف .

وترك للمكتبة الثقافية قرابة خمسين كتابًا مطبوعًا، ومخطوطًا أهدى جميعها قبيل وفاته للجامعة الأزهرية. (١)

النقطة الثانية: أصول الاجتهاد عن الشيخ عبد المتعال الصعيدي:

يمكن أن نحدد النسق الفكري التجديدي لشخصية الشيخ عبد المتعال الصعيدي من خلال النص التالي:

يقول رحمه الله:(الحمد لله الذي له كل يوم شأن، وسن بهذا سنة التجديد خطوة بعد خطوة، ومن أكمل إلى أكمل منه، دلالة على عظيم قدرته، وأنها لا تقف في الكمال عند حد محدود، ولا تنتهي فيه عند نهاية من النهايات، والصلاة والسلام على محمد خاتم المجددين من الأنبياء والرسل، وقدوة المجددين بعده من أتباعه وأتباعهم؛ إذ بعث لتجديد الشرائع بعدما أصابها من البلى ولفتح باب الترقي فيها بترقي البشرية، فوضع أصول التجديد في شريعته وفتح طريقه لكل من يحاوله بعده، وجعل من اتباعه مجددين يبعثون في كل جيل يجتهدون على نحو ما أتى به من التجديد في الشرائع، ويسيرون على وفق ما وضعه في ذلك من الأصول). (٢)

ففي ذلك النص يؤكد الصعيدي على أن المجدد هو من يفكر في نهوض المسلمين في أمور دنياهم قبل نهوضهم في أمور أخراهم.

ويمكن أن نلحظ أمرًا آخر هو: أن النسق الفكري للشيخ سيكون في معظم مؤلفاته واتجاهاته إنما هو نسقٌ تجديديٌّ على النحو الذي سنراه في صفحات البحث التالية، فقد نظر الشيخ إلى النبي ﷺ على انه المجدد الأول الذي غرس التجديد في نفوس أتباعه، فبهم تتجدد دماء الأمة فتظل فتية على مر العصور وكر الدهور.

(١) تاريخ الإصلاح في الأزهر "دراسة لأهم مراحل تاريخ الأزهر" وصفحات من الجهاد في الإصلاح، ص٩٥، مرجع سابق.

(٢) المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر ١٠٠هـ ١٣٧٠هـ، دراسة لأهم ناحية من الحركة الفكرية الإسلامية، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب القاهرة ، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م،، ص٧.

هذا، ويرى الصعيدي –رحمه الله–أن أهم شيء في الفكر التجديدي والإصلاحي يمكن أن ينظر إليه هو الأصول التي يتأسس عليه هذا الفكر التجديدي:

يقول رحمه الله:(إن أول شيء يجب أن ينظر إليه في ذلك هو ما يقوم عليه الاجتهاد من الأصول التي يرجع إليها فيه، فإن هذه الأصول إذا تركت على حالها كان ما نرجوه من فتح باب الاجتهاد قليل الثمرة، ضئيل الفائدة، ولا يؤدي إلى ما نطمح إليه من التمهيد لتشريع فقهي يجتمع فيه المسلمون على اختلاف مذاهبهم، ويتضافرون على استنباط الأحكام التي لا أثر فيها لتعصب مذهبي، ولا لحقد سياسي؛ كما تأثر بذلك اجتهادهم في الأزمان الماضية، فعمل فيه كل فريق وحده، وأخذ في ذلك بالطريق الذي يوافق هواه ومذهبه، حتى تباعدت مذاهبنا الفقهية، وأصبح الجمع بينها عسيراً مع بقاء هذه الأصول على أشكالها الحاضرة، فالسني لا يعمل إلا بإجماع أهل السنة، ولا يثق إلا بالأحاديث التي رويت في صحيح البخاري وغيره من الكتب المعتمدة عنده، والشيعي لا يعمل إلا بإجماع أهل الشيعة، ولا يثق إلا بالأحاديث التي رواها أئمته، ولا يذعن لما روي في صحيح البخاري ونحوه، كما لا يذعن السني لما يذعن له، وهكذا غير السني والشيعي، حتى أصبح كل فريق لا ينظر فيما عند الفريق الآخر من الأحاديث والأحكام، وتقطعت بهذا بيننا الأسباب، وبقيت الأحقاد القديمة تعمل إلى الآن عملها فينا مع زوال أسبابها، وذهاب عواملها) [1]

فيجب الاتفاق على الأصول التي ينطلق منها الفكر التجديدي؛ حتى يتمكن المفكر والمجدد المشتغل بالاجتهاد من الوصول إلى نتائج وأحكام تتفق عليها كافة المشارب الفكرية، وتكون محل رضا وقبول من الجميع. وقد عدَّ الشيخ الصعيدي الأصول التي يجب الرجوع إليها عند الاجتهاد أربعة أصول هي كما يلي:

(١) ميدان الاجتهاد، مجلة الرسالة، العدد ١٤٢، بتاريخ ٢٣مارس ١٩٣٦م ، ص٣.

(١) الكتاب: وهو القرآن الذي أنزل على سيدنا محمد ﷺ منجمًا من ليلة اليوم السابع عشر من شهر رمضان للسنة الحادية والأربعين من ميلاده إلى تاسع ذي الحجة يوم الحج الأكبر للسنة العاشرة من الهجرة، حيث أوحي إليه بآخر آيةٍ نزلت عليه. قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [١]

(٢) السنة النبوية: وهي ما صدر من النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، وقد جاءت السنة مبينة للقرآن، ومفصلة له، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[٢] فكان ﷺ يبين ما أراد القرآن أحياناً بالقول وحده، وأحياناً بالفعل وحده، وأحياناً بهما معاً.

(٣) الإجماع: وهو اتفاق المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور على حكم من الأحكام الشرعية.

وهنا أود أن أبرز أن لشيخنا عبد المتعال الصعيدي –رحمه الله–رأيًا في مسألة الإجماع، جعله يخالف إجماع العلماء في كثير من اجتهاداته.

يقول رحمه الله: (وأما الإجماع فقد اختلف في أمره، حتى قال فيه أحمد بن حنبل رضي الله عنه: (من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس قد اختلفوا، ولكن يقول لا نعلم الناس اختلفوا إذا لم يبلغه)؛ وقد حمل بعض فقهاء الحنابلة ذلك على غير إجماع الصحابة، أما إجماعهم فحجة معلوم تصوره، لكون المجمعين ثمة في قلة، أما بعدهم فأنهم في انتشار وكثرة، وكذلك نقل عن الشافعي ما يفيد أنه لا يقول بوجوده إلا في الفرض الذي لا يسع أحدا جهله، من الصلوات والزكوات وتحريم الحرام، وأما علم الخاصة الذي لا يضير العوام جهله، فيقول فيه نحو ما قاله أحمد بن حنبل. وقد اتفقوا جميعا على أنه لا بد

(١) [المائدة: ٣].

(٢) [النحل: ٤٤].

من استناد الإجماع إلى نص من كتاب أو سنة، وإذا كان هذا شأنه معهما فلا يكون لعده من أصول الاجتهاد شأن كبير بعدهما، على أنا إذا أبقيناه الآن بين هذه الأصول، وأردنا أن نرجع إليه فيما نروم من فتح باب الاجتهاد، فسنجد أنفسنا أمام الإجماع لأهل السنة، وأمام إجماع ثان يغايره للشيعة، وأمام إجماع ثالث يغايرهما للخوارج، وهلم جرا، وإني أوثر أن نقف وجها لوجه أمام النصوص التي لا بد من استناد الإجماع إليها، على أن نقف جامدين أمام هذه الإجماعات المتعددة، فمن الممكن الجمع بينها بوجه من الوجوه التي تتفق فيها الكلمة، أما الإجماع لا يقبل تأويلا ولا جمعا، ولهذا أرى أن نحذف هذا الأصل من الأصول التي يرجع إليها في الاجتهاد، وأن نرجع مباشرة إلى النصوص التي لا بدَّ من استناده إليها، فقد يفتح الله علينا فيها بفهم جديد غير ما فهموه منها، وقد نصل بذلك إلى حل كثير من مشاكلنا الفقهية، و لا يوجد أمامنا من هذا الأصل عقبة تقف في سبيلنا.). [1]

ويظهر من هذا النص أن للصعيدي فلسفة خاصة تجاه الإجماع حيث لا يعده أصلا من الأصول الأولية للاجتهاد؛ إلا بعد العودة إلى النصوص التي أدت إلى إجماع العلماء ودراستها من جديد؛ فربما يكون لها فهم آخر يخدم المسلمين بخلاف الرأي المجمع عليه سلفا.

ويرى شيخنا –رحمه الله–أن معظم مظاهر الفرقة بين الأمة ناتجة عن ادعاء كل فرقة منها الإجماع، ما حدا بالقول بأن هؤلاء المتفرقين أجمعوا على ألا يتفقوا.

وسنرى إن شاء الله في صفحات البحث صورا لمسائل خالف الشيخ عبد المتعال الإجماع باجتهاده ورؤيته التجديدية.

(١) في ميدان الاجتهاد، ص ٤، مرجع سابق .

(٤) القياس: وهو إلحاق ما لم يرد فيه نصٌّ عن النبي ﷺ بما ورد فيه ذلك بناء على وجود مشابهة بينهما. ويرى الصعيدي أن القياس هو الأصل الذي يعتمد الفكر التجديدي اعتمادًا أساسيًّا وهو يمتد من عهد كبار الصحابة، ويعتمد على القواعد الفقهية المعتبرة.

يقول رحمه الله: (وأما القياس فهو الأصل الذي بقي لنا من أصل الرأي الذي كان يأخذ به بعض كبار الصحابة مثل عمر وعثمان وغيرهما، وكان يعرف به قوم من الفقهاء يلقبون بأهل الرأي، وهو أتم من القياس شمولا، وأكمل منه اتساعاً، إذ كان على ما يظهر من فتاويهم عبارة عن الحكم الذي بيني على القواعد العامة للدين كقوله ﷺ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:" لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ "[(١)] وقوله: "دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ"[(٢)] ولم يكونوا يهتمون بأصل معين يشبهون بمحله الحادثة التي يفتون فيها، كما يجب ذلك في القياس، ومن هذا إسقاط عمر سهم المؤلفة قلوبهم مع أن القرآن عدهم من المستحقين، وإسقاطه الحد عن السارق عام المجاعة، وتركه التغريب في الزنا بعد أن لحق أحد المغربين بالروم وتنصر، وجعله الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ثلاثا بعد أن كان واحدة على عهد رسول الله وعهد أبي بكر وصدر من إمارته، وله من ذلك كثير) .[(٣)]

ويرى الصعيدي أن خلافا دبَّ بين المحدثين والفقهاء كان من آثاره أن نبذ أهلُ الحديث والأثر أهلَ الرأي والقياس من الفقهاء، فكانت نتائجه الوخيمة إذ

(١) مسند أحمد، ج٥، ص ٥٥، حديث ٢٨٦٥، حكمه: حسن ، وقيل فيه ابن يزيد الجعفي وإن كان ضعيفا فقد توبع ، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح، وقال ابن الصلاح: هذا الحديث أسنده الدراقطني من وجوه ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه، وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به ، وقال أبو داود إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها.

(٢) مسند أحمد ، ج ٣، ص٢٥٣، حديث رقم ١٧٢٧، وأخرجه الترمذي ،ج٤، ص ٢٨٩،حديث رقم: ٢٥١٨، وقال "وهذا حديث صحيح"، وأخرجه الحاكم في المستدرك، ج٢، ص ١٥، حديث رقم: ٢١٦٩، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"وقال الذهبي: "صحيح".

(٣) في ميدان الاجتهاد ، ص٦ ، مرجع سابق.

غُلق باب الاجتهاد والتجديد. ولا سبيل أمام الفكر التجديدي إلا إحياء هذا الأصل على النحو الذي وجد سابقًا في عهد كبار الصحابة.

يقول رحمه الله: (وإني أرى في هذا الأصل أيضاً أن نرجع فيه إلى ما كان عليه في عهده الأول من الشمول والاتساع، ولا نقتصر فيه على إلحاق الشبيه بالشبيه، ولا يخفى أن السنة قد اختلفت رواياتها اختلافا كبيرا ، ولابد من تحكيم الرأي فيها تحكيمًا مطلقًا، ولست أدري معنى لتحرجنا الآن من تحكيم الرأي في علم الفقه وهو من الفروع بعد أن صرنا أخيرا إلى تحكيمه في علم الكلام وهو من الأصول، وقبلنا فيه عند تعارض دليل العقل ودليل النقل أن نرجح دليل العقل على دليل النقل، ويكون هذا بتأويل دليل النقل أو ترك أمره إلى الله تعالى).[1]

فالشيخ –رحمه الله–يرى أن القياس بمعناه الأوسع والأشمل هو أهم أصل يعتمد عليه الفكر التجديدي في القضايا الفكرية والفقهية والمستجدات التي تعرض للأمة، سيما وقد اعتُمد عليه في علوم أصول الدين كعلم الكلام وغيره.

(١) المرجع نفسه، ص٧.

المبحث الثاني

منطلقات الفكر التجديدي عند الشيخ عبد المتعال الصعيدي

ويشتمل على:

المطلب الأول: الحرية أساس الفكر التجديدي.

المطلب الثاني: اعتماد المنهج العلمي في الفكري التجديدي.

المطلب الثالث: فقه الواقع في دراسة القضايا المستجدة.

المطلب الرابع: المقارنة والمقاربة مع النهضة الأوربية.

المطلب الأول

الحرية أساس الفكر التجديدي

ينطلق الفكر التجديدي للشيخ عبد المتعال الصعيدي من عدة أسسٍ، تشكل بمجموعها الإطار الذي يتغياه في التجديد، فيتخذ من الحرية بأنواعها المختلفة منطلقًا مهمًّا لهذا التجديد الذي يسهم في إعادة الأمة إلى ريادتها في شتَّى مجالات الحياة.

ويفرق الصعيدي في هذا المضمار بين حريتين: الأولى الفكرية، والثانية الحرية الدينية، فكان يرى أن البعض يخلط بين الحرية الدينية وبين الحرية الفكرية ويجعلها كلمتين مترادفتين، أو أن كلاً منهما تستلزم الأخرى على الأقل.

فيقول رحمه الله:" والحقيقة أنه لا ترادف بين الكلمتين، وأنه لا يلزم من وجود كلٍّ منهما وجود الأخرى، لأن الحرية الفكرية أعم من الحرية الدينية وأشمل، لأنها كما تشمل الحرية الدينية، تشمل الحرية العلمية والحرية السياسية."(١)

ويوضح –رحمه الله–أن الحرية الفكرية يجب أن تكون مأمَّنة من العقاب؛ حتى يحدث الإبداع وإذا حدث خطأ فيعذر المخطأ؛ من باب المجتهد إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر أيضًا، أقله ألا يصاب بأذىً.

فيقول رحمه الله: (وحينئذٍ يكون كل ما يدخل في باب الحرية الفكرية في مأمنٍ من العقاب الدنيوي، لأنه يجب فتحه على مصراعيه، إذ لا يخشى على المجتمع منه، وإنما يقصده رواد الخير للإنسانية، ليصلوا بأفكارهم إلى ما فيه سعادتها دنيا وأخرى، فإذا أصابوا فبفضل من الله، وإذا وقعوا في خطأ كانوا معذورين فيه، ولا يصح عقابهم بشيءٍ ما عليه.

(١) حرية الفكر في الإسلام ، الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي، تقديم محمد صابر عرب، الهيئة العامة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م، ص٥.

فإذا تعسف الحكام في ذلك بالتضييق على الناس في باب الحرية الفكرية، فإن الدين يكون بريئًا من هذا التعسف، لأن التعسف إنما يتصور في القوانين التي يضعها الحكام ليحموا وسائل الطغيان، ويمنعوا من نقد أساليب الاستبداد والظلم).[١]

وقد فرَّق–كما ذكرت–الصعيدي بين الحريات الثلاث التي تنبثق من الحرية الفكرية ، وقد اشترطها في التجديد الفكري الذي يريده في الأمة لتنتقل من الكبوة إلى النهوض الحضاري.

ويأتي تفريقه بين الحريات الثلاث كما يلي:

أولا: الحرية العلمية:

فكان يرى أن الحرية العلمية عبارة عن: "إطلاق سلطان العلم فوق كل سلطان، لأنه يعتمد في سلطته على العقل وقد خلق الله العقل ليميزنا به على جميع مخلوقاته، فإذا أهملنا الاعتماد عليه لم يكن هناك معنى لخلقه فينا، وفعل الله سبحانه وتعالى يتنزه عن البعث، فكل ما خلقه له حكمته التي لا بد من استعمالها فيها، تحقيقًا لمعنى هذه الحكمة، وتنزيهًا لفعله تعالى عن العبث".[٢]

ويمكن أن نبرز أهمية الحرية العلمية في وجهة نظر الصعيدي –رحمه الله–في النقاط التالية:

النقطة الأولى: دعوة الإسلام إلى العلم:

فكان الشيخ عبد المتعال –رحمه الله–يرى أن الإسلام دعا إلى العلم بعد دعوته إلى التفكر، لأن التفكر نتيجته العلم والمعرفة، والغرض الذي يدعو الإسلام إلى طلب العلم، هو الغرض الذي يدعوه إلى طلب التفكر، والغاية التي تقصد من طلب العلم، هي الغاية التي تقصد من طلب التفكر، لأنه لا فرق في

(١) المرجع نفسه، ص١٢ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٦.

هذا بينهما، فالعلم إنما يطلب في الإسلام لأن من شأنه أن يوصل إلى الإيمان بالله تعالى، والعلماء هم الذين يمكنهم الوصول إلى هذا لا الجهلاء. (١)

النقطة الثانية: لزوم الحرية العلمية للدعوة إلى التفكر:

يتصور الصعيدي –رحمه الله–أن من غير المعقول أن يدعو الإسلام إلى التفكر والعلم، ثم لا يعطى من يدعوه إلى هذه الحرية العلمية، حتى لا يكون هناك سلطان عليه لغير العقل والعلم، ولا يخشى في ذلك بأس حاكمٍ أو رجل دينٍ، وإنما هو مجتهد في العلم، فليطلق له السراح فيه ليسير إلى الأمام، ولا يرجع إلى الوراء، بل ينهض بأمته في دنياها ودينها، وليرسم لنفسه طريق البحث، ويرتاد بنفسه معالم الطريق، ولا نجعله كالأعمى يحتاج في طريقه إلى قائدٍ؛ لأن من يتوكأ على غيره لا يأتي للدنيا بجديد وإنما هو مقلد عاجز عن التجديد.

يقول رحمه الله:

(لا يصح أن يخشى الإسلام التفكر وهو يدعو إليه، ولا أن يخشى العلم وهو يدعو إليه أيضًا، وليس فيه شيءٌ يناقض العقل حتى يخشى التفكر، و لا شيءٌ يناقض العلم حتى يخشى العلم، وإنما هو دين العلم والعقل، فليكن للعقل فيه سلطانه المطلق، وليكن للعلم فيه سلطانه المطلق أيضًا، وليعلن خضوعه لسلطانهما من غير خوف منهما، ليتفق الثلاثة على إسعاد المجتمع الإنساني في دنياه وأخراه، ولا يناوئ واحدٌ منها الآخر في ذلك، لأن هذا مما لا يصح المناوأة فيه، ومتى اتفقت غاية الثلاثة فيه أمكن الجمع بينهما في كل ما يشتبه فيه الأمر بينهما، أو يكون في ظاهره خلاف يوهم تنافيها. وما أسهل الجمع في ذلك عند خلوص النية وعند المرونة الدينية والعلمية.) (٢)

(١) راجع: الحرية الدينية في الإسلام، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٤.

(٢) حرية الفكر في الإسلام ، الصعيدي، ص٢٩ مرجع سابق.

وبهذا نجد أن الصعيدي يريد أن يحدد لكل من العلم والعقل المسار الذي لا يتناقض مع الإسلام. فلكل مجاله، ويجب أن يعطى الحرية التي تلزمه دون قيدٍ أو حجْرٍ.

النقطة الثالثة: إخضاع دليل النقل لدليل العقل:

يؤكد الصعيدي –رحمه الله–على أن الإسلام فتح باب الاجتهاد في الدين، حيث أعطى للعقل سلطانه على دليل النقل، يستنبط منه ما شاء من أحكام الدنيا والآخرة، ويدخل فيه ما يلزم من التأويل، ويدخل فيه يلزم من التخصيص والتعميم، ويدخل فيه ما يلزم من التقييد والإطلاق، ويدخل فيه كل ما يلزم غير ذلك من ضروب الاجتهاد؛ حتى يهيئه للحكم الذي يؤدي إلى ما اتفقا فيه من الغاية، وهو سعادة الناس في دنياهم وأخراهم، وحتى لا يكون على الناس حرج في الدين؛ لأن الدين يسرٌ لا عسرٌ، وتسهيلٌ لا إعناتٌ، وإسعادٌ لا إشقاءٌ.

وهو في ذلك يندد بمن أبى إعطاء العقل هذه السلطة على دليل النقل، ولو كان في ظاهر دليل النقل ما يؤدي إلى المستحيل الذي يمنعه العقل، بل كان منهم من يقول بهذا المستحيل جمودًا على ظاهر هذا النقل. (١)

وقد عرض لقضية التأويل والتجسيم في القرآن الكريم، حيث أفحش بعض الناس فتوهم ان الله جسم يجلس على عرشه مثل جلوسنا، وظهر من تورع عن القول بمثل ذلك التجسيم، ولكنه أخذ بظواهر هذه النصوص، وأنكر أن تؤخذ بشيء من التأويل.

وظهر من يخالف الفريقين في الأخذ بظواهر النصوص، ويذهبون إلى تأويلها وصرفها عن ظواهرها، جمعًا بين دليل النقل ودليل العقل.

(١) تجديد الأصولية الإسلامية ، ص ١٧٨، مرجع سابق.

وقام النزاع بين هذه الآراء؛ إلى أن انتصر الأشعري [١] إذ أراد ان يجمع الفريقين على مذهب سواء، فلا يمتنع من التأويل أصلاً مثل الفريق الأول، ولا يسرف في التأويل مثل الفريق الثاني، بل يذهب إلى التأويل إذا لم يكن منه بدٌّ، وهذا عند قيام الدليل العقلي القاطع على عدم إرادة ظاهر النصِّ، ولا يذهب إلى التأويل إذا لم يكن هناك دليلٌ عقليٌّ قاطعٌ، بل كان هناك مجرد دليلٍ عقليٍّ ظنيٍّ، فيكون الأولى إبقاء على ظاهره، لأن الظن العقلي لا يغني من العلم شيئًا.

يقول رحمه الله:

(ولا شكَّ أن إخضاع دليل النقل لدليل العقل فيه من الحرية العلمية كل ما تسعه هذه الكلمة من معنى، وما يعطى العلماء سلطة واسعة أمام الجامدين من رجال الدين، فلا يكون لأولئك الجامدين عليهم سلطان أصلاً، ولا يكون لهم أن يسلكوا سبيل التعسف معهم. وإنما هو قرع الدليل بالدليل، وما أضعف دليل الجمود أمام دليل التجديد). [٢]

ثانيا: الحرية السياسية:

عرف الصعيدي –رحمه الله–الحرية السياسية بأنها: "عبارة عن احترام رأي الفرد في الحكم بحيث لا تضيع شخصيته في شخصية الحاكم، بل يكون لرأيه

(١) هو: أبو الحسن الأشعري ٢٦٠هـ / ٨٧٤م – ٣٢٤هـ ٩٣٦م ، أحد أعلام أهل السنة والجماعة، وإليه ينسب المذهب الشعري، من كبار الأئمة المجتهدين الذين حافظوا على عقيدة المسلمين واضحة نقية، نبغ في العلوم العقلية حتى لقب إمام أهل السنة والجماعة، وله مؤلفات عديدة، تجمع المسلمين على المنهج الوسطي المعتدل وترفض التطرف بكل أنواعه. ومن مؤلفاته: تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإفك والبهتان، الفصول في الرد على الملحدين والخارجين عن الملة، مقالات المسلمين المعروف بمقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع وغيرها من الكتب راجع: الإمام أبو الحسن الأشعري (٢٦٠هـ ٣٢٤هـ) ومؤلفاته، أستاذ عبد الواحد جهداني، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

(٢) حرية الفكر في الإسلام ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، ص٣٢، مرجع سابق.

سلطانه فيما يراه ولو تعلق بشخص الحاكم نفسه، فيكون له الحق في معارضة إسناد الحكم إليه، وفي نقد أعماله بالوسائل النزيهة في النقد." (١)

وهو في ذلك يريد أن يحرر سلطان الدين من سلطان السياسة أيضًا، حيث " يجب أن يقف بجانب الفرد في هذا الحق، حتى لا يكون للحاكم عنده سلطان فوق كل سلطانٍ، بل يكون شأنه في ذلك شأن كل فردٍ، حتى لا يستبد وحده بالسلطان، وحتى لا يسير في الحكم بالظلم والطغيان." (٢)

هذا، ويرى الصعيدي –رحمه الله–أن الأمة هي مصدر السلطات فلها حق الاشتراك في تنصيب الحاكم الذي تريده، ولها تعيين شكل الحكم الذي يقوم فيها، ولها حق تعيين شكل ما تراه في الحكم الذي اختارته، ولكل فرد من أفرادها حق في ذلك كله؛ لأن حقوق الأمة في الحقيقة ليست إلا حقوق أفرادها، إذ لا يتصور أن تقوم بهذه الحقوق بمجموعها، وإنما يقوم بها مجموعها فردًا فردًا.

على هذا الأساس قام الحكم الإسلامي في عهد النبي ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين من بعده ﷺ .

ويرى الشيخ الصعيدي –رحمه الله–أن هذين الحكمين الصحيحين في القرون القديمة للإسلام، بخلاف الحكم الذي قام بعدهما في هذه القرون، من حكم بني أمية، إلى حكم بني العباس إلى غيرهما من حكم الفرس والترك والبربر وغيرهم؛ فإنها لم تكن حكمًا إسلاميًّا صحيحًا، ولم تكن الأمة فيها مصدر السلطات، وإنما كان الحاكم المستبد هو كل شيءٍ في الدولة، وبيده وحده سلطاتها كلها، ولم يكن للأمة معه حق حريتها السياسية.

يقول رحمه الله تعالى:(ويهمنا بيان نزاهة السياسة الإسلامية في العهدين – عهد النبوة والخلافة الراشدة– اللذان يحسبان على الإسلام، وتخليصها من

(١) المرجع نفسه، ص ٦ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٦.

الشوائب التي يريد خصوم الإسلام أن يشوهوها بها، أو يقع فيها بعض أبنائه باجتهاد منحرف عن الصواب، أو بتقليد لأولئك الخصوم، ليقع الحق في نصابه ، ويصير الاجتهاد في طريقه القويم، لا يتأثر بنزغة من النزغات، ولا ينحرف في هذه السياسة هنا أو هناك، مما يكون له أسوأ الأثر – لو تركناه– في نفوس النشء ويجعلهم يفهمون هذه السياسة على غير وجهها الصحيح، ويلحقونها ظلما بالسياسة المنحرفة التي لا يستقيم بها الحكم، ولا تنتظم بها أحوال الخلق، ولا تندرج في السياسة التي سنها العلم الصحيح لما يرضاه من الحكومات).[١]

هذا، ويرى الصعيدي أن من حق الفرد في الاعتراض على الحكم؛ حيث كان هذا الحق مشمولاً مكفولاً حتى في زمن النبي ﷺ والذي كان متصلاً بالوحي السماوي.

ويرى الصعيدي أيضا أن من حق الأقلية معارضة الأكثرية في الحكم، فهذا من مظاهر الحرية التامة في ذلك مثل ما للفرد سواء بسواء، وليس هذا إلا لأن الأمة مصدر السلطات في الإسلام. [٢]

ثانيا: الحرية الدينية:

يرى الصعيدي –رحمه الله–أن الحرية الدينية عبارة عن: (حق الإنسان في اختيار عقيدته الدينية، فلا يكون لغيره من الناس سلطان عليه فيما يعتقده، بل له أن يعتقد ما يشاء، في حدود ما تبيحه حرية الاعتقاد، من الدعوة إلى ما يعتقده بالتي هي أحسن). [٣]

ويرى الصعيدي أن الإسلام يشترط الحرية في صحة الإسلام؛ لأن شرط الاختيار في صحة التكليف بالإسلام وغيره مما لا يمكن النزاع فيه، ولا بأس

(١) السياسة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، ١٩٦٢م، الطبعة الأولى ، ص ٣.

(٢) الحرية الدينية في الإسلام، الشيخ عبد المتعال الصعيدي،ص٥، وص ٥٦ ، مرجع سابق.

(٣) المرجع نفسه،، ص٧٠، ٧١.

بعد هذا في أن ندخل معهم في جدال طويل نبين به أمر نصوص القرآن والحديث التي حملوها في ذلك ما تأباه سماحة الإسلام.

فالحرية شرط في صحة الإسلام بالإجماع، ولم يتخذ الإسلام وسيلة في الدعوة تنافى هذه الحرية من حمل الناس عليها بوسائل القوة، وإنما دعاهم بالحكمة والموعظة الحسنة، ليدخلوا في حرية واختيار عن اقتناع به، وليكون إسلامهم صحيحًا يثمر فيهم ثمرته في الدنيا والآخرة، إذا ذهبنا إلى ذلك كنا متمشين مع هذا الإجماع على اشتراط الحرية في صحة الإسلام.

وينكر الصعيدي على ما يسميهم "بالجامدين" القائلين بأن ما يسمى بالحرية الدينية بدعةٌ حديثةٌ في عصرنا، والقائلين بانتشار الإسلام في الناس إنما جاء بالسيف فلم يدخلوه في حرية واختيار، وإنما دخلوه بالقهر والإكراه إذا ذهبنا معهم إلى هذا فإنا نكون مخالفين للإجماع على اشتراط الحرية في صحة الإسلام.

فهؤلاء يعترفون بفساد الإسلام إذا لم يكن في حالة حريةٍ واختيارٍ، لإجماعهم على أن هذا شرط في صحة الإسلام، ولا يصح أن يشترط الله تعالى ذلك في صحته ثم يكلفنا به مع فقد شرطه، لأنه لا يكون هناك إذن معنى لاشتراطه، بل يكون في هذا من التناقض ما يتنزه الله تعالى عنه، ولكن أنى لهم أن يذهبوا إلى أن هذا مما يتنزه عنه ولا يفعله؟ ومن السهل عليهم كلما أعجزهم جواب صحيح أن يتمحكوا بقوله تعالى: ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [1] مع أن هذا لا يصل به إلى فعل ما يتنزه عنه. [2]

والحرية الدينية حق عام في الإسلام لجميع الناس على اختلاف مللهم ونحلهم، من أهل كتاب، وممن لهم شبهة كتاب، ومن مشركين، ومن ملحدين، وممن يتفرع من هذه الأصناف بالغًا ما بلغ أمرهم.

(١) [الأنبياء: ٢٣].

(٢) المرجع نفسه، ٧١.

المطلب الثاني

اعتماد المنهج العلمي في الفكر التجديدي

ركز شيخنا الصعيدي وجهته التجديدية على اعتماد المنهج العلمي، الذي يقود إلى تحقيق تنمية متعددة المجالات. ومن المبادئ المهمة عند الشيخ عبد المتعال –رحمه الله–أن سلطان الإسلام على العلم الديني لا العلم الدنيوي، فقد كان يرى أن الإسلام لا يقيد العلم الذي يطلبه بطريق معين ولا بنتيجة معينة، بل يطلبه مطلقًا وصَّل إلى ما يريده أو لم يوصل، ويرى أن العلم الديني متممٌ للعلم الدنيوي، حتى وإن كان بعض أصحاب العلوم الدنيوية لا يرون ذلك، ولا يعترفون إلا بالعلم الدنيوي، فالإسلام لا يقيدهم بما يراه، وله في هذا رأيه ولهم رأيهم.

يقول رحمه الله:

(إن الإسلام يقصر سلطانه على العلوم الدينية، فلها عنده أصولها التي تستمد منها، وإن كان للعقل سلطانه فيها أيضًا، لأن مسائلها تستمد من نصوصها بالاجتهاد، والاجتهاد وظيفة العقل، فهو الذي يستنبط مسائل هذه العلوم من أصولها، وهو مناط التكليف فيها، حتى ورد في هذا من الأثر: "لا دين لمن لاعقل له".

أما العلوم الدنيوية فلا شأن لسلطان الإسلام فيها، وإنما السلطان فيها للعقل وحده، حتى لا يتحكك بها رجال الدين، ولا يحدث واحدٌ منهم نفسه أن يقف في سبيلها باسم الإسلام، فيعوقها عن التقدم والنهوض، ويفرض نفسه على رجالها بغير حق، مع أنه لا شأن له بهم، وإنما له علومه ولهم علومهم). [1]

هذا، ولضمان نجاح العلم وبسط سلطانه وأداء عمله على النحو المجدي والمفيد فإن الصعيدي يدعو إلى المواءمة بين سلطان العلم وسلطان الدين؛

(١) حرية الفكر في الإسلام، ص٢٥، مرجع سابق.

(ليعيش كل منهما بجانب الآخر مطلق الحرية، موفور السلطان، ويتعاونا على سعادة الإنسان في دنياه وأخراه، بدل أن يقف كل منهما في سبيل الآخر، فيشقى الإنسان باختلافهما، وتضطرب حياته بينهما). [١]

ومن النص السابق يستبين لنا أن الشيخ –رحمه الله–يرى من الأولى توفير المناخ المناسب من البحث العلمي الحر الذي يمكن من النهوض بالأمة المتعثرة، ويحقق سعادة الإنسان الدنيوية والأخروية.

وقد عرض الصعيدي الأسباب التي أعاقت التجديد وعملت على إخفاق المجددين. وكان أبرزها إغفال المنهج العلمي، والذي من شأنه وضع الخطط الإصلاحية العاجلة والآجلة، التي تهتم بكافة الأمور. فقال رحمه الله:

(وهذه هي أهم الأسباب التي كان لها أثرها في عدم وصولنا إلى التجديد الحديث في هذه القرون، فإذا أردنا أن نسير بعد هذا في التجديد عرفنا ما عاق منها عن نجاحه، واتقينا في المستقبل أخطاء الماضي، لنسلك في الإصلاح، ولا يمكن هذا إلا إذا علم ملوكنا وأمراؤنا وأولياء الأمر فينا أنه لا بقاء لنا ولهم إلا بالتجديد والإصلاح، وإلا إذا علم الجامدون منا أن المنادين بالتجديد مخلصون للدين مثلهم، ولا يريدون إلا النهوض به بين الأمم، فإذا علم هؤلاء وأولئك ذلك خلصت النيات، وأمكن الاتفاق على الوسائل التي تؤدي بنا إلى ما لم نصل إليه من التجديد الحديث). [٢]

والملاحظ أن الشيخ–رحمه الله–ناقش الأسباب التي أدت إلى إخفاق المجددين وحصرها فيما يلي:

(١) عدم وجود خطة إصلاحية شاملة، بل نجد خططًا جزئية تهتم بأمور دون الأخرى.

(٢) جمود علماء الدين وعجزهم عن إقناع الجمهور بإصلاح أحوالهم.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٦.

(٢) المجددون في الإسلام، ٤٣٥: ٤٣٦، مرجع سابق.

(٣) خوف الحكام من الحركات التجديدية ومحاربتها.

(٤) استبداد معظم الحكومات الإسلامية؛ مما يباعد بين الحاكم ورعيته وينفرهم من مساعيه ويقعدهم عن تحقيق أهدافه، وبالتالي عدم استجابة الحكام للمصلحين من الرعية.

(٥) تآمر الدول الغربية على الحركات الإصلاحية الإسلامية وإضعافها والتشكيك في أغراضها.

وقد عني الصعيد بوضع معايير لمن يقوم بالفكر التجديدي يمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) العزوف عن الملك ومطامع الجاه والسلطان.

(٢) الابتعاد عن الادعاء بأنه ملهم أو يأتيه الخبر من السماء.

(٣) الاعتماد على العقل في إصدار الفتاوى والأحكام.

(٤) فتح باب الاجتهاد والاحتكام بالحجة والبرهان في الأمور التي لم يرد فيها نصٌّ قطعيٌّ.

(٥) أن يكون غرض المجدد هو الإصلاح الشامل لحال المسلمين – دينهم ودنياهم–عقائدهم وعاداتهم. (١)

هذا، وفي التأكيد على أهمية المنهج العلمي وضرورته لمن يتصدى لعملية التجديد والإصلاح الذي يريده الشيخ رحمه الله. يقول مبينًا الشروط الواجب توافرها في المجدد:

(وطالب الإصلاح والتجديد ليس إلا عالما من علماء المسلمين لا يملك من دنياه إلا علمه، ولا يعتمد في تأييد دعوته إلا على دليله وبرهانه، فمن آمن بدعوته كان له أجر هدايته، ومن لم يؤمن بها لم يحمل شيئا من وزره، ومع هذا لا يكون هناك ما يضغن قلبه حتى يثير بضغنه فتنة أو يقيم به حربا، وإنما

(١) تجديد الأصولية ا لإسلامية ، ٨١، مرجع سابق.

يهمه أن تنتصر دعوته بالسلم، لترتفع أعلام الإصلاح، وتظهر آثار التجديد، وينهض المسلمون في دينهم ودنياهم، ويكون له بهذا فضل هدايتهم وشرف الجهاد في الإصلاح والتجديد بينهم).[١]

ومن خلال النص السابق للشيخ يتضح أن المجدد في نظره هو من العلماء الذين لا يحرصون على الدنيا ومتاعها والذي يعني التجرد عن شهوات النفس سواء كانت هذه الشهوات سياسية أو مالية أو غيرها، ويعتمد في دعوته التجديدية على الدليل والبرهان، والسلم لا العدوان، وبهذا يكون للتجديد أثرٌ ونتيجة تعود ليس على المسلمين فحسب وإنما على الناس جميعًا.

ويتبين أيضًا أن المجدد والمصلح لابدّ أن يعتمد على المنهج العلمي في إصلاحه؛ وأن يكون وسيلته الدليل والبرهان، اللذان لا يمكن تحقيقهما إلا بالنهج العلمي السديد.

هذا، ولكن عند المناقشة نرى أن الشيخ –رحمه الله–لم يخص المجدد بأن يكون من الأمة المسلمة وهذا هو الطريف لديه.

فالطريف في الفكر التجديدي عند الشيخ: أنه كان يرى أن من الممكن أن يكون هذا المجدد من الأمة أو من غيرها سواء فلاسفة أو علماء غير مسلمين.

يقول رحمه الله:

(إن المراد من الأمة في الحديث الشريف [٢] أمة الإجابة، وهم المسلمون ويجوز أن يراد أمة الدعوة، وإرادة هذا ظاهرة على الأساس الذي قدمته في فهم

---

(١) المجددون في الإسلام، ٤٣٥: ٤٣٦ ، مرجع سابق.

(٢) قال ﷺ :« إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»، سنن أبي داود، ج٤، ص ١٠٩، حديث رقم: ٤٢٩١، إسناده صحيح، وقد احتج بهذا الحديث أحمد بن حنبل، فقال: إن الله يُقيِّض للناس في رأس كل مئة من يُعلِّمهم السنن وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب . وقد ذكره الحافظ في "توالي التأسيس" ص ٤٦ –٤٩ من طرق عن أحمد بن حنبل، ثم قال: وهذا يُشعر بأن الحديث كان مشهوراً في ذلك العصر، ففيه تقوية للسند المذكور، مع أنه قوي لثقة رجاله وصححه أيضاً ملا علي القاري في "مرقاة المفاتيح" ١/ ٢٤٨ قلنا: أبو علقمة: هو الفارسي المصري سماه ابن عدي: مسلم بن بشار. وهو في كتاب "الرجال" لابن وهب كما في "الكامل" لابن عدي ١/ ١٢٣، ومن طريقه أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٥٢٧)، وابن عدي في "الكامل في الضعفاء" ١/ ١٢٣، والحاكم ٤/ ٥٢٢، وأبو عمرو الداني في "الفتن". .

التجديد في الإسلام، لأنه كما سبق يراد منه النهوض الديني والمدني، وهو يتعدى من المسلمين إلى من يعاصرهم، كما حصل من قيام النهضة الأوربية بتأثير النهضة الإسلامية). [١]

ويؤكد الصعيدي أن العلم هو السبيل لتحقيق التقدم وسعادة البشرية والنهوض بها والإسلام يؤكد على هذه الغاية وتعاليمه تتسع لتشمل الحياة كلها. يقول رحمه الله:

(والإسلام من جهة هذه الغاية يتسع للتجديد في كل زمان؛ لأنه إذا كانت غايته النهوض العام بالإنسانية، فوسائل هذا النهوض تسير في طريق الاتقاء، و لا تقف عند حدٍّ محدودٍ لا تتعداه، وأمرها في هذا يخالف أمر العبادات، لأنها تعتمد على ارتقاءٍ في العلم والعرفان، والإنسان لا يمكن أن يبلغ الكمال في العلم وإن امتد به الزمان، ووصل إلى آخر هذه الحياة، كما قال تعالى في الآية: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٢]؛ ليفتح باب الارتقاء والتجديد في العلم، ولا يؤدي إلى الجمود المذموم فيه).[٣]

ونخلص من هذا أن الصعيدي –رحمه الله–جعل من اتخاذ المنهج العلمي الضمانة الأولى لتحقيق فكر تجديدي، يعمل على اللحوق بركب الحضارات التي تقدمت بالعلم ولا شيء غيره، ويعمل على النهوض بالأمة بعد كبوتها، وإيقاظها من سباتها التي عانت منه قرونًا. سيما وأن الإسلام فتح كل السبل للعلم ولم يكن له سلطانا عليه بل دعا وحفز إليه، ومن ناحيةٍ ثانية لا يوجد في الإسلام وصاية من علماء الدين على علماء العلم التجريبي كما كان في حضارة الغرب أثناء العصور الوسطى. فالإسلام يعتبر هذا خروجًا عن الأصل وهو إعطاء الحرية للعلم دون قيود أو حدود.

---

(١) المجددون، ص٧ ، مرجع سابق.

(٢) [الإسراء: ٨٥].

(٣) المرجع نفسه،، ص٧.

المطلب الثالث

فقه الواقع في دراسة القضايا المستجدة

يأخذ فقه الواقع مساحةً كبيرة الأهمية في فكر الشيخ عبد المتعال الصعيدي، وبمطالعة كتاباته بهذا الغرض يمكن الوقوف على أن الشيخ كان يرى في صاحب الفكر التجديدي أن يكون ذا نظرةٍ عميقةٍ في الواقع بحيث يضع الحلول لشتى المشاكل التي يعاني منها المجتمع المسلم على مختلف أقطاره.

يتجلى هذا الفكري التجديدي عند الشيخ في دراسة الواقع وفقهه في عدة نقاط:

الأولى: نظرة الشيخ إلى حال العالم الإسلامي إبّان القرن الثاني عشر الهجري، حيث كان يرى الصعيدي أن الأمة الإسلامية تسير من سيء إلى أسوأ؛ فاستدانة العثمانيين وإهمالهم شؤون الخلافة المترامية الأطراف، وانحطاط التعليم، وتردي القيم والمبادئ الأخلاقية والروحية، وتفكك الروابط الاجتماعية، وظهور الحركات الانفصالية والمذهبية، ولم يظهر سوى دعاة إصلاح ديني فقط دون النظر في الإصلاحات الأخرى.

وفي هذه الفترة كان الغرب على النقيض من ذلك حيث التقدم على الصعيدين العلمي والفلسفي، والثراء الاقتصادي والثقافي، وظهور النهضويين والتنويريين الذين أعادوا صياغة العقلية الأوربية، أضف إلى ذلك دعوة فلاسفة هذه الحقبة إلى الثورة على الاستبداد وتحقيق العدالة والمساوة والسلام بين الشعوب وحرية الفكر والاعتقاد.

يقول رحمه الله:

(وكان على المسلمين أن ينتبهوا إلى خطر هذا العدو الذي ظهر لهم من حيث لا ينتظرون، وأخذ يحاربهم بأسلحة جديدة، ويقوم في حربهم بأنظمة حديثة، وكان عليهم أن يتأملوا في هذا ويطيلوا التأمل، ليقفوا على أسراره، ويقوموا بما

يلزم لدفع خطره، من التجديد الذي يشمل كل شيء في حياتهم السياسية والعلمية والاجتماعية والدينية، ويقضي على كل جمود فيهم، وينهض بهم إلى العصر الحديث الذي نهضت إليه أوربا، وسبقتهم فيه بقرن من الزمن، بل بقرون ثلاثة، إذا أضفنا إليه ما سبقه من عصر النهضة). [١]

وإزاء هذا كان الصعيدي يرى أن الفكر التجديدي في هذه الفترة تعوزه الحاجة إلى فقه الواقع وتجديده كما في النهضة الأوربية في ذلك الوقت مثل إسحاق نيوتن [٢] ومونتسكيو [٣] وفولتير وديدرو [٤] ورسو [٥] بعد تهذيبه، منها إلى جهود الفقهاء في قضايا فرعية منقطعة الصلة بحاضر الأمة في ذلك الوقت، والذين كانوا سببًا في انقضاض الغرب على بلاد الإسلام والاستيلاء على الثروات المخصصة.

يقول رحمه تعالى:

(فكان المسلمون في هذا القرن أيضًا ينتظرون مجدده من بين الفقهاء الذين لا يعرفون شيئًا سوى الفقه وما إليه من العلوم، فعاشوا بين تقليب أوراقه،

---

(١) المجددون في الإسلام، ص ٣٢٤ ، مرجع سابق.

(٢) صاحب قانون الجاذبية.

(٣) صاحب كتاب – روح الشرائع– وفيه بحسب قول الصعيدي: أن الغرض من الحكومة صيانة الحرية، وأن افضل وسيلة لصيانتها هي توزيع السلطة بين الملك الفرنسي والبرلمان ، وافضل وسيلة لتثبيت نظام الدولة أن يكون بها ثلاث سلطات بعضها منفصل عن بعض: السلطة التشريعية، السلطة القضائية للقضاة، والسلطة التنفيذية للحكومة. انظر: المجددون في الإسلام، الصعيدي، ص٣٢١، مرجع سابق.

(٤) اللذان قاما بأقوى نقد للنظم الدينية والسياسية القديمة، وذهبا إلى أنه يجب أن يمحى كل نظام لا يقبله العقل، فحاربا الكنيسة وامتيازات الأشراف وظلم الملوك وفساد القوانين، حتى نبها الشعب إلى ما فيه من فساد، وجعلاه يتطلع إلى عهد تقوم فيه نظم موافقة للعقل، وقد اتهمت الكنيسة هذين الفيلسوفين بالإلحاد، مع أنهما لم يريدا القضاء على الدين، وإنما أراد إصلاحه والاقتصار على الدين الفطري الذي يؤمن بوجود الله وخلود النفس، فلم يحاربا إلا ما في المسيحية من الرموز والأسرار والعقائد المنافية للعقل. انظر: المجددون في الإسلام، ص ٣١٤، مرجع سابق.

(٥) صاحب كتاب العقد الاجتماعي ؛الذي كان أثره في ارتقاء الفكر الإنساني في العصر الحديث – بحسب قول الصعيدي– ومما جاء فيه أن الإنسان ولد حرا، ولكنه الآن يرسب في الأغلال، وقد يعتقد شخص أنه سيد غيره، مع أنه أكثر منه عبودية. وأهم ما في هذا الكتاب رأى روسو في العقد الاجتماعي، وخلاصته: أن الشعب هو صاحب السلطة الحقيقة، وأن الحكومة تستمد منه سلطتها، وأن سلطتها تبقى شرعية ما دامت مستمدة منه، وأن التشريع يجب ان يكون بيده، لأنه هو الذي يطلب منه الخضوع للقانون، ولا يهم بعد هذا أن تكون الحكومة بيد فرد واحد أو بيد افراد متعددة، المجددون في الإسلام، ص ٣٢٢، مرجع سابق.

يجهلون دنياهم الجديدة وما فيها، وتجهلهم هذه الدنيا لأنهم يعيشون في دنيا قبلها، مع أنهم كانوا يحتاجون في هذا القرن إلى مجدد يعرف دنياه الجديدة، ويعرف ما جدَّ في العصر الحديث من علوم ومعارف، لينفع المسلمين بها، وينهض بهم كما نهض غيرهم في هذا القرن). (١)

وشيخنا الصعيدي –رحمه الله–في ذلك يضع يديه على مكمن الداء للأمة وهو الجهل بفقه الواقع وواجب الوقت الذي يجب عليها ألا تتأخر عن إزالة هذا الجهل.

هذا، ويمكن إيضاح الجانب النقدي في فكر الشيخ حين نظر بمنظار الإصلاح في الأزهر الشريف بتحليل هذه الحادثة التالية:

فلما كانت سنة ١١٦١هـ عينت الدولة العثمانية التركية واليًّا على مصر هو: أحمد باشا كُور، وكان كما ذكر الشيخ عبد الرحمن الجبرتي من أرباب الفضائل، وكانت له رغبة في علوم الرياضة، وكان شيخ الأزهر في وقتها هو الشيخ عبد الله الشبراوي، فلما وصل ذلك الوالي إلى القاهرة واستقر بالقلعة، التقى بشيوخ الأزهر خلال حديثه معهم استعرض شتى العلوم التي يقوم الأزهر بدراستها ولم يجد فيها العلوم الرياضية، فسأل شيخ الأزهر عن سبب تخلف الأزهر عن هذه العلوم فأجاب شيخ الأزهر متعللاً بأن هذه العلوم لا يحتاجونها وغالبية الأزاهرة فقراء لا يملكون ترف شراء المواد اللازمة.

ومضمون القصة كما ذكرها الشيخ حسن الجبرتي والشيخ عبد المتعال الصعيدي حيث يقول:(وقد ذهب الشيخ عبد الله الشبراوي مرة في يوم جمعة على عادته، فاستأذن ودخل عند الباشا، فدار الحديث بينهما إلى أن قال الباشا للشيخ عبد الله الشبراوي:

المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم، وكنت في غاية الشوق إلى المجيء إليها، فلما جئتها وجدتها كما قيل –تسمع بالمعيدي

(١) المجددون ، ص٣٢٥ ، مرجع سابق.

خير من أن تراه. فقال له الشيخ عبد الله الشبراوي: هي يا مولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف.

فقال الباشا: وأين هي؟ وأنتم أعظم علمائها، وقد سألتكم عن مطلوبي من العلوم، فلم أجد عندكم منها شيئًا، وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول الوسائل. ونبذتم المقاصد.

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوي:

نحن لسنا أعظم علمائنا، وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام، وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية، إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث، كعلم الحساب والغبار. فقال الباشا: وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية، بل هو شروط العبادة، كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة والصوم والأهلة وغير ذلك.

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوي:

نعم معرفة ذلك من فروض الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية، كرقة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل والأمور العُطاردية، وأهل الأزهر بخلاف ذلك، غالبهم فقراء وأخلاط مجتمعة من القرى والآفاق، فيندر فيهم القابلية لذلك. (١)

فقال الباشا: وأين البعض؟ فقال له الشيخ عبد الله الشبراوي: موجودون في بيوتهم يسعى إليهم. ثم دلّه على الشيخ حسن الجبرتي وهو والد الشيخ عبد الرحمن الجبرتي المؤرخ. وقد أطنب الشبراوي في شأنه، وأخبره بحسن معرفته لما يطلبه من تلك فقال الباشا: ألتمس منكم إرساله عندي.

فقال الشيخ عبد الشبراوي: يا مولانا، إنه عظيم القدر، وليس هو تحت أمري. فقال الباشا: وكيف الطريق إلى حضوره. فقال له الشيخ عبد الله الشبراوي:

(١) يجدر أن نضيف أن معظم النوابغ من القرى والأرياف

تكتبون له رسالة مع بعض خواصكم، فلا يسعه الامتناع ففعل الباشا ما أرشده إليه الشيخ عبد الله الشبراوي، وكتب رسالة مع بعض خواصه إلى الشيخ حسن الجبرتي، ولما سأله عن تلك العلوم وجده يحسن معرفتها، فسرَّ به سرورا عظيما، وكان يكثر من الاجتماع به، ليذاكره فيها، ويناقشه في مسائلها). [١]

ويتجلى فقه الواقع عند الشيخ-رحمه الله-بتحليل الأحداث السابقة في النقاط التالية:

النقطة الأولى: إن هذا الباشا المعين من قبل الدولة العثمانية وقف على نقصٍ في التعليم الأزهري وهي المؤسسة الوحيدة في هذا العصر المنوط بها النهوض الفكري والحضاري، وتحديد هذه المشكلة وحده يعد خطوة أولى في فقه الواقع.

يقول الصعيدي رحمه الله: (وإن هذا الباشا ليذكر له بالفخار أنه كان أول من شعر بنقص التعليم في الأزهر، ولا سيّما أنه قد شعر بهذا في عصر خيم الجهل فيه على العقول، ونام المسلمون فيه نومة أهل الكهف، حتى صاروا لا يشعرون بنقصهم في العلوم، ولا يدركون تأخرهم في التعليم، ولا يقدرون عاقبة هذا الإهمال من ضياع بلادهم، ووقوعها لقمةً سائغةً في يد أمم أوربا التي كانت قد قطعت شوطًا عظيمًا في نهضتها العلمية، وتوشك أن تنقضَّ على البلاد الإسلامية للاستيلاء عليها، بعد وصلت بنهضتها العلمية إلى ما وصلت إليه من القوة، ووصلت الأمم الإسلامية بتأخرها في العلم على ما وصلت إليه من الضعف). [٢]

(١) القصة بكاملها في كتاب عجايب الاثار في التراجم والأخبار للشيخ عبد الرحمن الجبرتي، دار الكتب المصرية ، ١٩٩٨م، ج١، ص١٩٢، وما بعدها.

(٢) تاريخ الإصلاح في الأزهر، ص١٢، مرجع سابق.

النقطة الثانية: إن شيخ الأزهر عبد الله الشبراوي اعترف بنقص التعليم الأزهري في مجال العلوم الرياضية، وهذه مندوحة من منصفٍ إذا ما رأينا أن إضافة هذه العلوم لما يدرس في الأزهر جاءت بعد قرنين من هذه الحادثة.

يقول الشيخ –رحمه الله–:(وكذلك يحمد للشيخ عبد الله الشبراوي أنه اعترف بذلك النقص، ولم يجادل في أمر العلوم الرياضية التي أخذ الباشا عليهم إهمالهم لها، فهو في هذا خير من أولئك الذين جادلوا في أمرها بعده بنحو قرنين، وثاروا عليها عند دخولها في الأزهر، وعارضوها باسم الدين، والدين براء مما يعارضون).[١]

النقطة الثالثة: وقف الصعيدي –رحمه الله–برؤيته الناقدة على ما ينبغي أن يفعله الوالي بوصفه المسؤول الأول عن التعليم في مصر والأزهر من حيث التطوير والتحديث؛ لكنه ترك هذا النقص في هذا المجال، وهذا وجه النقد حيث يجب على كل واحد في هذه الأمة أن يؤدي الدور المنوط به في أي منصبٍ يشغله، فمتى تخلَّى عن هذا فقد أضرَّ بأمانة الأمة وأمانة النهوض بها.

يقول الشيخ عبد المتعال:(ولكني أرى مع هذا أنه ما كان يصح لذلك الوالي أن يقف من الأزهر بعد أن شعر بنقص التعليم فيه ذلك الموقف، فيهمل ما أدركه فيه من نقص، ويكتفي بعثوره على الشيخ حسن الجبرتي، ليذاكره فيما يطلبه من تلك العلوم ويناقشه فيها، ويترك الأزهر يمضي في إهماله لها، وفيها حياة المسلمين ونهوضهم، وفيها درء الخطر الذي يوشك ان يقع بهم). [٢]

النقطة الرابعة: خالف التوفيق الشيخ عبد الله الشبراوي حين اكتفى بتبرير عزوف الأزهر عن تدريس هذه العلوم، وكان الأفضل إلقاء التبعة على الوالي وتحميله المسؤولية أعني مسؤولية النهوض بالأزهر وإدخال هذه العلوم المهمة؛

(١) المرجع نفسه، ص١٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣.

لتدريسها وإشراف الدولة على تنمية الأزهر وعلومه وعلمائه؛ لأن في ذلك تنمية للأمة كلها ولركب حضارتها التي أمانة الجميع دون استثناء.

كما أن علماء الأزهر وطلابه ليسوا كما وصف حين برر واعتذر بقوله:"...وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية، إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث..."،"... وأهل الأزهر بخلاف ذلك، غالبهم فقراء وأخلاط مجتمعة من القرى والآفاق، فيندر فيهم القبلية لذلك..". ولكنهم أبناء وأحفاد سلف الأمة الذين علموا الدنيا إبان القرون الوسطى، فالمشكلة ليست لديهم؛ وإنما هم أكثر طلاب العلم تحصيلاً واستعدادًا لتلقى هذه العلوم الجديدة والجيدة، وكان على قادة الأمة الممثلة في الوالي آنئذ إصقال هذه المواهب بالتوجيه والدعم لتحقيق النهضة العلمية المطلوبة.

يقول الشيخ رحمه: (أرى أن الشيخ عبد الله الشبراوي لم يكن موفقًا في تلك المعاذير التي اعتذر بها لأهل الأزهر في إهمال تلك العلوم، وكان الأجدر به أن يلقي تبعة ذلك الإهمال على ذلك الوالي وحكومته، لأن مصر صارت ولاية تابعة لهم، وإصلاح كل شيء فيها مطلوب منهم، فهذا خير من ارتكانه في إهمال الأزهر لتلك العلوم على عدم استعداد أهله لها، لأنهم نسل أولئك السلف الذين نبغوا فيها، وحملوا رايتها في القرون الوسطى، حين كان أهل الأرض جميعًا لا يعرفون شيئًا عنها. ولا يحسنون ما أحسنه أولئك السلف منها، ولو أن الشيخ عبد الشبراوي ألقى التبعة في ذلك على الباشا وحكومته، لبرأ نفسه أمام الله تعالى، ولم يحمل شيئًا من التبعة أمامه عن إهمال إصلاح الأزهر، وقد نبهه ذلك الوالي إلى ما فيه من نقص وهو شيخه المسؤول عنه، والمطلوب منه القيام بما يحتاجه من الإصلاح). [1]

(١) المرجع نفسه ، ص١٤.

النقطة الخامسة: يرى الصعيدي أن التجديد والإصلاح له وقت إذا فات لم يكن نفعه ذي بال. ويرى أن التجديد يسهل إذا اتفقت فيه وعليه القيادتان معًا الدينية والسياسية، التي كان يمكن أن تتحقق في هذا الوالي أحمد باشا كور وفي الشيخ عبد الله الشبراوي لكن الاثنين لم يستغلا الفرصة السانحة.

يقول الشيخ رحمه الله: (وكانت الفرصة صالحة لإصلاح الأزهر، اتفق فيها الرئيس المدني والرئيس الديني على نقص التعليم فيه، فلو تعاونا على إصلاحه لكان نجاحهما فيه مكفولاً، ولأدركا الإصلاح قبل ان يفوت أوانه، فينهض به المسلمون قبل أن يأخذهم أعداؤهم في غفلتهم، ويبتلعوهم لقمة سائغة بسبب جهلهم). (١)

النقطة السادسة: يرى الصعيدي –رحمه الله–أن التجديد والإصلاح لابدَّ أن تصحبه الهمّة العالية، ولا يكفي أن نضع أيادينا على الداء وفقط، وإنما ينبغي أن نضع إحدى اليدين على الداء وتبحث الأخرى عن الدواء. وهذه هي صفات المجدد.

يقول رحمه الله: (ولا يكفي في الإصلاح أن يشعر الشخص بالنقص، بل لا بدّ أن يكون له عزيمة قوية تحمله على القيام به ويقوى بها على النهوض بأعبائه، ومثل هذا لم يكن متوفرا في ذلك الوالي، ولا في الشيخ عبد الله الشبراوي، فاتكلا في إهمال ذلك الإصلاح على عدم استعداد أهل الأزهر له، لأنهم أخلاط من القرى والآفاق، وما كان للشيخ عبد الله الشبراوي أن ينزل بهم على ذلك الحد امام ذلك الباشا، لأنه لم يكن إلا واحدا منهم، وهو يذم بهذا نفسه قبل أن يذمهم). (٢)

النقطة السابعة: ينبغي أن يتسم الفكر التجديدي بشمولية النظر في تحديد المشكلات ومن ثمَّ إيجاد الحلول العلمية لها. فيري الشيخ الصعيدي أن

(١) المرجع نفسه ، ص١٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص١٤.

الوالي "أحمد باشا كور" اتسم بالقصور في الفكر حيث ركز على ناحيةٍ واحدةٍ من نواحي القصور دون بقية النواحي وهي عديدة.

يقول الشيخ رحمه الله: (إن ذلك الباشا لم يشعر إلا بناحيةٍ واحدةٍ من نقص التعليم في الأزهر، وهي إهمال العلوم الرياضية، وقد أخذت في عصرنا اسم العلوم الحديثة، بعد أن أهملناها إلى أن أخذناها عن أوربا بهذا الاسم، لأنها أحدثت فيها من التجديد ما أحدثت، حتى سبقتنا فيها، ونهضت بها نهضتها الحاضرة.

وهناك نواح من النقص في تعليم الأزهر لم يشعر بها ذلك الوالي، وهي تتعلق بالعلوم الدينية والعربية التي كانت تدرس بالأزهر، ولم يكن لمثل ذلك الوالي أن يشعر بما كان فيها من نقصٍ، لأنه كان تركيا لا يعرف العلوم العربية كما يعرفها أهلها، وكذلك لم يكن يعرف العلوم الدينية حق المعرفة، ومثله لا يمكنه أن يدرك ما كان من النقص في دراسة هذه العلوم بالأزهر). [١]

وهذا يدل على فقه الشيخ الواسع، الذي يجب أن يتحلى به من يقرأ الأحداث ويحللها ويقف على نقاط الضعف، ويقترح ما يناسبها من علاج لتكون نقطة قوة. ويلفت شيخنا النظر أيضا إلى أن علوم الأزهر في ذلك الوقت كانت تحتاج إلى تجديد وإلى فكر تجديدي لتوائم العصر وتطوراته.

(١) المرجع نفسه، ص١٦.

المطلب الرابع

المقارنة والمقاربة مع النهضة الأوربية

يقوم المنهج الفكري للشيخ عبد المتعال الصعيدي –رحمه الله–على مقارنة الثقافة الإسلامية بغيرها من الثقافات القديمة والحديثة –والأوربية على وجه مخصوص لكونها مثال النهضة في ذلك الوقت –بغية إيجاد أفضل ما يقدم إلى البشرية ويعمل على سعادتها في كل المجالات على حدٍّ سواء، وهو في ذلك يعتمد على النقد والتحليل والترجيح بين مختلف الثقافات وما قدمته لإسعاد البشرية.

ويرى الصعيدي –رحمه الله–أنه لا ينبغي للفكر التجديدي أن يقف على ما أنجزته الثقافة والفكر الإسلاميين فقط، وإنما يجب عليه النظر إلى الثقافات السابقة واللاحقة؛ حتى يحدد أين تقف الثَّقافة الإسلامية في معادلة الحضارات.

وقد طبق ذلك على نفسه حين قال:

(فإني كنت اطلعت على كلام في الميراث عند مختلف الأمم القديمة والحديثة. فرأيت من الواجب على أن اكتب في فضل الميراث في الإسلام. على غيره عند سائر الأنام ثم طالعت ما كتبه في هذا الباب الفيلسوف "بنتام" [1] شيخ علماء القانون في هذا العصر فازددت في ذلك رغبة، ورأيت أنه لا يكفي فيه أن يقال مثلاً هذا أمر تعبدنا به الله أو جاء في شرع خاتم النبيين والمرسلين. بل الواجب قرع الحجة بالحجة وبناء مسائل الميراث على أسبابها المعقولة على نحو ما فعله فيها الفيلسوف "بنتام" لأن هذا هو الطريق لمن يريد الإقناع الآن، ومن يحاول غيره لا يصادف إلا إعراضًا، ولا يجد من العلماء من يأبه لكلامه،

(١) هو: جيرمي بنثام (١٧٤٨م– ١٨٣٢م) هو عالم قانون وفيلسوف إنكليزي ، ومصلح قانوني واجتماعي، وكان المنظر الرائد في فلسفة القانون الأنجلو–أمريكي. ويشتهر بدعواته إلى النفعية وحقوق الحيوان، والحرية الاقتصادية، والفصل بين الكنيسة والدولة، وحرية التعبير، والمساواة في الحقوق للمرأة، وغيرها من الحقوق، انظر: موسوعة ويكيبيديا تاريخ دخول ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠م الرابط: https://ar.wikipedia.org

وها نحن أولاء شارعون في ذلك بعد أن ننقل للقارئ شيئًا في الميراث عند الأمم القديمة والحديثة، ليعرف وجه الخلاف بينها وبين شريعتنا قبل أن يعرف وجه الفضل فيها). [١]

ولعل النص السابق يشتمل على ما يوضح النهج الفكري للشيخ عبد المتعال –رحمه الله– تعالى والذي يمكن إبرازه من تحليل النص السابق للشيخ فيما يلي:

(١) مطالعة ثقافات الأمم ومعرفة مشاربها، ومن أين تستمد تعاليمها وطقوسها وقوانينها. إذ يقول: "فإني كنت اطلعت على كلام في الميراث عند مختلف الأمم القديمة والحديثة".

(٢) الوقوف على ما أنجزه فلاسفة الزمان من قوانين ومبادئ ونظريات يسار عليها من مختلف الحضارات والثقافات. فلا ينبغي للمجدد ان يقف بمعزل عن منجزات من سبقه من المفكرين وفلاسفة الحضارات والثقافات السابقة؛ ليكمل ما بدأوه، أو يصلح ما أفسدوه، وقد طبق الشيخ ذلك بنفسه في قضية المواريث، حيث قال:" ثم طالعت ما كتبه في هذا الباب الفيلسوف "بنتام" شيخ علماء القانون في هذا العصر فازددت في ذلك رغبة".

(٣) لا يقف المفكر والمصلح عند حدود النصوص المنزلة والمتعبد بها فقط، وإنما ينبغي له أن يسلك لها مسلك مقاصدها وغاياتها، وفي ذلك من الجائز له استخدام شتى الوسائل الموصلة لإثبات معقولية فكرته ومدى صلاحيتها لمختلف الأزمنة والأمكنة، وحتى يضاهي الحجة بالحجة ويقابل الدليل بالدليل. وذلك واضح في قوله رحمه:" ورأيت أنه لا يكفي فيه أن يقال مثلا هذا أمرٌ تعبدنا به الله أو جاء في شرع خاتم النبيين والمرسلين. بل الواجب قرع الحجة بالحجة وبناء مسائل الميراث على أسبابها المعقولة على نحو ما فعله فيها الفيلسوف "بنتام" لأن هذا هو الطريق لمن يريد الإقناع الآن".

(١) الميراث في الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية والوضعية ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، الطبعة الثانية ١٣٥٢هـ ١٩٣٤م ، ص ٣.

ويمكن هنا تسجيل موقف المقارنة والمقاربة، حيث قارن الشيخ الفكرة الإسلامية بالفكرة الغربية –قديمًا وحديثًا–في مسائل الميراث، وقارب في طريقة التفكير من حيث بناء المسائل على أسباب معقولة من عدمها، وفي اتخاذه من بنتام أيقونة وقدوة في فكره التجديدي.

وفي رأي الشيخ عبد المتعال أن من يسير في غير هذا المسار الفكري سيقابل بالرفض ولا ينظر إليه، وهذا محل نظر فالذي يحدد مسار الفكر والإصلاح هو الحقيقة وصالح الناس ونفعهم وليس الذي يحدده فلان أو غيره.

يقول رحمه الله:" ومن يحاول غيره لا يصادف إلا إعراضًا، ولا يجد من العلماء من يأبه لكلامه،".

(٤) يحدد الشيخ منهجه التجديدي حيث ينبغي –حسب نظره–الوقوف على أوجه الفرق والاختلاف بين الفكرة الإسلامية – ممثلة في مسائل الميراث – وغيرها من الأفكار وهذا المستوى الأول. ويأتي المستوى الثاني وهو بيان أوجه التمايز والتفاضل للفكرة الإسلامية على غيرها، وهو خط فكري جيد حيث يجاري الخصم مبدئيا موضحًا الفروق والاختلاف ونقاط التلاقي إن وجدت، ثم يثني بتوضيح المميزات التي جعلت الفكرة الإسلامية أولى وأصلح.

يقول رحمه الله: " وها نحن أولاء شارعون في ذلك بعد أن ننقل للقارئ شيئًا في الميراث عند الأمم القديمة والحديثة، ليعرف وجه الخلاف بينها وبين شريعتنا قبل أن يعرف وجه الفضل فيها".

⇦ هذا على مستوى المقارنة مع الثقافات الأخرى، أما على مستوى المقاربة مع النهضة الأوربية المعاصرة فيظهر ذلك من خلال إشادة الشيخ الصعيدي

بدعوة الشيخ حسن العطار[١] للأخذ عن الحضارة الغربية، وترجمته كتبها العلمية، وتطوير الأساليب الأدبية، والإقبال على التصنيف دون الحواشي، والإقبال على التصنيف دون الحواشي، وعمله درج العلوم الحديثة ضمن مناهج الأزهريين الدراسية، غير أنه يأخذ عليه ضعف حملته على جمود الأزهريين، ورعونته في نقد المقلدين والرجعيين الرافضين لإصلاح وعدم أخذهم بالشدة كما فعل محمد علي في إصلاحاته المدنية.[٢]

ويذهب الصعيدي إلى أن الفكر التجديدي الذي يتغياه يجب ألا يقتصر جهده على التغني بفضائل الإسلام وعظمة حضارته وورع رجاله وعدلهم، بل يجب تخطي ذلك كله إلى دراسة متأنية لواقع المسلمين؛ للكشف عن علة جمودهم ومعوقات نهوضهم ووضع برنامج إصلاحي للتغلب على هذه المعوقات، متخذًا من الأصول الشرعية سبيلاً للتغلب عليها، موضحًا أن الثورة والقوة التي يجب أن تتحلى بها مدرسة الإصلاح لا تعني التغيير المفاجئ أو الوثوب على السلطة لفرض الرأي بل هي روح النضال التي لا تهادن الرجعية ولا تمالئ أصحاب السلطة، أما القوة فتتمثل في كثرة الأنصار الذين يعملون على تطبيق خطة الإصلاح، وذلك لن يتحقق إلا بالخطاب المستنير الذي يرشد الجمهور ويوعيهم ويجيشهم لخدمة غاياته، ويعمل على إقناع الرأي العام القائد بحسن نواياه والمنفعة العامة التي سوف تعود على المجتمع من تطبيق مساعيه.[٣]

---

(١) هو: حسن بن محمد بن العطار، ولد سنة ١١٨٢هـ ، ينسب إلى أبيه حيث عمل بالعطارة، درس بالأزهر ، ولم يقنع بالعلوم المألوفة في عصره، بل درس العلوم الهندسية والرياضية، والفلكية ،وتعمق في دراستها، اتصل بناس من الفرنسيين فكان يستفيد منهم الفنون المستعملة في بلادهم ويفيدهم اللغة العربية. وبهذا جمع بين الثقافة الغربية والثقافة العربية، كان للشيخ حسن العطار فكر تجديدي: فقد طالب بدراسة الفلسفة والجغرافيا والتاريخ والأدب والعلوم الطبيعية، وطالب بالرجوع إلى أمهات الكتب العلمية، وعدم الاقتصار على المتون والحواشي المتأخرة، كما نادى بالإفادة من أئمة العلماء القدماء وعدم الاقتصار على العلماء المتأخرين القائمين بالتقليد والمحاكاة. تولى مشيخة الزهر من عام ١٢٤٦هـ. حتى وفاته ١٢٥٠هـ، انظر: كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، سليمان رصد الزياتي الحنفي، القاهرة، بدون، ص ١٣٨.

(٢) تاريخ الإصلاح في الأزهر، وصفحات من الجهاد في الإصلاح، ص١٨: ٢٤ ،مرجع سابق.

(٣) المرجع نفسه، صفحات: ٢٢٠: ٢٢٦، وتجديد الأصولية الإسلامية، ٨٣، مرجع سابق.

وقد أشاد الشيخ –رحمه الله–بموقف الدكتور/ طه حسين المقارب للحضارة الغربية في كتابه "مرآة الإسلام" والذي حدد فيه السبيل الأقوم لنهوض الأمة المسلمة المتمثل في تبعية الغرب بلا إفراط–المقاربة بحسب رأيه –واجتناب التفريط في التراث العربي الإسلامي، والعمل على تبسيط العلوم لتثقيف الرأي العام، وفي اجتهاد جميع الباحثين على اختلاف مجالاتهم في طبع العلوم الغربية الحديثة بالطابع الوطني حتى تصبح جزءًا لا يتجزأ من ثقافتهم الحاضرة.

يقول الشيخ رحمه الله:

(ولا يصح أن نرى غيرنا قد سعد في دنياه، فنتسلى في هذا بما تتسلى به العامة من زعمهم أن لهم الدنيا ولنا الآخرة، فالحقيقة أن من خسر دنياه خسر أخراه، وبهذا يكون غيرنا أحسن حالاً منا؛ لأنه لم يفته إلا أخراه، أما نحن فقد فاتتنا دنيانا وأخرانا، حتى صرنا نتطلع إلى دنيا غيرنا، ولا نقلده إلا فيما له فيها من سيئات، وبهذا صرنا أقبح في هذا من الإمعات؛ لأنهم يحسنون إذا أحسن الناس، ويسيئون إذا أساء الناس، ونحن لا نتبع غيرنا في حسناته، وإنما نتبعه في سيئاته، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم).[1]

هذا، وقد تصدى الصعيدي لهذه الآراء التي تعارض وتتهكم على حضارة الغرب في الوقت الذي تتقدم فيه ولا نرى للحضارة الإسلامية حركة ولا تقدم.

ويمكن رصد موقفين للشيخ يوضح تصديه لهذه الآراء المعارضة للحضارة الغربية في النافع فيها، أو النظرة المتشائمة من التقدم:

الموقف الأول:

نقده لكتابات العلامة الآلوسي[2] الذي كان يستخف بعلوم الغرب الحديثة؛ بحجة أنها عاجزة عن محاكاة قدرة الله تعالى الذي سخر الريح لسليمان ومكنته

(١) ميدان التجديد ، ص ٢٩، مرجع سابق.

(٢) هو: محمود شكري ابن عبد الله بن شهاب الدين الآلوسي، أديب ومؤرخ عراقي، وهو أحد علماء أهل السنة في العراق ، وهو من أحفاد شهاب الدين أبو الثناء الآلوسي من ذرية موسى المبرقع بن الإمام محمد الجواد الهاشمي القرشي. له مؤلفات عديدة من أهمها " غاية الأماني في الرد على النبهاني" وفيه يتناول المسائل

من السير عليها ببساط ، فزعم أن العلم لن يقدر على صناعة الطائرات ، فيجد الصعيدي فيما ذهب إليه الالوسي كبوة عالم، والسبب فيها على قلة معارفه وعدم معرفته بالثقافة التي نبت فيها.

الموقف الثاني:

انتقاده لعبد الرحمن الجبرتي الذي انبهر بحضارة الغرب، ويأس العقول الإسلامية من اللحاق بها، وذلك عند رؤيته للمعهد العلمي الفرنسي وما يجري فيه، الذي صاحب الحملة الفرنسية على مصر.

وإزاء الموقفين اتجه الصعيدي إلى الاعتدال في التعامل مع الفكر الغربي الذي جسده الشيخ حسن العطار الذي دعا لنبذ الجمود، وابتضاع كل نافع من الحضارة الغربية وهضمه وصبغه بالصبغة المصرية؛ ليصبح مدنية مستوطنة في بلادنا وليست غريبة عنا، فيطيب لها المقام ويتشبث بها أهلها، هذا هو السبيل للتعامل مع الآخر في هذه الفترة الحرجة من تاريخ المسلمين. (١)

ويرى الصعيدي -رحمه الله-أنه يجب على العلماء المسلمين أن ينشغلوا بوضع دراسات أنثروبولوجية وسياسة وعلمية مقارنة بين واقع المسلمين والحضارات المعاصرة لهم، وذلك لتحديد مواضع إخفاقات العالم الإسلامي وإيجابيات الآخر الذي يجب الاستفادة منه للنهوض من كبوة الواقع المتخلف. (٢)

والخلاصة : ان الصعيدي -رحمه الله-يرى أن الفكر التجديدي الذي يجب أن يتصدر الأمة لابد وأن ينطلق من الحرية الشاملة للحرية العلمية والدينية والسياسية، بحيث لا تكون سلطة على أحد ولا استبداد أو تعسف من أحد، ويرى

المتنازع عليها بين دعاة التجديد الديني ومعارضيهم، ويعدُّ من دعائم مدرسة التجديد الديني ورئيس حركة التصحيح البغدادية القائمة على ترسيخ قيم التصوف الصحيح وكانت له صلات بجمال الدين الأفغاني ، صاحب فكرة التجديد في الإسلام في العصر الحديث ، انظر: البغداديون "أخبارهم ومجالسهم ، إبراهيم عبد الغني الدروبي، مطبعة الرابطة، بغداد ، ١٩٥٨م، مجلس الآلوسي، وسلسلة رموز الإصلاح العدد ١٦، بعنوان: علامة العراق أبو المعالي محمود شكري الآلوسي، تأليف أسامة شحادة، أردني، نقلاً عن موقع الراصد، تاريخ الدخول : ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠م ، الرابط: http://www.alrased.net .

(١) في ميدان الاجتهاد ، الصعيدي، ٤، ٥ ، مرجع سابق، تجديد الأصولية الإسلامية، ص ١١٩، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه، الصعيدي، ٤، ٥.

أن الفكر التجديدي لابد وأن ينظر إلى أفكار وتجارب الأمم من حوله سابقة وحالية؛ حتى يقف على أسباب ضعف الأمة الإسلامية ومن ثمَّ وضع الحلول المناسبة لأدواء الأمة، ولابد لهذا الفكر التجديدي أن يتحلى بفقه الواقع وتكون اجتهاداته من خلال الأصول التي تراعي الإنسان وتحقق سعادته حسب ظروف الوقت المعاش لا بحسب آراء جمدت بمرور الزمن عليها، هذا الفكر لا بد وأن يقوم على النقد الذي يساوي الإبداع عند الشيخ عبد المتعال الصعيدي رحمه الله.

المبحث الثالث

صور ونماذج من الفكر التجديدي للشيخ عبد المتعال الصعيدي

ويشتمل على:

المطلب الأول: صور من التجديد لمنظومة العلوم الأزهرية: (تجديد علم الكلام، تجديد علم المنطق، تجديد علم أصول الحديث).

المطلب الثاني: نماذج من التجديد في المجال الاجتماعي:(قضايا المرأة، حد الردة، الفن والموسيقى).

المطلب الأول

من صور التجديد لمنظومة العلوم الأزهرية

(تجديد علم الكلام، وتجديد علم المنطق، وتجديد علم أصول الحديث)

ويشتمل على ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: تجديد علم الكلام [١]: يرى الشيخ عبد المتعال الصعيدي أن علم الكلام من العلوم الأزهرية العتيقة التي تحتاج إلى تجديد في العرض

(١) علم الكلام يعني: العلم الذي يبحث في القضايا والأحكام الاعتقادية من الشريعة الإسلامية أو الأصول الدينية الكلية للإسلام، وقد أطلق عليه العديد من المسميات مثل : علم الكلام، وأصول الدين، الفقه الأكبر ، علم العقائد الإسلامية ، وثمرته تتجلى في تقوية الوازع الديني بالبراهين العقلية والنقلية ، ورد الشبه عن الأصول الإسلامية، وحصول الدارس على ملكة دراسة مباحثه، ويرى الدكتور عصمت نصار أن علم الكلام قد مرَّ بعدة أطوار منها :

(١) طور النشأة والتكوين: حيث جرت مناقشة المسائل التي أثارتها الآيات القرآنية والواقعات السياسية والاجتماعية مثل: الجبر والاختيار، حكم مرتكب الكبيرة وصفات الله والإمامة وغيرها، وذلك من منتصف القرن الأول الهجري.

(٢) طور التدوين وظهور المذاهب والفرق: وبدأ من بداية القرن الثاني الهجري، إلى نهاية القرن الخامس الهجري، وقد أثيرت فيه العديد من المسائل مثل: العدل والتوحيد والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسببية، وقد طرحت هذه القضايا للنقاشات والمجادلات أدت إلى نشوء الفرق الكلامية ومن أشهرها: الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والمرجئة والخوارج والشيعة.

(٣) طور التحول والجنوح: حيث اختلاط المباحث الكلامية بالنظريات الفلسفية، وقد امتد من القرن السادس حتى أخريات القرن التاسع الهجري، ومن مظاهر هذا الخلط، تعويل المتكلمين على المنطق الأرسطي، والمصطلحات الفلسفية في صياغة الأرآء وكذا النظريات الطبيعية والميتافيزيقية في بسط المسائل العقدية الإسلامية ومناقشتها، وقد أثار ذلك جمهور المسلمين. الأمر الذي مكّن السادة الأشاعرة من الهيمنة على الثقافة الإسلامية في أخريات هذا الطور، محاولين تقويم جنوح المتكلمين وإبراز الجانب الإيجابي التليد لهذا العلم وقد انقرض تقريبًا في هذا الطور الخوارج عدا الإباضية، وظهر العديد من الفرق مثل الباطنية، وامتزجت الشيعة الزيدية بالفكر الاعتزالي.

(٤) طور الجمود والتقوقع: حيث ظهور الشروح والحواشي التي لم ينجم عنها إلا الجمود على أفكار سلف الفرق وتقليدًا لأساليبهم ومناهجهم، فضلاً عن اندماج التصوف بعلم الكلام الأمر الذي هيأ مناخًا خصبًا للفكر الماتريدي في تركيا وما جاورها، والفكر الأشعري في مصر وما جاورها والسلفي في الجزيرة العربية وما جاورها، وذلك في الفترة ما بين القرن العاشر إلى منتصف القرن الثاني عشر.

(٥) طور البعث الجديد – بحسب قوله – :ويمثله المدارس الكلامية الحديثة المتمثلة في العديد من الفرق أشهرها: البابية والبهائية والقاديانية التي مزجت بين الفكر الشيعي ولاسيما الإسماعيلي المفعم بالأفكار الهندوسية العتيقة، ذلك فضلا عن الفلسفات المادية الحديثة، وقد ازدهرت في إيران والهند، والوهابية التي انضوت تحت عباءة ابن تيمية وأحيت تراث الحنابلة، وامتدت آراؤها من الجزيرة العربية إلى الهند حيث ظهور فرقة الدهلوية وانتشرت كذلك في المغرب العربي حيث مزجت بين الاثنا عشرية والفكر الصوفي، وفرقة تونس والجزائر والسودان حيث فرقة المهدية التي مزجت بين الاثنا عشرية والفكر الصوفي وفرقة الماتريدية الجديدة التي مزجت بين آراء المعتزلة وأهل السنة واستعانت بالمناهج الغربية الحديثة في صياغة مشروعها الحضاري النهضوي ودعت إلى بعث علم الكلام

والتناول، ويرى أن علم الكلام به أوجه نقص لابد وأن يتم تداركها حتى يقوم هذه العلم بوظيفته ويؤدي مهمته على أكمل وجه.

يقول رحمه الله: (أكبر نقص في هذا العلم أنه لا يتعرض فيه لما جد في هذا العصر من أنواع الزيغ والإلحاد ولا لما يلزم لدفعها وإبطالها بنفس الطرق العلمية التي يدعي أهلها أنهم أسسوها عليها، وأنه لمن العار على المسلمين عموما والأزهر بالخصوص ألا يشتغلوا في علم الكلام إلا بالرد على بدع قد اندرست ولا يلتفتوا لمن يزاحمهم ببدعه في ديارهم ويستهوي أفئدة الكثير منهم بينما يقوم بالواجب مع أكبر طائفة منهم). (١)

ويوضح الشيخ الصعيدي أن علم الكلام من العلوم الأصولية التي يعيبها التعصب والجموح الذي مرده الحقيقي الفرق الإسلامية، وليس لغرض العلم ومسائله، فالاجتهاد والدفاع عن الإسلام من الأمور التي حث عليها الإسلام وندب إليها من يستطيع.

يقول رحمه الله:

(إن علم الكلام هو الفلسفة الإسلامية الداخلية، فهو الفلسفة الإسلامية الحقيقة وامتاز الإسلام على غيره من الأديان بوضوح عقائده، فليس فيها ما في غيرها من الغموض والخفاء، وقد دعا النبي ﷺ الناس إلى هذه العقائد الواضحة، وأقام لهم الأدلة عليها من القرآن الكريم وأحاديثه الشريفة، في أسلوب عربي

وتجديده للدفاع عن الإسلام ضد حملات غلاة المستشرقين والمبشرين ونقد الفلسفات المادية الحديثة وتمثلها جمال الدين الأفغاني وتلاميذه ومحمد عبده ومدرسته، وفرقة الأشاعرة الحديثة وقد مزجت بين آراء الماتريدية والصوفية وأهل السنة وتمثلها محمد زاهد الكوثري ومصطفى صبري في تركيا، وشلبي النعماني ومحمد إقبال في الهند، وذلك كله مع تواجد محدود لبضعةِ فرقٍ أخرى للخوارج والباطنية والإسماعيلية والزيدية وقد دارت العديد من المناقشات بين هذه الفرق حول عشرات المسائل التي فرضها واقع المسلمين الحاضر من جهة، والثقافة السائدة من جهة أخرى ثانية، وطعون المستشرقين من ناحية ثالثة، وظهور الفرق الإلحادية الجانحة من جهة رابعة. ومن أشهر هذه القضايا: وجود الله في ظل العلم ونظرية السببية، التدليل على سلامة الوحي وصدق النبوة، وترجمة القرآن، والتأويل العلمي للقرآن الكريم، والعلاقة بين السماع والعقل، والخلافة، والإيمان والكفر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والفرقة الناجية، وحوار الأديان وصراع الحضارات راجع تجديد الأصولية الإسلامية، ص٣٠٣/ مرجع سابق.

(١) نقد نظام التعليم في العصر الحديث ، عبد المتعال الصعيدي، المطبعة العمومية، طنطا ١٩٢٣م، ص ١٣٣.

مبين، ونهج واضح من الأدلة العقلية، وكان هذا هو الأساس الأول لعلم الكلام في الإسلام).[١]

بناءً على ذلك فقد دعا الصعيدي إلى علم كلامٍ جديدٍ يستمد أصوله من القرآن الكريم والسنة النبوية ويستعين بكل المعارف الحضارية التي تفسر الواقع وتفصل في قضاياه، وتقوم بالرد وتوضيح كل ما استغلق على المشككين والمخالفين، كل ذلك بلغةٍ سهلةٍ ميسورةٍ وواضحةٍ، لا تأخذ الجدل والتعصب منهجًا. يدعو إلى تبني علم كلامٍ جديدٍ لا يضيق بالخلاف في الرأي، بقدر حرصه على وحدة الأمة وجمع شملها وفض النزاع بين فرقها المذهبية. [٢]

وفي الحقيقة إن مسألة التجديد في علم الكلام مسألة تناولها العديد من العلماء حين ظهر للبعض أن لا جدوى من دراسة علم الكلام؛ حيث إنه كان لأسباب سياسية معينة انقضت وقد كان غرض هذا العلم هو القضاء على الخلافات فأصبح أساسًا من أسس الخلافات في الأمة. ومن هؤلاء العلماء الشيخ مصطفى المراغي ومحمد فريد وجدي[٣]اللذان:(مجَّا علم الكلام ومباحثه والخلافات التي دارت بين فرقه، ومن ثم دعوَا إلى درجه ضمن التراث الفكري الديني مبينين أن الثقافة الإسلامية الحديثة ليست في حاجة لبعثه في بنيتها، وقد دارت بينهما وبين الشيخ مصطفى صبري العديد من المساجلات في عام ١٩٣٦م على صفحات مجلة "الأزهر" إذ أكد الأخير أصالة علم الكلام، وبين مدى حاجة المسلمين إليه للرد على الملحدين وأصحاب الأهواء والشطط). [٤]

(١) الوسيط في تاريخ الفلسفة الإسلامية، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة ، بدون تاريخ، ص٨.

(٢) راجع: تجديد الأصولية الإسلامية، ص ٣٠٧.

(٣) هو: محمد فريد وجدي، كاتب إسلامي مصري شركسي (١٨٧٨م ١٩٥٤م) كان رئيس تحرير مجلة الأزهر لأكثر من عشر سنوات ، له العديد من المؤلفات أبرزها: الإسلام في عصر العلم، وهو كتاب جيد فيه التوافق بين العلم والدين، وكتاب الإسلام دين عام خالد شرح فيه مبادئ الإسلام ورد الشبهات عنه، راجع: موقع ويكيبيديا: تاريخ الدخول ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠م، الرابط: https://ar.wikipedia.org .

(٤) تجديد الأصولية الإسلامية، ص ٣١٠ ، مرجع سابق.

وعلى صعيدٍ آخر من هذا الرأي يقف كثير من العلماء الذين يرون عكس الرأي السابق، حيث قالوا بأهمية علم الكلام مع احتياجه للتجديد لمواكبة العصور والقضايا المستجدة، ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده والشيخ مصطفى عبد الرازق وتلاميذه ولا سيما الدكتور إبراهيم مدكور، وعلي سامي النشار، وتوفيق الطويل وكثيرون انتصر إليهم الشيخ عد المتعال الصعيدي رحمه الله. (١)

هذا، وقد فصل الباحث د. أحمد عبد العظيم البصيلي قضية تجديد علم الكلام في بحثه لرسالة الدكتوراه حيث عرض لوجهات النظر المختلفة تجاه قضية تجديد علم الكلام والمسائل التي ينبغي تناولها من حيث الأسس والأهداف، ومن حيث شروط التجديد ومن يحق له أن يجدد ووسائل التجديد. وعرض بعض نماذج للتجديد ووضع الأطر للتجديد المرجو في علم الكلام.

يقول في مقدمة رسالته: (إن علم الكلام الموروث بثوبه القديم لا يلائم كثيرا طبيعة هذا العصر؛ لاختلاف القضايا وطرق الاستدلال عليها.

لقد استجدت قضايا لم تكن موجودة من قبل وسبل مواجهتها بالطبع تختلف عما كانت عليه في غابر الزمن، نظرا لاختلاف معطيات العصر، وتباين طرق العرض، وهذا أمر غني عن الإثبات، فضلا عن الإيضاح، وأشكل المشكلات توضيح الواضحات.

وإذا كان علماء الكلام الأقدمون قد اعتمدوا المنطق اليوناني، باعتباره من مسلمات الخصم، فقد تغير الوضع الآن، وأصبح من الفرضيات المستهلكة، ولا يمكن إلزام الخصم به في الحجاج الراهن.

(١) راجع في ذلك: الوسيط في تاريخ الفلسفة الإسلامية، عبد المتعال الصعيدي، ص ٨٠، ٨٣ ، معالم التجديد في الفلسفة الإسلامية، مقداد يالجن، دار عالم الكتب، الرياض، ط٢، ١٩٩١م، ص ٢٧: ٣٤، المدخل لدراسة علم الكلام، حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١٢٦ وما بعدها.

وباختصار: فإن الاكتفاء بالموروث والانكفاء عليه ونحن نعالج مشكلاتنا المعاصرة، يعتبر عبئًا على القضية ذاتها، وجزءًا يضاف إلى المشكلة، وليس جزءا من الحل).[١]

ومن ناحية التجديد الفكري لعلم الكلام وللمسائل المتعلقة به فإن الشيخ عبد المتعال –رحمه الله–لم يكتف بالدعوة لتجديد علم الكلام وإنما مارس رؤيته في التجديد لبعض المسائل والقضايا الكبرى قديمًا وحديثًا على سبيل المثال:

موضوعات القرآن الكريم والتي كان من أبرزها:

أ– قضية خلق القرآن الكريم وهل هو قديم أو حديث فقد ردَّ الصعيدي سبب الانقسام الذي حدث للأمة في تاريخها الأول حول هذه القضية هو ما أحدثه علماء الكلام من أهل السنة والمعتزلة من فرقة وخلاف في الرأي أتبعه انقسام للأمة في الواقع، ولو نشد المختلفون روح السماحة التي جاء بها الإسلام لما حدث في الأمة انقسام. الأمر الذي جعله يعيب على ابن حنبل تخليه عن هذه الروح السمحة وجعلته يكفر مخالفيه وجعلت مخالفوه يكفروه.

يقول رحمه الله:

(ولكن يؤخذ عليه –المقصود ابن حنبل رحمه الله– في هذا أنه كان يكفر مخالفيه في القول بخلق القرآن وفي غيره من أصول المعتزلة، كما كان مخالفوه يكفرونه هو وأهل السنة، فتغالى كل من الفريقين في التعصب لرأيه، حتى جعلوها فتنة شديدة شغلت المسلمين زمنًا طويلاً، ولو أن كلاً من الفريقين راعى ما جاء به الإسلام من التسامح في الرأي لترك للآخر رأيه من غير أن يكفره فيه، أو يحاول صرفه بالقوة عنه، على أن الذين قالوا بخلق القرآن من المعتزلة يقصدون به هذه الألفاظ المركبة من الحروف والأصوات، لأنهم لا يقولون بصفة الكلام الزائدة على ذاته تعالى كما قال أهل السنة، والذين قالوا

(١) تجديد علم الكلام وتوظيفه في الرد على الشبهات الفلسفية المعاصرة ، أحمد عبد العظيم بصيلي ، رسالة دكتوراه ، بكلية الدعوة ،٢٠١٩م ص ٦ وما بعدها.

بعدم خلق القرآن قصدوا به الصفة، فلم يكن بينهم خلاف حقيقي في مسألة خلق القرآن، ولم يكن هناك معنى للتشبث بالخلاف فيها من الفريقين، وقد كان المسلمون محتاجين في هذه الفتنة إلى مجدد يرفع راية السلام، ويطفئها برأي يهدئ بين أهل السنة والمعتزلة، ليعلموا أنهم جميعًا إخوان في الإسلام، ولا يصح أن يفرق الخلاف بينهم في هذه المسألة إلى ذلك الحد).[١]

ب- ترجمة القرآن:

فكرة ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى ليست جديدة على بساط البحث بل هي من المواضيع القديمة المتجددة، وقد ثارت حول حكم ترجمة القرآن الكريم مساجلات قوية ومحتدمة أحيانًا بين المبيحين والمحرمين، وقد عايش الصعيدي هذه المساجلات وكان له رأي يميل ناحية الإباحة المشروطة.

وقد حدثت مساجلات فكرية حول ترجمة القرآن الكريم أبرزها ما سجله الشيخ محمد مصطفى المراغي من خلال بحثه:(بحث في ترجمة القرآن الكريم وأحكامها) [٢] وما سجله الأستاذ فريد وجدي في بحثه بعنوان: الأدلة العلمية على جواز ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية). [٣]

والاثنان يدعوان إلى ضرورة ترجمة القرآن الكريم لعالمية الإسلام ولتبليغه إلى الناس كافة في مشارق الأرض ومغاربها.

وسجلت مساجلات للشيخ مصطفى صبري ردَّ فيها على الشيخ المراغي والأستاذ فريد وجدي اللذان كان يؤيدان ترجمة القرآن استنادا لعدة أدلة؛ عدها الشيخ مصطفى صبري شبها منها:

١- قول الإمام أبي حنيفة في جواز القراءة بالفارسية في الصلاة مطلقا.

(١) المجددون في الإسلام ، الصعيدي، ص١٠٣، مرجع سابق.

(٢) بحث في ترجمة القرآن الكريم وأحكامها، الشيخ محمد مصطفى المراغي ، مطبعة الرغائب ،١٩٣٥م ، ذكر فيه أدلة الإباحة وفند فيه اعتراضات المحرمين.

(٣) منشور في ملحق مجلة الأزهر ،الجزء الثاني ، سنة ١٣٥٥هـ.

٢- قول صاحبيه في جواز القراءة بالفارسية في الصلاة للعاجز عن قراءة القرآن بالعربية.

٣- تفريق المتكلمين بين الكلام اللفظي والكلام النفسي عند قولهم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق. (١)

وقد اتجه الشيخ عبد المتعال الصعيدي-رحمه الله-إلى تأييد الرأي القائل بالجواز ووضح أنه لا ضرر من ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية، ويستدل على ذلك بأن الصحابة الكرام قاموا بترجمة بعض السور إلى اللغة الحبشية كما تلا سيدنا جعفر بن أبي طالب صدر سورة مريم للنجاشي وللأساقفة لجهلهم باللغة العربية، ولم يعترض الصحابة على قراءة جعفر، ودعا إلى ضرورة مراعاة عدة أمور منها:

١- توضيح مناسبة نزول الآيات الكريمة.

٢- مراعاة الوحدة الموضوعية للسور؛ حتى يكون المعنى واضحًا.

٣- الاعتماد على تفاسير حديثة تتواءم مع ثقافة العصر الراهن.

٤- التركيز على غايات الترجمة للقران الكريم وهي:

أ- الدعوة للإسلام والحفاظ على مقاصد القرآن الكريم.

ب-إنقاذ معاني القرآن الكريم من التشويه الذي قام به المستشرقون خلال ترجمتهم لآيات القرآن الكريم.

ت-معاونة المسلمين غير العرب لفهم صحيح لمعاني القرآن؛ حتى يتسنى لهم أداء الفروض والواجبات عن قناعة دون وسطاء. (٢)

وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله:

(وقولي في تجويز الترجمة على أن تكون لغرض التبليغ لا غير، فلا تقوم مقام الأصل في كونه معجزة، ولا تتخذ للتعبد بها في الصلاة وغيرها، ولاستنباط

(١) مسالة ترجمة القرآن ، مصطفى صبري، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ص ٧ وما بعدها.

(٢) تجديد الأصولية الإسلامية، ٣٢٧ ، مرجع سابق.

الأحكام منها بالاجتهاد فيها، ولا شكَّ أن قولي في هذا وسط بين القولين وخير الأمور ما كان وسطًا بين الإفراط والتفريط). (١)

ويقول أيضا مبينًا لبعض القيود والشروط: (على أني لا أجوز على غير العربي أن يقرأ في الصلاة قرآنا بغير العربية حتى يتعلمها، ولا أمنع أن يتعبد بما فيه ذكر أو موعظة أو دعاء من الترجمة او غيرها، وإنما أمنع أن يتعبد بهذا على أنه القرآن، وإنما يتعبد به على أنه ذكر أو دعاء أو موعظة فقط).(٢)

النقطة الثانية: تجديد علم المنطق:

رأى الصعيدي –رحمه الله–أن علم المنطق الذي يدرس للطلاب في الأزهر وقتئذٍ يحتاج إلى تجديد في العرض ومواكبة العصر الذي يدرس، وتوَّج دعوته بوضع كتاب في المنطق يحمل عنوان التجديد؛ ليكون باكورة التحديث في علم المنطق؛ وحتى يحقق النتيجة المرجوة من تدريسه للطلاب من عصمة الذهن عن الخطأ، وترتيب الأفكار والمعلومات وغيرها، بحيث يعرض المنطق في ثوب جديد ومشوق للطلاب بدلاً من الطرق التقليدية التي درج المدرسون على تلقينها لطلابهم حفظا أكثر منه فهمًا.

يقول –رحمه الله–في مقدمة كتابه "تجديد علم المنطق ":

(الحمد لله الذي خلق الإنسان، وكمله بالعقل الذي يمتاز به على أنواع الحيوان، وخصه بالفكر الذي يرقى به إلى أعلى الدرجات، إذا جعل الحق رائده، وسار على السنن الذي يوصل إليه، ويعصمه عن الوقوع في الخطأ.

وبعد فلما كان شرح التذهيب على التهذيب من أحسن الكتب المؤلفة في علم المنطق القديم، أردت أن أضع عليه هذه التعليقات التي اخترتها من حواشيه، وأهملت ما عداها مما لا فائدة له في علم المنطق، على أن أذيل كل مبحثٍ من

(١) دراسات قرآنية ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مطبعة الاعتماد، القاهرة ، بدون تاريخ، ص ٩٩: ١١.

(٢) المرجع نفسه، ١٦.

مباحثه بأمرين لا يصح الآن إهمالهما في دراسة هذا العلم: أولهما بيان ما وصل إليه المنطق الحديث في هذه المباحث، ليعرف ما جدَّ في هذا العلم، ويمكنه الموازنة بين قديمه وحديثه، وثانيهما ذكر التمرينات التي يعرف منها الطالب كيف يستعمل قواعد المنطق، ليجمع بين العلم والعمل، ويحصل بالفعل على ثمرة هذا العلم، وقد سميت هذه التعليقات بهذا الاسم- تجديد علم المنطق- لأنها تجمع بين قديمه وحديثه على هذا الترتيب، وتسلك بذلك طريقًا جديدًا في دراسته).[١]

والكتاب وإن كان لا يشتمل على التجديد الكامل والوافي لعلم المنطق؛ لكنه يعتبر اتساقا مع فكرة ورؤية الشيخ التجديدية، والتي أبرزها في حسن الإخراج للكتاب، وشرحه وترتيبه وموازنته بين المنطق القديم والحديث، والزيادات الجديدة والنكت العلمية المهمة، وتخليه عن الشروح والحواشي التي لا طائل منها، مع الاكتفاء بمتن التهذيب بأعلى الصفحة، وشرح الخبيصي في الوسط، وتجديده لعلم المنطق تحته.

هذا، ومن ناحية أخرى وبمنزع الفكر التجديدي يقدم الشيخ الصعيدي ابن خلدون على أنه من المجددين مسببًا لتقديمه هذا بأنه ابن خلدون قد نادى بجعل علم المنطق لا يختص بالطبيعيات؛ لأن الطبيعيات يوافقها المحسوس من العلم.

فيقول رحمه الله:

(وقد أحسن ابن خلدون فيما ذهب إليه من أن علم المنطق لا فائدة له في الطبيعيات؛ لأن الحس هو الذي يفيد العلم، وكاد بهذا يوافق ما ذهب إله فلاسفة أوربا، في هذا القرن، من نقدهم أرسطو بأنه يفسر الطبيعة تفسيرًا نظريا). [٢]

(١) تجديد علم المنطق ، في شرح الخبيصي على التهذيب، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، الطبعة الثالثة،ص٢ ، بدون.

(٢) المجددون في الإسلام ، ص ٢٢٧ ، مرجع سابق.

النقطة الثالثة: تجديد علم أصول الحديث:

اهتم الصعيدي من جملة اهتمامه بالناحية التجديدية في علم أصول الحديث، حيث لم تسلم الكتب الصحاح من الطعن والنقد والتشكيك، وقد حدثت مساجلات عدة بين من يرون الاكتفاء بالقرآن وفقط مصدرًا للتشريع، وبين من يرون أن القرآن هو المصدر الأول والسنة هي المصدر الثاني، وذهبوا إلى أن علماء الحديث قد تأكدوا من صحة السند، وهو الضامن لسلامة المتن، وأضافوا الأحاديث المروية في الصحيحين فهي تعد صحيحة وعلمها قطعي إذا لم يظهر حديث أقوى منها في السند يعارض متونها، وأن القرآن قد يذكر أمورًا عامة تتولى السنة بيانها.

وإزاء هذه المساجلات فقد انتهج الصعيدي منهج التجديد، حيث وقف ضد الموقف الرافض لكون السنة مصدرًا للتشريع بعد القرآن، مؤكدًا على هذا الأصل ومدافعًا عن أصالة مناهج علماء الحديث وعن نزاهة الصحابة وعلى رأسهم سيدنا أبو هريرة ﷺ .

ولم يسر على نهج المؤيدين على طول الخطِّ الفكري لديهم حيث اعترض على تقديسهم الصحيحين [1] ورفض التسليم بصحة كل ما جاء فيهما، وأنكر نسخ القرآن الكريم بالحديث، مع اعترافه بالأحكام التي تتفق مع النص القرآني شارحة كانت أو مكملة.

ويرى الصعيدي الأخذ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إذا لم يتعارض مع القرآن ودعت إليه الضرورة.

يقول رحمه الله:

(١) كره الشيخ الصعيدي من جمهرة العامة تقديسهم لصحيح البخاري والحلف به والتبرك بقراءته، وجعله وسيلة لقضاء الحاجات واستمداد العون منه على قهر العداء؛ لذا نجده يضع ابن دقيق العيد ضمن المجددين – كما اشرنا من قبل – وذلك نجه قراءة الفقهاء في عصره لصحيح البخاري ليعينهم على قهر التتار راجع: المجددون في الإسلام، ص ٢٠٦ ،مرجع سابق بتصرف.

(والذي أراه في أمر هذه السنة المختلفة أن نضعها كلها أمامنا عند فتح باب الاجتهاد، وأن ننظر إليها كلها نظرة واحدة، فلا يتعصب فريق منا للأحاديث التي ترويها فرقته، ولا فرق في هذا بين أهل السنة وغيرهم، ويجب أن نترك الغلو في علم الجرح والتعديل؛ لأن هذا العلم لا يعتمد إلا على ظواهر الرجال، وهذا إنما يفيد الظن بهم لا اليقين، وبهذا لا يوجد ما يمنعنا إلا على اختلافها، ولا يوجد ما يمنعنا من الأحاديث التي يحكم عليها بأنها ضعيفة من جهة الجرح والتعديل، إذا كان العمل بها أصلح من غيرها ...). [1]

هذا، ويرى الصعيدي أن المغالاة في علم الجرح والتعديل من شتى الفرق والمذاهب الفكرية والفقهية كانت تؤجج الصراع بين الفرق، وأن الخصومة بين هذه الفرق كان لها وقتها وزمنها وقد انتهت، وأصبح الآن لا يمنع من قبول اجتهادات الفقهاء على مستوى المذاهب المتعددة إلا تغالينا في علم الجرح والتعديل، فإذا ما تم التخفيف – حسب رأيه–من المغالاة فيمكن الاستفادة من اجتهادات الفقهاء على اختلاف المذاهب الفقهية وكذلك الفكرية.

ويؤكد رحمه كلامه في موضع آخر أن المغالاة في علم الجرح والتعديل كانت من أسباب الخصومة بين السنة والشيعة وبين بقية الفرق الإسلامية، وإذا ما تخلّت كل الفرق عن المغالاة في هذا العلم (الجرح والتعديل) أمكن الجميع الاتفاق فيما يلتقون فيه وأن يعذر بعضهم بعضًا فيما اختلفوا فيه.

يقول –رحمه الله–:

(وإنه ليمكننا الآن بعد ذهاب تلك الخصومة أن نعتبر من اجتهاد أئمة الشيعة والخوارج ما نعتبره من اجتهاد أئمة أهل السنة، ولا يقوم ما يحول دون ذلك إلا تغالينا في علم الجرح والتعديل الذي وضعناه بجانب علم الحديث، مع أن هذا العلم لا يعتمد إلا على ظواهر الرجال، وغاية ما يفيده الظن دون اليقين ولا يوجد ما يمنعنا بعد التخفيف من ذلك التغالي من أن نعتمد من رجال كل

(١) في ميدان الاجتهاد ، ص ٢٣، مرجع سابق.

من أهل السنة والشيعة والخوارج من اعتمدوه، ونرفض منهم من رفضوه، وكذلك لا يوجد ما يمنعنا بعد التخفيف من ذلك التغالي أيضاً من الانتفاع بالحديث الضعيف في التشريع، والأخذ به عند الحاجة إليه، فلا نرفض من الأحاديث إلا ما ثبت أنه موضوع بيقين، ولا نتهم من رجال الحديث إلا من ثبت عليه الكذب قطعاً، ورب حديث ضعيف يكون هو الصحيح، ورب رجل متهم يكون هو الرجل الثقة). (١)

هذا، ويقدم الصعيدي تجديدًا في هذا المجال يبدأ من تعديل المناهج الدراسية لدراسة الحديث في الأزهر الشريف بالشكل الذي يتيح للدارس الاطلاع على كل كتب جمَّاع الحديث، ووضع مصنفٍ مبوبٍ لموضوعات الأحاديث، مع ذكر الأحاديث المخالفة والمناقضة للمتن، وشرحها شرحًا علميًّا، بالإضافة لتصنيف معجم تاريخي لأعلام رواة الحديث للكشف عن قوة السند وضعفه.

وعندي أن فكرة الصعيدي في تجديد منظومة العلوم الأزهرية، كانت باكورةً لتجديد الأزهر في مناهجه ومقرراته، فالذي يتابع مناهج الحديث المقررة على الكليات الشرعية فضلاً عن المتخصصة في دراسة الحديث تجد تقسيمات لعلوم الحديث على اختلاف الفرق الدراسية وتنوعها مع مراعاة البعد عن النصوص العتيقة التي لا تعين طالب ولا تسعف أستاذ، فتجد مصطلح الحديث، ومناهج المحدثين في تدوين السنة، وتجد أسباب ورود الحديث الشريف، وتجد ردود على الشبهات المثارة حول السنة ، وتجد أيضًا الحديث التحليلي، على النحو الذي يشعرك بأن هناك تغيرًا ملحوظًا في مواد التدريس لأصول الحديث، والذي كان الصعيدي أحد المجددين الذي دعا لمثل هذا منذ سنوات.

أما مسألة المغالاة التي لاحظها شيخنا فإن التخلي عنها يقتضي أن يجمع الفرق المختلفة رابطٌ ومؤتمرٌ يجلسون فيه لحسم المختلف فيه؛ لأنه وإن كان

(١) في ميدان التجديد، المقال الثالث، مرجع سابق.

شيخنا قد عرف الداء فإن العلاج يقتضي جهودًا جبارة ومشاركة من كل الفرق على طاولة واحدة.

المطلب الثاني

نماذج من التجديد في المجال الاجتماعي

(قضايا المرأة، حد الردة، الفن والموسيقى).

ويشتمل على ثلاث نقاط هي:

النقطة الأولى: قضايا المرأة

يرى الصعيدي–رحمه الله–أن قضايا المرأة التي بدأها قاسم أمين ومن قبله الشيخ رفاعة الطهطاوي و الشيخ محمد عبده وسار عليها الأستاذ خالد محمد خالد بدأوها بحق المرأة في التعليم والتثقيف كخطوة أولى، ويجب أن تتوالى بعدها خطوات وأبرزها حق المرأة في المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة للأمة، وقضية الحجاب والنقاب، ومشكلات الطلاق والخلع، فهذه القضايا وغيرها نظر إليها الصعيدي بفكره التجديدي الذي اصطدم به أحيانًا مع رأي الجمهور، والذي أثبت به بُعد نظره ودرسه للواقع وتنبئه بالمستقبل، على النحو الذي سيستبين في النقاط التالية:

أولاً: حق المرأة في المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة (المشاركة في الانتخابات – وتمثيل الأمة بمعنى الولاية العامة).

يقول رحمه الله:

(أيُّ قانونٍ ذلك القانون المتناقض الذي كان منذ زمنٍ قريبٍ يمنح بعض المصريات بطاقات يمارسن بها الدعارة والبغاء، ثم يحرم المصريات المثقفات من بطاقات يمارسن بها حقًّا مشروعًا هو حق الانتخاب، والذي أباح للمرأة أن تكون محاميةً، وحرم عليها أن تكون قاضيةً، رغم إفتاء شيخ إسلام سابق هو الأستاذ الأكبر الإمام المراغي بجواز ذلك شرعًا، والذي أباح لها أن تكون أستاذة وناظرة ومفتشةً، ثم استكثر عليها أن تكون نائبًا أو شيخًا بالبرلمان، والذي يؤاخذ الزوجة على اعتدائها على زوجها بالضرب، ولا يؤاخذ زوجها إذا اعتدى عليها

فضربها، والذي يؤاخذ المرأة إذا زنت بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، ولا يؤاخذ الزوج بالحبس إلا إذا زنا في منزل الزوجية، ويؤاخذه في مثل الحالة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر . ولقد كان لهذا أثره في قيام المرأة في مطالبتها بحقها السياسي، لترفع الإصر والأغلال التي عليها، وتقضي على هذه الفوارق الظالمة بينها وبين الرجل). (١)

هذا وينكر الصعيدي –رحمه الله–على الذين يعارضون مشاركة المرأة في الشؤون السياسية مدللاً بمشاركة المرأة في الشؤون العامة زمن النبي ﷺ وزمن الصحابة الكرام فيقول رحمه الله:

(إن الذين يعارضون في هذه الحقوق يستندون في معارضتهم إلى الدين، مع أن الدين في جانب هذه الحقوق، فقد عارضت امرأة عمر بن الخطاب حين خطب فأراد تخفيض المهور وتحديديها، فقامت امرأة وردت عليه بآية من القرآن، فعدل عمر عن رأيه، وقال: أصابت امرأة وأخطأ عمر. وقبل هذا وقف المسلمون دون تنفيذ صلح الحديبية فدخل الرسولﷺ على زوجه أم سلمة غضبان أسفا، فأمدته برأي جعل المسلمين يستجيبون له، فقال لها: "حبذا أنت يا أم سلمة، لقد نجا المسلون بك اليوم من عذاب أليم" ولا يصحُّ مع هذا أن يقول المعارضون لهذه الحقوق: إذا كانت أموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خيرٌ لكم من ظهرها. فإن في النساء من أنقذت عمر من إمضاء قانون مجحف، وفيهن من حسمت فتنة عاصفة وأنجت المسلمين من عذاب أليم .....).(٢)

وقد عارض الصعيدي –رحمه الله–اللجنة العامة للفتوى التي أصدرت – برئاسة الشيخ: محمد عبد الفتاح العناني –فتوى بتاريخ رمضان سنة ١٣٧١هـ

(١) من أين نبدأ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الخانجي، بدون، ص٨٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٢.

يونيو سنة ١٩٥٣م وأرسلتها إلى البرلمان المصري في سنة ١٩٥٢م [١]، وتفيد هذه الفتوى في مسألة حق المرأة في الانتخاب. بأن هذه المسألة ذات شقين:

الأول: أن تكون المرأة عضو في البرلمان.

الثاني: أن تشترك في انتخاب من يكون عضوا فيه.

فرأت اللجنة أن الولاية نوعان:

الولاية العامة: وتعني السلطة الملزمة في شأن من شؤون الجماعة، كولاية سنِّ القوانين، والفصل في الخصومات، وتنفيذ الأحكام، والهيمنة على القائمين بذلك.

والولاية الخاصة: هي السلطة التي يملك بها صاحبها التصرف في شأن من الشؤون الخاصة بغيره، كالوصاية على الصغار والولاية على المال والنظارة على الأوقاف.

وقد فسحت الشريعة للمرأة في هذا النوع من الولاية، فهي تملك منها ما يملكه الرجل، كما تملك التصرف في شؤونها الخاصة بها، فلها حق التصرف في أموالها بالبيع والهبة والرهن والإجارة وغيرها من التصرفات، وليس لزوجها ولا لأحد من أهلها حق معها في ذلك، ملكتها الشريعة ذلك كله، مع إرشادها إلى ما يحفظ كرامتها، وأحاطتها بما فيه ضمانه شرفها ومكانتها.

أما الولاية العامة – ومن أهمها مهمة عضوية البرلمان وهي ولاية سنِّ القوانين والهيمنة على تنفيذها –فقد قصرتها الشريعة الإسلامية على الرجال إذا توافرت فيهم شروط معينة.

وقد عارض الصعيدي هذه الفتوى وجرت مساجلات ساخنة بينه وبين أعضاء اللجنة وتفنيد الحجج والدعاوى فقد كان يرى ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسة العامة ولها حق في الانتخاب واختيار من يمثل الشعب، ولها الحق في ان تمثل الشعب كذلك.

(١) راجع الفتوى كاملة في كتاب من أين نبدأ، عبد المتعال الصعيدي، من ص ٨٦إلى ص ١٠٤ ، مرجع سابق.

وقد أسف الصعيدي على اللجنة وتعسفها في الحكم – بحسب رأيه –حيث خضعت في فتواها لبعض الجماعات المتزمتة التي طلبت من اللجنة إصدار هذه الفتوى.

يقول رحمه الله:

(فلا يصحُّ بعد هذا أن تترك هذه الأقوال تحت رحمة أستاذنا الشيخ محمد عبد الفتاح العناني وغيره من الجامدين على كتب المتأخرين، فقد شبُّوا وشاخوا في هذا الجمود، ويتعذر عليهم أن يقلعوا عنه بعد أن شبُّوا وشاخُوا فيه، ومن الجناية على الدين أن تبقى الفتوى فيه لأمثال أولئك المتزمتين، لأنهم يضيقون على الناس في دينهم ودنياهم، والدين يسر لا عسر، ولا سيما في هذا العصر الذي جدَّ فيه من الظروف والأحوال ما لا يصح معه الأخذ في الدين بذلك التزمت وقد أنكره سلفنا الصالح في عصرهم، فيكف بهذا العصر الذي قلَّ تدين الناس فيه، فلا يصح بحال من الأحوال أخذهم بهذا التزمُّت، ولا يصح أن نتركهم لأولئك المتزمتين يكرِّهونهم في الدين، فقد كانت نتيجة هذا وبالاً على الدين في بعض الدول الإسلامية، وكان على أولئك المتزمتين أن يأخذوا منه عظة لأنفسهم، ولكن جمودهم أعماهم عن الاتعاظ بذلك ،وجعلهم يفهمون أنهم يخدمون الدين بذلك التزمت، ويكفرون من يخالفهم في أخذ الدين به، والله يهديهم إلى سواء السبيل).[1]

والشاهد في دنيا الناس اليوم يرى أن اجتهاد الصعيدي كان في محله، فالمجالس النيابية خير شاهد حيث تمثل المرأة فيه سواء بانتخابات أو بالمحاصصة "الكوتة" أو بالتعيين.

وقد استشهدت كتابات كثيرة بما ذهب إليه الصعيدي–رحمه الله–من أراء وأفكار تجديدية. يقول الدكتور عصمت نصار:

(١) المرجع نفسه، ص ١١٥.

(وقد احتجت الكتابات المعاصرة في مطابتها بحقوق المرأة السياسية ببعض الأحاجي التي أوردها الصعيدي، ويبدو ذلك في كتابات جمال البنا، ومحمد سليم العوا وراشد الغنوشي، وعبد الحليم أبو شقة وغيرهم). [١]

ثانيا: الحقوق الزوجية والشؤون الأسرية

وتتضح في نقاط هي:

(١)مسألة تعدد الزوجات: فقد كان شيخنا يميل على عدم التعدد إلا إذا اقتضت الضرورة، وهو بذلك يرى أن التعدد شرع تهذيبًا لعادات وتقاليد كان سائدة في مجتمع الجزيرة العربية.

يقول رحمه الله:

(اختار الإسلام لتعدد الزوجات هذا الحكم المرن؛ ليبقى على أصله عند الحاجة إليه، ويمنع منه إذا أسيء استعماله، ولو أنه حرمه في جميع أحواله لضاق الناس بهذه الحرمة في ظروف كثيرة).[٢]

وعلى الرغم أن الشيخ –رحمه الله–لا يُرَغب في التعدد إلا أنه رفض الدعوات التي نادت بتحريمه ودخل معها في مساجلات أبرزها مع عبد العزيز فهمي [٣]الذي نادى في كتابه " هذه حياتي" بجعل التعدد من الأمور المنهي عنها.

غير أن الصعيدي كان واضحًا في رؤيته التي ترى اقتصار الرجل على زوجة واحدة لصعوبة تحقق العدل بين الزوجات، وأن التعدد يكون لضرورة وأسباب معقولة يقول رحمه الله:

---

(١) تجديد الأصولية الإسلامية، ص ٢٤٩، مرجع سابق.

(٢) لماذا أنا مسلم ،مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٤٩.

(٣) عبد العزيز فهمي حجازي عمر: قاض ومحام وشاعر مصري، وهو واحد من أبرز رجال الفكر والسياسة في القرن العشرين، نال العديد من الجوائز والأوسمة، له العديد من المؤلفات: منها "مدونة جوستنيان في القانون الروماني" وكتاب "هذه حياتي "الذي نادى فيه بمنع التعدد ، تقديم: طاهر الطناحي، إصدار دار الهلال، العدد: ١٤٥، سنة ١٩٦٣م، ١٦٥ وما بعدها.

(إن العدل الذي هو شرط في إباحة تعدد الزوجات غير مستطاع كله، فيكون الأسلم لدين الرجل أن يقتصر على امرأة واحدة، ولهذا أرى أن الحكم الأصلي في تعدد الزوجات هو الكراهة، وأنه لا يباح إباحة خالصة من الحرمة والكراهة إلا إذا دعت إليه الحاجة). (١)

ويرى أن منع استخدام المسرفين–بغير علةٍ وسببٍ–لحق التعدد أمرًا جائزًا من حق الحاكم إذا رأى الصالح العام في منعه.

يقول رحمه الله:

(ولا شكَّ أن ما صرنا إليه من هذا كله يقتضي منع تعدد الزوجات؛ ليعود به إلى الأسرة الإسلامية سعادتها، ولا يزيد عددها على طاقة رئيسها، فيمكنه أن يربيها تربية صالحة، ويمكننا أن نهيئ جيلا صالحا يعتز به الإسلام، ولا يكون كهذا الغثاء الذي يحطّ من ديننا، ويحطّ من قدرنا بين الأمم المعاصرة، وهذا هو العلاج الصحيح لمشكلة تعدد الزوجات في عصرنا، وهو علاج لا يحوجنا إلى التعسف الذي يذهب إليه من يحاول إنكار إباحة الزوجات، ولا يقف بنا عند الجمود الذي يقف عند أهل الجمود في عصرنا). (٢)

ولا شكَّ أن هذا الرأي له اعتباره خاصةً في دنيا الناس اليوم، وهذا دليل على رحابة الفكر الإسلامي واستيعابه لكافة المستجدات التي تطرأ على واقع الأمة.

(٢)مسائل الطلاق:

يتفق الشيخ الصعيدي مع الأستاذ محمد أحمد شاكر في كتابه "نظام الطلاق في الإسلام" والذي اشتمل على اجتهاد جديد في أحكام الطلاق، فقد وضعه صاحبه بمباركة من والده القاضي محمد شاكر، بعد أن كان القضاء قاصرًا على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان وترك بقية المذاهب الأخرى مع أن الراجح قد

(١) لماذا انا مسلم، عبد المتعال الصعيدي، ص ٤٩ ، مرجع سابق.

(٢) ميدان الاجتهاد ، عبد المتعال الصعيدي، ص ١٤٧ ، مرجع سابق.

يكون في هذه المذاهب، وقد اشتمل على عدد من المسائل أبرزها: الإشهاد على الطلاق وعلى الرجعة، وبطلان الرجعة إذ قصد بها الرجل المضارة، ووجوب المتعة للمطلقة، وعدة المرتابة إلى غيرها من المسائل التي كانت تحتاج إلى اجتهاد جديد في وقت ادعى فيه بعض الفقهاء غلق الاجتهاد. (١)

وقد وافق الشيخ عبد المتعال في ضرورة الإشهاد على الطلاق والرجعة مستندًا لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾(٢)

ودعا الشيخ الصعيدي إلى تقييد حق الزوج في الرجعة إذا كان قاصدًا الإضرار بالزوجة، يقول رحمه الله:

(وإذا كان للمرأة أن تطلب الطلاق للمضارة، فإنه يكون الحق لها في إبطال الرجعة للمضارة أيضًا). (٣)

ودعا إلى ضرورة موافقة الزوجة وقبولها بالرجعة. فيقول في اشتراطه لرضا المرأة بالرجوع إلى زوجها:

(والمرأة تستأمر في نكاحها أولاً. فلتستأمر فيه ثانيًا، بل إن استشارها في المرة الثانية أحق من استشارها في المرة الأولى؛ لأنها خبرت زوجها قبلها ولم تخبره قبل المرة الأولى، فيجب أن يأخذ رأيها فيه بعد خبرتها له، لأن رأيها فيه يكون قائمًا على خبرة وتجربة، بخلاف رأيها في المرة الأولى).(٤)

(١) نظام الطلاق في الإسلام ، أحمد محمد شاكر، ومعه تقرير الشيخ محمد شاكر والد المؤلف، مكتبة السنة، القاهرة، ١٩٣٦م،ص ٧ وما بعدها.

(٢) [الطلاق: ٢].

(٣) في ميدان الاجتهاد، عبد المتعال الصعيدي، ص ١١٢ ،مرجع سابق.

(٤) المرجع نفسه، ص ١١٣.

ويرى الصعيدي أن طلاق المزاح والغضب والسكر والطلاق المعلق كل ذلك لا يقع شرعًا؛ لأن القرار بالطلاق يحتاج على مزيد من التريث والتعقل والهدوء؛ حتى يتسنى للمطلق تدبر العواقب.

ﷺ وفي مسألة الطلاق الثلاث يرى الصعيدي –رحمه الله–أنه لا يقع في جلسةٍ واحدةٍ، ويرى عدم إيقاعه إلا بعد تدوينه عند المأذون كل طلقة على حدة بعدتها، وذلك ليكون هناك فسحة من الوقت أمام الزوجين للتأني والتدبر والاستجابة للساعين للصلح، مستندًا إلى ما روي عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَلْعَبُونَ بِحُدُودِ اللَّهِ، يَقُولُ : قَدْ طَلَّقْتُكِ، قَدْ رَاجَعْتُكِ، قَدْ طَلَّقْتُكِ" (١)

وقد خالف الصعيدي الإجماع في بعض القضايا الخاصة بالمرأة ويبدو أن له موقفا رافضا في اجتهاده ناحية الإجماع. (٢)

غير أنه في معظم اجتهاداته كان متوافقًا مع رؤى المعاصرين له مثل الشيخ مصطفى المراغي، ومحمد رشيد رضا، والشيخ محمود شلتوت والشيخ مصطفى عبد الرازق، غير أن اجتهاده يتفرد فيما يلي:

(١- ضرورة الإشهاد على الطلاق والرجعة بعد موافقة الزوجة المطلقة.

(٢- جوازه للحاكم وضع بعض الضوابط والعراقيل في أمور الطلاق وتعدد الزوجات.

(٣- وجوب ترك فترة زمنية تقدر بمدة العدة بين كل طلقة حتى يقع طلاق الثلاث). (٣)

(١) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٣/ ١٨٠) حديث رقم ٢٠١٩، قال ابن الهيثمي في الزوائد إسناده حسن. مؤمل بن إسماعيل اختلف فيه. فقيل ثقة . وقيل كثير الخطأ. وقيل منكر الحديث. قال الشيخ الألباني: ضعيف.

(٢) للصعيدي–رحمه الله–رأي في مسالة الإجماع جعله يخالف إجماع العلماء في كثير من اجتهاداته كما ذكر في بداية البحث، ولعل هذا مرد مخالفته لكثير من العلماء في عدد من الآراء مثل هذه المسألة.

(٣) تجديد الأصولية الإسلامية، ص ٢٦٠، مرجع سابق.

هذا، وقد امتدح الشيخُ الصعيدي شيخَ الأزهر الشيخ مصطفى المراغي حين عده من مجددي القرن التاسع بسبب اجتهاده في مسائل الطلاق وخروجه عن دائرة الجمود والتقليد التي اتهم بها كثيرا من مشايخ الأزهر.

يقول –رحمه الله–:

(كان القضاء الشرعي يلتزم مذهبًا واحدًا من المذاهب الفقهية منذ نشأته بعد حدوث هذه المذاهب ، فكان الشيخ المراغي أول من خرج على هذا الجمود، وعدل عن مذهب أبي حنيفة الذي يجري عليه القضاء الشرعي إلى مذهب مالك والشافعي وغيرهما في مسائل رأى فيها حرجًا على الناس، فلم يجمد على العمل بها والتعصب لمذهب أبي حنيفة فيها، كما كان يجري عليه متعصبة المذاهب، وفتح بهذا باب التلفيق في القضاء الشرعي على مصراعيه؛ ليأخذ من المذاهب الفقهية لأهل السنة وغيرهم كما يشاء، حتى نزه الطلاق عن أن يكون حلفا تلوكه ألسنة العامة وأشباه العامة، ومنع وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو في مجلس واحد كما كان يذهب إليه ابن تيمية، وأمر بتشكيل لجنة للقيام بهذا الإصلاح أطلق عليها –لجنة تنظيم الأحوال الشخصية– ومما قاله في افتتاح عملها: إن إصلاح القانون إصلاح لنصف القضاء، أما إصلاح النصف الآخر فهو بيد القاضي نفسه؛ لأن عليه أن يفهم الوقائع أولاً كما هي، بعد تلمس أدلتها ونقدها والموازنة بينها...). (١)

وقد كان الشيخ في اجتهاده مراعيًا لظروف الواقع، وتداعيات الوقت المتغيرة من مكانٍ لآخر ومن بيئة لأخرى، بحيث لم يخرج عن الأصول التي اعتمدها في اجتهاده.

يقول د/ عصمت نصار: (وعندي أن فقيهنا– يقصد الشيخ الصعيدي–لم يكن إلا واقعيا من ناحية، ومراعيا للأصول الشرعية من ناحية أخرى، فيما ذهب

(١) المجددون في الإسلام ، ص ٤١٤ ، مرجع سابق.

إليه، وليس أدل على ذلك من كم القضايا المطروح أما المحاكم من قبل الزوجات اللائي عجزن عن إثبات تطليقهن من قبل أزواجهن عشرات المرات، مما يستحيل معه وضع حد لهذه الظاهرة (طلاق شرعي غير مثبت)، (طلاق ورجعة–فطلاق–ورجعة–.... بلا إثبات)، ذلك فضلا عن التعدد الذي لا مبرر له إلا الشهوة مع غيبة الباءة والعدل، والعجلة في التطليق الثلاث ثم الندم على ذلك النحو واللجوء إلى ما يسمى زواج المحلل، وهو غير شرعي). [١]

وهذا دليل على الجسارة التي تحلى بها الشيخ ، حيث لم يتهيب التعرض للقضايا الاجتماعية التي تهم الأمة، والتي تحتاج إلى رؤية وبصيرة مفكر يقدر الواقع ويفهم النص ويحسن تنزيله على مستجدات هذا الواقع .

النقطة الثانية: قضية التكفير وحد الردة

يعد الصعيدي من أوائل الذين طرحوا قضية التكفير وعقوبة المرتد في ساحة المساجلات الفكرية في العصر الحديث حين جرت المساجلات بينه وبين الشيخ عيسى منون [٢] في حجية قتل المرتد.

ففي هذه قضية يرفض الصعيدي–رحمه الله–الاتهام بالتكفير دون احتراز واكتراث بمعنى التكفير[٣]، خاصة للذين ظهروا مطلع القرن العشرين مجدفين

(١) تجديد الأصولية الإسلامية، ص٢٦٠، مرجع سابق.

(٢) هو: الشيخ عيسى منون (١٨٨٩/ ١٩٥٦م) فقيه أصولي شافعي المذهب، فلسطيني، عين أستاذ في الأزهر ، له العديد من المؤلفات منها: نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول ، أسندت له مشيخة كلية أصول الدين عام ١٩٤٤م .انظر: موسوعة ويكيبيديا تاريخ الدخول : ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠م الرابط : https://ar.wikipedia.org .

(٣) في الحقيقية هذا هو منهج جمهور الأمة من أهل السنة والجماعة. اعتمادًا على القرآن والسنة وما اشتهر من أقوال العلماء في الأمة الإسلامية، ففي القرآن نجد الآية العمدة في الموضوع:﴿ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ [النساء: ٩٤] يقول القرطبي في تفسيرها :" إن في هذا التوجيه الإلهي من الفقه باب عظيم، وهو أن الأحكام تناط بالمظان والظاهر، لا على القطع واطلاع السرائر، فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر". الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)،تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م، ج٥، ص٣٣٩ .

خارج النسق الإسلامي مثل منصور فهمي المتهم بالإلحاد لتجرئه على النبي ﷺ في قضية تعدد زوجات النبي ﷺ . وظهور طه حسين بتشكيكه في قصة سيدنا إبراهيم وإسماعيل وبناء الكعبة في كتاب " الشعر الجاهلي". وعلى عبد الرازق في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" وغير هؤلاء الكثير ممن دعوا باقتفاء العلمانية الغربية لتحقيق النهضة بعيدا عن الدين.

وقد كشفت كتابات ومساجلات شيخنا–رحمه الله–عن رفضه لتكفيرهم اعتقادًا منه بأن تجديفهم يرجع لجهلهم بأصول العقيدة، أو تمردهم على جمود الفكر الديني، أو افتتانهم بالنظريات الغربية وطعون غلاة المستشرقين، فأراد مناقشة هذه القضية وذلك لتوضيح ثلاثة أمور؛ أولها: مفهوم الردة والعقوبة التي شرعها الإسلام عقابا لمرتكبيها، وثانيها: الفرق بين المجتهد والملحد، وثالثها: موقف الإسلام من حرية الاعتقاد. (١)

فمن ناحية المفهوم فإن الصعيدي لم يخالف الجمهور حيث يرى أن الردة هي: إنكار أمر من ثوابت الإيمان أو الأصول العقدية، أو الأوامر الشرعية، أو التصريح بالمروق عن الملة والكفر البين الذي لا يمكن تأويله او قبوله من أيِّ وجهٍ من الوجوه.

وفي السنة النبوية: عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ –وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ – قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَّحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَدْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَطَعَنْتُهُ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَقَتَلْتَهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السِّلَاحِ، قَالَ: «أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟» فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: فَقَالَ سَعْدٌ: وَأَنَا وَاللهِ لَا أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ ذُو الْبُطَيْنِ يَعْنِي أُسَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ} [الأنفال: ٣٩]؟ فَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ قَاتَلْنَا حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ، وَأَنْتَ وَأَصْحَابُكَ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ. صحيح مسلم، ج١، ص٩٢، حديث رقم: ١٥٨ (٩٦)، يقول النووي في شرحه للحديث: "إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان، أما القلب فليس لك طريق إلى معرفته"، شرح النووي على مسلم (٢/ ١٠٤) .

ومن جانب العلماء والمفكرين يقول الغزالي: " إنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجهلة ... وينبغي الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلا، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم....." الاقتصاد في الاعتقاد، الخانجي، الطبعة الأولى بدون، ص١٤٣. .

(١) تجديد الأصولية الإسلامية ، ص٢٢٣، مرجع سابق.

أما من ناحية العقوبة فقد خرج الشيخ عن رأي الجمهور في حكم عقوبة المرتد.(١)

فقد كان يرى أن المرتد يستتاب أبدًا ولا يقتل.

يقول رحمه الله:

(ولا شكَّ أن القول بأن المرتد يستتاب أبدًا و لا يقتل أنسب من غيره، بما جاء به الإسلام من الحرية الدينية، وأنسب منه ما ذهبنا إليه من أن المرتد لا يكره على الإسلام بقتل أو بسجن ولا بنحوهما من وسائل الإكراه ، وإنما يدعى إلى العودة إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، كما يدعى غيره ممن لم يسبق له إسلام بهذه الوسيلة أيضا، فإن أجاب فيها، وإلا لم يكن جزاؤه إلا العقاب على ردته في الآخرة، وقد نفى الإكراه على الدين نفيًا عامًّا صريحًا..، وهذا نفي للإكراه مطلقًا، فيجب أن يدخل فيه من أسلم ثم ارتد، كما يدخل فيه من لم يسلم أصلاً).(٢)

ويفرق الصعيدي –رحمه الله–بين المرتد المسالم والمرتد المقاتل المعلن عداءه للإسلام المشهر سيفه وسلاحه ضد المسلمين فالمرتد المسالم تجب استتابته أبدا ولا يقتل. والاستتابة تكون بالدعوة والموعظة والحكمة والمجادلة بالتي هي أحسن. أما المرتد المقاتل فيأخذ حكم المحارب المعادي للإسلام.

يقول رحمه الله:

(ويقتل المرتد المقاتل، وكان المرتد يعد مقاتلا في ذلك العهد، لأن المسلمين كانوا على عهد النبي ﷺ في حالة حرب، فكان من يرتد بعد إسلامه

(١) يرى الجمهور أن المرتد يقتل بعد الاستتابة وقد اختلف حول مهلة الاستتابة فقيل ثلاثة أيام وقيل ثلاث مرات بغير تحديد مدة واشترط الفقهاء عدم إكراه المرتد على التوبة، واختلف الفقهاء في إقامة حد الردة على المرأة واتفقوا على أن المنوط بتطبيقه هو الحاكم ،وقد تناول ابن حزم حد الردة بالتفصيل حيث أورد خلاف الفقهاء حول الاستتابة ووجوبها وقدرها وحكم إعلان الردة وكتمانها والإصرار عليها وإنكارها والحكم على من ثبت عليه بالتصريح والإقرار والشهود، وأبرز حكم الجمهور وحجية ذلك، وذكر طائفة قالت يستتاب أبدا ولا يقتل، غير أنه رد حججها وأيد رأي الجمهور وانتهى إلى قتل المرتد.

(٢) الحرية الدينية في الإسلام، عبد المتعال الصعيدي، ص ٥ ، ٦، مرجع سابق.

لا يلزم بيته، بل ينضم إلى أعداء الإسلام ليقاتل معهم، فكان الأمر بقتله على قتاله مع أولئك الأعداء، وكان عدم قتله للمنافقين الذين ارتدوا بعد إيمانهم لأنهم لم يقاتلوا المسلمين، بل كانوا أحيانا يقاتلون بجانب المسلمين، ولم يكن عدم قتلهم للجهل بكفرهم، لأن النبي ﷺ كان يعلم نفاق كثيرٍ منهم). (١)

ويؤكد الصعيدي على أن رأيه وإن كان خلافًا للجمهور فهو ليس بدعًا وإنما قد ذكر من قبل فقد ذكره ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع "فحين يقول به الشيخ الصعيدي إنما هو ترجيحٌ اقتضاه الواقع ودفعه إليه اجتهاده وليس بدعة تستدعي انتفاضة بعض مشايخ الأزهر ضد رأيه الذي يؤيده واقع النصوص القرآنية التي لم ترد بنص صريح في عقوبة دنيوية للمرتد.

يقول رحمه الله:

(والذي يهمّنا من هذه الأقوال قول بعضهم: إن المرتد يستتاب أبدًا ولا يقتل. لأنه قريب مما ذهبنا إليه من المرتد يدعى إلى العودة إلى الإسلام بالتي هي أحسن، كما يدعى إليه الكافر الأصلي سواء بسواء. وهذا القول ينسب إلى قوم ذكر منهم ابن حزم في كتابه: "مراتب الإجماع" عمر بن الخطاب، وسفيان الثوري، وإبراهيم النخعي.

وهناك رواية عن إبراهيم النخعي أنه يقتل، فيكون له في ذلك قولان، ولا يدري أيهما الأسبق من الآخر. وكذلك روى عن عمر ما يفيد أنه يسجن ثلاثة أيام ثم يقتل إن لم يتب، ولا مانع من أن يكون له أيضًا في ذلك ثلاثة أقوال، لأن من المجتهدين من لا يستمر على قول واحد). (٢)

ويتجلى الفكر التجديدي لدى الشيخ –رحمه الله–عند بيان العلة التي دعته لأن يرجح هذا الرأي على رأي الجمهور ويتحمل تجاهه أي انتقاد.

فيقول رحمه الله:

(١) حرية الفكر في الإسلام ، عبد المتعال الصعيدي ،ص٨٦، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه ، ص٨٧.

(والفرق بين هذا القول وما ذهبت إليه أنه يرى أن المرتد يستتاب أبدًا، وفي هذا من الإحراج لنا وله ما فيه، لأن المسلمين يجب أن يشغلهم من دنياهم ما هو أهم من عودة مرتد إلى الإسلام، واشتغالهم باستتابة المرتد أبدًا يعطلهم عن مصالحهم، وسيكون له من عقاب الله في الآخرة ما يغني عن اشتغالنا باستتابته إلى ذلك الحدِّ).[١]

وبهذا يظهر الفكر التجديدي للشيخ مراعيًا ظروف الأمة وواقعها مما يحاك من أعدائها وهم يملكون القوة المادية والهالة الإعلامية بحيث يعملون –ليلاً ونهارًا–يشوهون صورة الإسلام من هذه الناحية، فيكون باجتهاده مبطلاً للمؤامرات المحاكة، موجهًا بوصلة الفكر والعمل إلى ما هو أهمَّ وأجدى من إعادة مرتدٍ إلى الإسلام بالقوة والجبر.

النقطة الثالثة: الفنون والموسيقى

يرى شيخنا الصعيدي –رحمه الله–أن للفن رسالة تربوية سامية، وله آثار طيبة على النفس وعلى صحتها الروحية والانفعالية، فلا ينبغي إنكاره أو الحطّ منه أو تحريمه دون سبب شرعي، بل يجب تثقيفه وتهذيبه حتى يقوم بدوره المأمول على أفضل ما يكون.

يقول رحمه الله:

(جاء ذكر كثيرٍ من الفنون الجميلة في القرآن الكريم، كالبناء والنحت والتصوير والغناء [٢] وغيرها من الفنون الجميلة، فلم يخرج فيها عما جاء به من

(١) حرية الفكر في الإسلام ، عبد المتعال الصعيدي ، ص٨٧ ، مرجع سابق.

(٢) يستمد الشيخ عبد المتعال الصعيدي رؤيته في الفنون والغناء، من منظور عقلي وشرعي يرى أن الغناء والموسيقى والفنون الأصل فيها الحل والإباحة ، وتعرض له الحرمة أو الكراهة أو الندب أو الوجوب –كما في القتال جهادًا في سبيل الله– بسبب ما يعرض له مما ينقله من الإباحة إلى هذه الأحكام. من حيث أنه كلام ولحن وأداء يحاكي به الإنسان الأصوات الجميلة والأنغام المؤتلفة العذبة التي أفاضها الجمال الإلهي في بديع المخلوقات، ويرى الدكتور محمد عمارة أن مرد الخلاف الذي استعر حول الفن والغناء في الفكر الإسلامي على امتداد تاريخ الإسلام يرجع إلى أحد أمرين:

١– وقوف البعض عند الفتاوى التي كرهت الغناء المكروه أو حرمت الغناء المحرم...وتعميم هذه الفتاوى على كل ألوان الغناء.

رفع الإصر والحرج عن الناس، ولم ينظر إليها بعين أهل الزهد والتقشف، بل نظر إليها في ذاتها حتى لا يغلو في أمرها ، ولا يحيد عن الأساس الذي قام عليه تشريعه فذكر ازدهار بعض تلك الفنون في بعض ما أنزل من الشرائع، وأقام فيها من الملك، وحكى هذا في أسلوب ينوه بعظمتها، ويشيد بذكرها، ويدل على مقدار ما وصلت إليه من الروعة، وما بلغته من الجمال حتى كانت آية في الإبداع ومعجزة من معجزات الفن ومفخرة باقية على الدهر). [١]

فالشيخ –رحمه الله–يرى أن القرآن الكريم، اشتمل على الكثير من الفنون الجميلة، ولا ريب فالقرآن الكريم كله فن جميل من ناحية النظم القرآني، ومن ناحية التآلف بين سوره، ومن ناحية قراءته وتلاوته فأحكام التجويد كلها فنّ وأداء منظم من حيث الغُنن والمدود والحركات وبقية أحكام التجويد والتلاوة.

وقد ذكر ازدهار حضارات كانت الفنون فيها ذات قيمة، مثل حضارة سبأ ومملكة داوود وسليمان وغيرها من الحضارات.

هذا، وقد وقفت الأديان والشرائع تجاه الفنون –بحسب رأي الشيخ الصعيدي–موقفا إيجابيا لأنها تهذب النفس وتصلح من شأنها وترقق مشاعرها.

يقول رحمه الله:

(وما كان للديانات السماوية أن تقف من الفنون الجميلة غير هذا الموقف؛ لأن لها فائدتها من تهذيب الطباع، وإصلاح الأذواق، وترقيق النفوس، فلا يمكن

٢– رواية البعض لتسعة عشر " حديثا" تنهى عن الغناء والمعازف، أو تحرمها.. والغفلة عن أن هذه المرويات جميعها – وهي التي تعارض ما أوردناه من الأحاديث الصحيحة، التي حازت شروط الصحة في البخاري– معلولة بمقاييس الرواية والجرح والتعديل للرواة.. فليس فيها جميعا حديث واحد سلم من القدح في راو او اكثر من رواته.. وايضا تفسير متعسف لمعنى "اللهو" في الآية السادسة من سورة لقمان: ومن الناس من يشتري لهو الحديث ... تلك هي الأسباب التي أحدثت اللغط، فجعلت الغناء عند البعض حراما بإطلاق، وأخرجته من الحلال المباح في ذاته، والذي تعرض له الحرمة أو الكراهة أو الندب او الوجوب بسبب ما يعرض له من المقاصد والملابسات. انظر: الغناء والموسيقى حلال .. أم حرام؟ ، د/ محمد عمارة ، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٩٩م.

(١) دراسات إسلامية ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي ،دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص٤٧، ٤٨ .

أن ينكر فضلها دين من الأديان، ولا يصح أن تنكر فائدتها شريعة من الشرائع). (١)

ويرى الصعيدي –رحمه الله–أن فن النحت والتصوير لم تحرمه الديانات التوحيدية إلا عندما عبدت التصاوير والتماثيل من دون الله، فقد كان تحريمها لعلة، وإذا انتفت العلة فلا تحريم.

يقول رحمه الله:

(إن تحريمها –يعني: نحت التماثيل والصور–في أول الإسلام كان لقرب عهد العرب بعبادة الصور والتماثيل، فخيف رجوعهم إلى عبادتها إذا أبيح لهم صنعها واتخاذها في أغراض أخرى، وهذا إشارة إلى أن الذين كانوا يصنعون الصور والأصنام كانت صناعتهم في جملتها صناعة محرمة، و كان من المناسب التشديد في أمرها، وتحريم اتخاذ آثارها ولو لغير العبادة).(٢)

ويرى الصعيدي –رحمه الله–أن فنّ التمثيل يشتمل على رسالة تثقيفية وتربوية تخاطب العقل والمشاعر، فإذا لم يخرج عن رسالته هذه فهو حلال، وتطرق إلى قضية "تمثيل الأنبياء" (٣) وقصص القرآن الكريم، وقد عارض بعض الشيوخ الأزاهرة في ذلك الوقت حين ثاروا على إحدى الفرق التمثيلية التي كانت تمثل قصة سيدنا يوسف عليه السلام، موضحا أن الأصل في التشريع الإباحة.

يقول رحمه الله:

(١) دراسات إسلامية ، الصعيدي ، ص ٥٢،مرجع سابق.

(٢) توجيهات نبوية، الصعيدي/مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون، ص ١٢٧.

(٣) تأخذ هذه المسألة شدا وجذبا من العلماء حتى هذه اللحظات بين مبيح ومحرم ، فهيئة كبار العلماء بالأزهر لا تبيح تجسيد الأنبياء والرسل، وتبيح تجسيد الصحابة والتابعين، في الوقت الذي نجد فيه علماء ومن الأزهر أيضا كشيخنا الصعيدي يبيحون تجسيد الأنبياء والمرسلين بشرط الحفاظ على قدسية النبي وشرط التنبيه أن هذا تجسيد لا يمت إلى شخصية النبي على جهة الحقيقة. ولا يزال الموضوع يطرح على ساحة المساجلات بين الفينة والأخرى.

(ولا شكّ أن التمثيليات التي تصاغ فيها قصص الأنبياء – عليهم السلام– سيراعي فيها مالهم من كريم المنزلة ، وما لهم من القداسة والعصمة والطهارة، وسيكون الغرض منها إظهار ما كان لهم من أعراض شريفة في قصصهم وما كان لهم من مقاصد نبيلة في رسالاتهم ، ولا شيء مع هذا يخل بقداستهم ، وإذا قام شخص في تمثيله منها مقام نبي فإنه يقوم به صورة فقط، وللنبي– عليه السلام– مقامه الكريم في تمثيله له(١)، و لا يمكن أن يتوهم شخص أنه حل في التمثيلية مقامه في كل شيء حتى يكون فيها امتهان له، أو يقوم في ذهنه أن شخصه كشخصه، وإنما هو تمثيل في تمثيل، ومبنى الدين على التسامح والترخص، وكراهة الجموح والتزمت، ولهذا يكون الأصل فيه الإباحة ما لم يقم دليل على التحريم، ودليل واضح يقطع الخلاف، ويرجع الناس فيه إلى أمر معلوم لا يكون فيه مجال للنزاع).(٢)

وإذًا لابد أن تكون هناك موازين للنظر في الفنون عامة لأنها للنفس والقلب كالطعام والأكل؛ الأكل حلال ومطلوب، للحفاظ على جسم الإنسان، لكنك لو جعلت حياتك كلها أكلا تصبح كارثة. الماء حلال لكن لو جعلت كل حياتك أن تشرب فهذا انتحار بالنسبة للجسد. كذلك الفنون والغناء والتصاوير والآلات الطرب وغيرها إذا جعلت كلها الحياة فسدت الحياة كلها. إذن لابد أن يكون العقل العربي والمسلم مُقِيمًا للتوازن، فليست القضية فقط قضية الحل والحرمة، وإنما ندرك أن لهذه الحياة متطلبات متعددة، لا بد أن تتوازن كي يكون

(١) مع ملاحظة أن لهذا الكلام خطورته ، فلو تجوز في تشخيص الأنبياء سيكون من الجواز تشخيص سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهذا ما لا يحفظ من قداسة مقام الأنبياء، ولا يسلم من التعرض لخصوصيتهم بالسلب ؛لأن الأعمال الفنية تسعى لتجسيد الواقع، بينما حياة الأنبياء وسيرهم فيها من الوحي والإعجاز والصلات بالسماء ما يستحيل تجسيده وتمثيله، ومن ثم فإن تجسيدهم إساءة محققة إلى سيرهم وحياتهم.

(٢) في ميدان التجديد، الصعيدي، ص ٥، مرجع سابق.

لدينا مجتمع سوي. ولذلك استخدم الشيخ رفاعة الطهطاوي بيتين لأبي الفتح البستي، يقول:

أفد طبعك المكدود بالجد راحة	
	يجـــــــم وعلله بشيء من المـــــــزح
ولكن إذا أعطيته المزح فليكن	
	بمقدار ما تعطي الطعام من الملح (١)

ولعل هذا ما عناه الشيخ عبد المتعال الصعيدي بنظرته الحضارية إلى الفنون باختلاف أنواعها فهي مطلوبة إذا صلحت غايتها ومنبوذة إذا فسدت غايتها. وإلى بيان اتساع مساحة المتاح والمباح في الشريعة الإسلامية الصالحة للزمان والمكان والأشخاص.

(١) الغناء حلال أم حرام، محمد عمارة، نهضة مصر، ١٩٩٩م،ص ٥٥.

المبحث الرابع

أهم المؤاخذات على الفكر التجديدي للشيخ رحمه الله

ويشتمل على:

المطلب الأول: التعصب للثورة في التجديد.

المطلب الثاني: دَرْجُه من لا يستحق أن يُعدَّ مجددًا.

المطلب الأول

التعصب للثورة في التجديد

ينحاز الشيخ عبد المتعال الصعيدي في فكره التجديدي إلى ناحية الثورية، ويرى أن الإصلاح لا يكون إلا بالقوة، ويرى أن التجديد في هدوء وروية لا يحقق النجاح المطلوب، وبنى وجهته هذه على شواهد تاريخية ونماذج من المجددين؛ وبحسب رأيه فقد كُتب النجاحُ لمن انتهج القوة، والفشلُ لمن آثر الإصلاح السلمي على التجديد بالقوة.

وهنا أشير إلى نصوص للشيخ –رحمه الله–وأثَنِّي بتحليلها للوقوف على مظاهر تعصبه للثورة على حساب التغيير والتجديد السلمي. هذه النصوص جاءت إثر مقالة وازنت بين الشيخ المراغي والشيخ محمد عبده [١] وذكرت عن الشيخ محمد عبده أنه كان عصبيًّا، فقام بهذه الثورة بنفسه وعاونه فيها كثير من أتباعه، وتألفت حوله مدرسةٌ أخذت عنه وفكرت تفكيره، أما الشيخ المراغي فذكت المقالة أنه رجل ذكي النظرة ينم جبينه المصقول عن هدوء وحكمة يحولان دون تفجر هذا الذكاء في ثورة ذاكية الضرام، وصوته الرزين المطمئن يضفي على منطقه المتزن من وقار الحكمة ما يخضع لسلطانه أشد النفوس ميلاً إلى العنف والشدة، ولعل طريقة الشيخ المراغي أبطأ أثرًا، لكنها من غير شك أكثر ثباتًا، وأفسح مدى، لأن هذا الهدوء الذي يأخذ به أبعد غاية في آثاره من الثورة الجامحة.[٢]

(١) هو: الإمام محمد عبده (١٨٤٩– ١٩٠٥م ، رجل إصلاح داعية وإمام إسلامي، عرف بفكره الإصلاحي، في سنة ١٨٩٩م عين الشيخ محمد عبده مفتيا للديار المصرية، وله عدة فتاوى، عن الوقف وقضاياه ، والميراث والمعاملات ذات الطابع المالي والآثار الاقتصادية وعن مشاكل الأسرة وقضايا الزواج والطلاق والنفقة والديون، وله عدد من المؤلفات منها رسالة التوحيد، وشرح البصائر القصيرية للطوسي، ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وكتاب الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية، في هذا الكتاب قام بإجراء مقابلة بين الديانتين الإسلامية والنصرانية وأثرهما في العلم والمدنية، راجع: رائد الفكر المصري، د. عثمان أمين، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٤٧م ، ص ٢٦٩ : ٢٧٠ .

(٢) جاءت في مقال عن الشيخ المراغي شيخ الأزهر، بجريدة السياسة الأسبوعية ، العدد السابع، السنة السادسة ٢٧/ فبراير/ ١٩٢٧م.

ويمكن أن نوضح موقف الشيخ تجاه الموازنة التي جاءت في المقال عبر هذه النقاط:

النقطة الأولى: يتضح فيها منهج الشيخ في فكره التجديدي الذي يميل إلى الثورة أكثر من الهدوء، ويرى أن الهدوء لا يجدي كثيرًا ونفعه قليل، بل ويرى أن الهدوء شيءٌ سيءٌ يؤخر إلى الوراء أو على الأقل يوقف عملية التقدم.

يقول الشيخ رحمه تعالى:

(وإني أوافق كاتب هذا المقال فيما ذكره من الفرق بين الشيخ محمد عبده والشيخ المراغي، وأخالفه في ترجيح طريقة الثاني في الإصلاح على طريقة الأول، لأن الإصلاح لا يتم إلا بالثورة التي توقظ النفوس من غفلتها، ويشعر بعنفها العامة والخاصة، أما ذلك الهدوء فإنه لا يحرك ساكنًا، ولا يوقظ نائما، وإذا قدمنا خطوة إلى الأمام، فإن ثورة الرجعيين عليها تؤخرنا إلى الوراء، أو تقف بنا عند تلك الخطوة على الأقل). [1]

النقطة الثانية: يستدل الشيخ-رحمه الله-على أن الهدوء في الإصلاح والتجديد لا يجدي ولا يفيد بنموذج للشيخ المراغي حيث اعترض على بعض الإجراءات في الأزهر فآثر الخروج، دون أن يقيد أو يسجل أن الهدوء كان سببًا في عودة الشيخ إلى منصبه مرة أخرى معززًا مكرمًا.

فيقول رحمه الله: (وها هو ذا الشيخ المراغي قد عاد إلى منصبه في سنة ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م) فآثر هذه المرة طريقة الهدوء على طريقة الثورة، وها هو ذا الأزهر في سنة ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) فلم يتقدم خطوة إلى الأمام بذلك الهدوء الذي أراد الشيخ المراغي أن يأخذ الإصلاح به، بل تتزايد فيه الصعوبات كل يوم في طريق الإصلاح، وتدبر المؤامرات له من هنا ومن هناك، ويتكاثر

(١) تاريخ الإصلاح في الأزهر، ص ٢١٩،مرجع سابق.

عدد المناوئين له، حتى خرج على الشيخ المراغي أقرب أنصاره إليه، وأشدهم به). [١]

والسؤال هل كان الشيخ الصعيدي يحسب أن مسؤولية شيخ الأزهر في ذلك الوقت أن يهدم العلوم التي قام الأزهر على تدريسها منذ مئات السنين في يوم وليلة ؟! أوَ يتحمل الأزهر مسؤولية كل ما فسد في ذلك الوقت على كافة المستويات من سقوط الخلافة، ووقوع الاستعمار والتردي الاقتصادي؟!أحسب أن الإصلاح والتجديد في مؤسسات علمية عريقة لا يمكن فيها إلا ما كان يريده الشيخ من الحزم والشدة والسرعة، أم لابدَّ فيه الروية والهدوء والتأهيل؛ لتأخذ مناهج الإصلاح والتجديد مأخذها السليم؛ لتأتي بالنتائج المرجوة؟!!.

النقطة الثالثة: حين ذكر الشيخ عبد المتعال –رحمه الله–شواهد على رؤيته الثورية استشهد من التاريخ بحركة الإصلاح التي قام بها محمد بن عبد الوهاب في بلاد العرب، وحركة الإصلاح التي قام بها محمد علي باشا في مصر، الأولى مارست العنف والقوة فنجحت وآتت أكلها بحسب رأيه، والثانية فشلت حين مارست الهدوء واللين [٢] .

يقول رحمه الله: (وأقرب شاهدٍ على ذلك من التاريخ حركة الإصلاح التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بلاد العرب، وحركة الإصلاح التي قام بها محمد علي باشا في مصر، فقد قامتا معًا في عصرٍ واحدٍ، وقد اصطدمت كل منهما بالأخرى، لأنهما كانتا مختلفتين في الإصلاح ، فالأولى كانت إصلاحًا دينيًّا لا مدنيًّا، وكانت تأخذ الإصلاح بالثورة والقوة الملائمة لطبيعة بلاد العرب، والثانية كانت إصلاحًا مدنيًّا لا دينيًّا، وكانت تأخذ الإصلاح بالهدوء والحيلة،

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢٠.

(٢) أسجل هنا: أن محمد على باشا لم يكن باللين الذي وصف، فقد كان طموحا قويا ؛بدليل مذبحة المماليك التي لا يعرف عدد من قتل فيها، لكنه قضى المماليك فيها، وحسمه المشهود حيث كون أول جيش نظامي يعمل للدولة المصرية تحت حكمه، ومن يفعل ذلك فليس اللين طبعه.

وتتجه إليه في غفلة الشعب حتى لا يشعر به فيثور عليه، وقد نام عنها الشعب لما طبعه من اللين والهدوء.

فأما حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقد صمدت لنضال المناهضين لها، وقابلت العنف بالعنف، لأنها تؤمن بالثورة والنضال، وكانت تنتصر على المناضلين لها حينًا، وتنهزم أمامهم حينًا، فلا تؤثر فيها الهزيمة، ولا تضعف من إيمان أصحابها بها، حتى تمَّ لها الآن النصر على جزيرة العرب، وبسطت سلطانها على نجد والحجاز وتهامة وغيرها من البلاد العربية، واستولت على العاصمتين الدينيتين للإسلام وهما مكة والمدينة، وهي الآن محل تقدير كثير من أصحاب الثقافة الحديثة من المسلمين، ولا ينظر إليها بعين البغض إلا العامة وأشباه العامة، ممن طبع الجمود الديني على قلبه وبصره وسمعه، فيرى النور ظلامًا والهدى ضلالاً، والحسن قبحًا). [1]

لقد كان الشيخ متعصبًا للثورة على كل شيءٍ، وكان لا يرى أن إصلاحًا يمكن حدوثه سلميًّا أو بهدوءٍ، بل جعل ذلك الطريق الذي إن يسلكه أيُّ مصلحٍ يبتغي الإصلاح وينشد التجديد، وإلا فإن جهود هذا المصلح والمجدد فإلى بوارٍ.

ويرى الشيخ الصعيدي أن الأستاذ جمال الدين الأفغاني هو إمام الثائرين ومن بعده الشيخ محمد عبده، ويجب على كل مصلح ومجدد أن يسلك نفس المسلك الذي سلكاه ويسير على ذات السبيل التي مروا بها.

يقول الشيخ عبد المتعال رحمه الله:

(فعلى من يدعي الإصلاح بعدهما أن يسير في طريقهما، ويسلك فيه مسلكهما، ويجعلها ثورة تكتسح الجمود اكتساحًا، حتى تقضي على ما بقي من آثاره، وتوئس الجامدين من ظهور أمرهم، فيسلموا بالهزيمة، ويقلعوا عما يدبرونه

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢١.

من المؤامرات والفتن. نعم على من يدعي الإصلاح بعدهما أن يكون صريحًا فيه مثلهما، وأن يترك دعوى أخذ الإصلاح بالحكمة والهدوء، فإنما يفعل هذا من يؤثر الوظيفة ومغانمها على الإصلاح ومغارمه، ويؤثر السلامة في مدارة الرجعيين على الخطر في منابذتهم، ومثل هذا التردَّد لا يتمُّ به إصلاح، ولا يقضي به على الجمود، وإنما هي الثورة، ولا شيء غير الثورة). [1]

"لا شيء غير الثورة" على هذا صار شيخنا متخذًا من الثورة في التجديد والإصلاح نهجًا وشعارًا، وهذا أمرٌ خطيرٌ له عواقبه السيئة على أرض الواقع، وليس خطره عند الشيخ في تطبيقه على نفسه عمليًّا وإنما الأخطر من ذلك هو أن يعتمده في إطار تنظيري ويخطه في خطٍّ فكريٍّ يجب أن يسير عليه كل مصلحٍ يريد الإصلاح، أما التغيير السلمي الهادئ فلا مكان له عند المجدد في الفكر التجديدي لشيخنا –يرحمه الله–!!!!

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٢٥.

المطلب الثاني

دَرْجُه من لا يستحق أن يُعدَّ مجدداً.

يؤخذ على شيخنا–رحمه الله–بعض المؤاخذات إذ أدْرج بعضَ من رأى أنهم مجددوا القرون السالفة، بالرغم من وجود من هم أكثر فقهًا ومنزعًا تجديديًّا وإصلاحيًّا، بل وقد كانت لهم اجتهادات فقهية وكتابات علمية ومواقف تتسم بالفكر التجديدي بشكل أوضح وأدق ممن رشحهم واختارهم، بل والوقوع أحيانًا فيمن يختلف على كونهم مجددين، بل ومن يتهمون بأنهم مبددون لا مجتهدون. وسأذكر لنموذجين يوضحان المراد بالمطلب.

الأول: درجه لابن دقيق العيد رحمه الله:

حين ذكر ما يجعله مجدد القرن السابع الهجري لم يجد له من الأسباب إلا ويؤاخذ عليها. فمثلاً يقول رحمه الله:

(على أن الذي يقطع عندي في اتفاقهم على أن ابن دقيق العيد كان مجدد هذا القرن، أمران:

أولهما: ما ذكره في خطبة شرح "الإلمام" من أنه يجب أن يجعل الرأي هو المأموم والنص هو الإمام، فترد المذاهب إليه، وترد الآراء المنتشرة حتى تقف بين يديه، ولا يصح أن يجعل الرأي الذي هو فرع للنص أصلاً، فيرد النص إليه بالتكلّف والتحيُّل، ويحمل على أبعد المحامل بلطافة الوهم وسعة التخيل، ويرتكب في تقرير الآراء الصعب والذلول، ويحتمل من التأويلات ما تنفر منه النفوس وتستنكره العقول).[1]

فكيف يعده مجددًا لمجرد رأي قال في خطبة أو مقدمة كتاب على وجاهة هذا الرأي، فهو لا يمثل نقلة نوعية في التفكير وقد سُبِق من علماء كثر، فضلا

(١) المجددون في الإسلام، ص ٢٠٧ ، مرجع سابق.

على أن الشيخ عبد المتعال بنفسه يتنقد هذا السبب إذ نسب ابن دقيق العيد إلى النصوصية الذين يلتزمون بالنص ولا يُعملون العقل فيكف يكون مجددًا.

يقول رحمه الله:(فابن دقيق العيد في هذا يكاد يذهب إلى الأخذ بحرفية النصوص، وهذه نزعة أصحاب الجمود). [١]

ونرجع إليه–رحمه الله–حين يذكر السبب الثاني الذي جعله يعدُّ ابن دقيق العيد في عداد المجددين فيقول رحمه الله:

(وثانيهما: انتصاره لتلك المختصرات المعقدة التي عرفت فيما بعد باسم المتون، وكان ابن الحاجب [٢] وأقرانه من المتأخرين أول من سنَّ هذه البدعة في العلوم، وقد اختلف علماء هذا القرن في أمر هذه المختصرات المعقدة، فكان ابن دقيق العيد من أنصارها ومن أنصار الاعتماد عليها في التعليم والعناية بشرحها لطلاب العلوم ونحن الآن نجني ثمارها السيئة لهذه الطريقة، فكان ابن دقيق العيد فيما أعلم أول من انتصر لها). [٣]

والشيخ ينعى على ابن دقيق هذه الطريقة التي عانى منها طلاب العلم مرارة العلم وأضاعوا جهودهم التي لو بذلت في ذات العلم لآتت بثمار لا تعدُّ ولا تحصى، حتى صار همُّ العالم والمتعلم من العلم كشف الغامض من هذه المختصرات، وحلِّ المعقد من عباراتها، وتضييع زمن التعليم في هذا من غير فائدة، ولا طائل ذي جدوى من درسه.

---

(١) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٢) هو الشيخ الإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب الكردي، المولود سنة ٥٧١هـ في إسنا في صعيد مصر والمتوفي سنة ٦٤٦هبالإسكندرية، وكان أبوه جنديا حاجبا، تتلمذ على الشاطبي، والصابوني، وغياث بن فارس بن مكي وغيرهم، كان علامة زمانه ورئيس أقرانه، كان يحب الاختصار ولديه القدرة عليه حتى إنه كان يضن بالفاء أو الواو إذا كانت زائدة يتم المعنى بدونها وقد يختصر الخطبة التي تكون أول التصنيف بل قد يكتفى بالبسملة ويشرع في ذكر ذلك العلم الذي قصده. راجع وفيات الأعيان، لابن خلكان ، ج ٣، ص ٢٤٨.

(٣) المجددون في الإسلام، ص٢٠٧ ، مرجع سابق.

يقول رحمه الله:

(ولا شكَّ أن ابن دقيق العيد يحمل وزر هذه الطريقة، ويتحمل ما جرته من ضرر على العلم والتعليم، ويكون بها جديرًا في أن يعدَّ من أنصار التأخر والجمود، لا من أنصار النهوض والتجديد). (١)

وكان أحرى بالشيخ رحمه أن لا يعدَّ ابن دقيق العيد مع وافر الاحترام والتقدير في عداد المجددين لهذا القرن نظرًا لوجود علماء كثر أثقل وزنا وأكثر حظا في شتى العلوم كشيخه سلطان العلماء العز بن عبد السلام (٥٧٧هـ، ١٢٦٢م – ٦٦٠هـ ١٢٦٢م) رحمه الله، والذي كان اجتهاده وتجديده سببا في إنقاذ الأمة الإسلامية من بلاء التتار، فلم يذكره الشيخ الصعيدي ضمن مجددي القرن السابع في كتابه، ونظرًا لهذه الأسباب المساقة سالفًا والتي تعوق درجه لأن يكون من مجددي القرن السابع الهجري.

الثاني: درجه لغلام أحمدو مصطفى كمال أتاتورك ضمن المجددين

أولا: ميرزا غلام أحمد والذي يمكن الحديث عنه في النقاط التالية:

١. هو ميرزا غلام أحمد القادياني، رئيس طائفة القاديانية والأحمدية، ولد "بقاديان" من بلاد بنجاب في الهند سنة ١٢٤٨هـ =١٨٣٢م كان والده من أهل السنة فيها.

٢. تعلم القرآن على بعض فقهاء الشيعة، فأمكنه أن يطلع بهذا على أقوال الطائفتين السنة والشيعة، وقد قضى مدة التعليم.

٣. لما بلغ سن الأربعين ادعى أنه المسيح المنتظر، وأنه يقوم بين المسلمين لهدايتهم كما قام المسيح ابن مريم لهداية اليهود، وبعد ذلك ادعى أنه المهدي المنتظر، وادعى أنه نبي من الأنبياء،

(١) المرجع نفسه، ص٢٠٨.

٤. ألف كتبًا كثيرة باللغة الهندية وكان يدعى أنها منزلة من عند الله. منها كتاب مواهب الرحمن، والاستفتاء، وإعجاز أحمدي وغيرها من الكتب.

والعجيب أن شخصًا كهذا يدرجه الشيخ ضمن المجددين، وكان الحري به أن يؤلف كتابا في المبددين الذين يدمرون الدين ويفسدون دنيا الناس ومعاشهم.

هذا، مع أن الشيخ –رحمه الله–انتقده في عرضه أكثر من مرة، ولم يؤمن به كمجدد فلماذا يدرج في هذا الكتاب المنوط به إبراز المجددين الذين نفعوا البشرية والدنيا باجتهاداتهم ؟!

يقول رحمه الله:

(ولا شَكّ أن ميرز غلام أحمد كان يجهل في هذه الدعوة حال عصره؛ لأن أهله بلغوا من الوعي العقلي بحيث لا يحتاجون في الإيمان بدعوة دينية إلى معجزاتٍ خارقةٍ للعادة؛ لأن فيهم من الوعي العقلي ما يكفي في معرفة صحة الدعوة الدينية من غير تلك المعجزات، ولو كان ميرزا غلام أحمد يعرف حال عصره لما لجأ إلى دعوى أنه المسيح أو المهدي المنتظر أو نبي من الأنبياء، لأن هذا لا يفيده شيئًا في دعوته عند أهل هذا العصر إذا لم تكن مقبولة في نفسها).[١]

٥. وعندما ادعى ميرزا غلام أحمد أن القرآن يحتاج إلى مفسر، رفض الشيخ الصعيدي دعواه لأن تفسير القرآن لا يحتاج إلى نبيٍّ.

يقول رحمه الله:

(ومن المصلحة أن يبقى باب تفسيره مفتوحًا لاجتهاد العلماء، وألا يغلق بابه بمفسر يدعى النبوة مثل ميرزا غلام أحمد، فيوقعنا في جمود يضر الإسلام

(١) المرجع نفسه، ص ٤١٨.

والمسلمين، ويضيف إلى جمودهم جمودًا أشد منه، لأنه يكون جمودًا منزلاً من السماء، وما نزل من السماء لا يرفعه أهل الأرض) [١]

فإذا كان نقد الشيخ لميرزا غلام أحمد بهذا الوضوح والحسم الشديدين، فلماذا أقحم في كتاب المجددين في الإسلام من الأساس؟!!

ثانيا: مصطفى كمال أتاتورك [٢] والذي يمكن توضيحه في النقاط التالية:

١. ولد مصطفى على رضا سنة ١٨٨١م، في مدينة "سالونيك" التابعة للخلافة العثمانية، وكان أبوه موظفًا مغمورًا.
٢. تلقى تعليمه العسكري في "سالونيك"، وتخرج في عام ١٩٠٥م، عمل ضابطًا في الجيش التركي.
٣. خاض عدة حروب في ألبانيا وطرابلس ونجح فيها، حتى رقي بسببها إلى جنرال سنة ١٩١٦م.
٤. عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة نكراء للدولة العثمانية، تمّ احتلال أجزاء من أراضيها، وبرز أتاتورك بطلاً قوميًا ومحرراً وطنيًا، فاستقال من الجيش وكون قوات التحرير التي قاتلت اليونانيين والبريطانيين والفرنسيين تحت قيادته؛ حتى تمكن قبل نهاية ١٩٢٢م من دحر القوات المتحالفة ضد تركيا.
٥. وبالتزامن مع معارك التحرير كوَّن مجلسًا وطنيًا من ممثلي القوي الشعبية المشاركة في حروب التحرير؛ ليتحول إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في إسطنبول، وفي ١٩٢١م أصدر المجلس ما سماه القانون

(١) المرجع نفسه، ص ٤١٩.

(٢) الرجل الصنم مصطفى كمال تتورك، حياة رجل ودولة لضابط تركي سابق، ترجمة عيد عبد الرحمن المكتبة الأهلية، ٢٠١٣ ص ١٠ : ١٥، وراجع: موقع ويكيبديا: بتاريخ دخول ٢٤/ ٧/ ٢٠٢٠م، / https://ar.wikipedia.org.

الأساسي الذي تزامن صدوره مع إعلان النصر وتحرير أرض تركيا في ١٩٢٢م.

٦. وفي عام ١٩٢٣م وقّعت حكومة مصطفى كمال معاهدة "لوزان" التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي، فأعلن في أكتوبر ١٩٢٣م ولادة الجمهورية وإلغاء الخلافة، وجعل أنقرة عاصمة الدولة الجديدة بدلاً من إسطنبول.

٧. تركز اهتمام أتاتورك في البداية على المظاهر والأشكال فمنع الطربوش والعمامة وروّج للباس الغربي، ثم منع المدارس الدينية وألغى المحاكم الشرعية، وأزال التكايا والأضرحة وألغى الألقاب المذهبية والدينية، وألف قوانين مستوحاة من الدستور السويسري.

٨. وفي عام ٩٢٨م ألغى استخدام الحرف العربي في الكتابة وأمر باستخدام الحرف اللاتيني لقطع ارتباط تركيا بالشرق والعالم الإسلامي.

٩. ربط أتاتورك تقدم البلاد وتطورها بالتخلي عن الهوية الإسلامية تاريخًا وممارسةً، فكرَّس للعلمانية الكمالية التي لم تكتف بفصل الدين عن الدولة لكنها سيطرت على الممارسة الدينية ومنعت كل مظاهر التدين بإجراءات قانونية تحميها مؤسسات الدولة وأبرزها الجيش. توفي ١٩٣٨م بإصابته بمرض عضال. (١)

والمستغرب المستنكر أن الشيخ–رحمه الله–ذكر ما سبق وأكثر منه أن أضاف انتقاده لمصطفى كمال أتاتورك، وعلى الرغم من ذلك أدرجه في كتاب المعني به ذكر المجددين في الإسلام.

يقول –رحمه الله–:

(على أن مصطفى كمال لم يقف عند ذلك الحدّ، بل عمد إلى صبغ تركيا بالصبغة الأوربية، فحرم لبس الطربوش واستعاض عنه بالقبعة، بحجة أنه ليس

(١) مغيرون في التاريخ: كمال أتاتورك ١٨٨١م – ١٩٣٨م ، سمير عطا الله، مجلة الشرق الأوسط، عدد: ١٥١٣١، مايو ٢٠٢٠م.

في القرآن ما يشير إلى غطاء رأس خاص وأمر بكتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية، وأمر بالعمل بالقانون المدني السويسري، وبالقانون الجنائي الإيطالي، وبالقانون التجاري الألماني، ثم ألغى نظام تعدد الزوجات، وأدخل الأحوال الشخصية في القانون المدني الأوربي). [١]

فكيف يدرج في ذلك الكتاب؟!

إن كتاب "المجددون في الإسلام" للشيخ كتاب حافل بالمجددين الذين كانت لهم إبداعاتهم الفكرية والعلمية التي أسهمت في الحفاظ على الحضارات والثقافات في وقتٍ مهمٍ من تاريخ الإنسانية، لكن ما ينقص الكتاب هو إضافة هؤلاء من المختلف فيهم من حيث القبول والرد، لأن المجددِ هو من يكون محلَّ اتفاق من الأمة على كونه مجددًا لا مبددًا. إضافة لذلك ما يدخل على قارئه من الإلباس حيث يعتقد أن هؤلاء مجددين في الإسلام وفي الحقيقة هم مبددون لأصوله ناقضون لعراه.

(١) المجددون في الإسلام، ص ٤٢٠: ٤٢٦، مرجع سابق.

الخاتمة

الحمد رب العالمين، الذي جعل لأمة رسولهﷺ من يجدّد على مرّ القرون حبلها، وعلى كرّ الدهور من ينتشر في دنيا الناس فضلها، فكما قال ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا». (١)

وقد قيض الله في هذا العصر علماء حملوا عبء النهوض بالأمة الإسلامية، وإظهار الإسلام في ثوبه القشيب الذي يستوعب الزمان والمكان والشخوص في مختلف الأحوال، ومن هؤلاء –وهم كثير –شيخنا الأزهري الشيخ عبد المتعال الصعيدي الذي نظر من علٍ – وهي نظرة الفقيه المفكر –إلى حال الأمة كاشفًا مشخصًا لأدوائها، باحثًا عن دواءها مرشدًا أمينًا لصلاح حالها، ومنذرًا محذرًا من أسباب ركودها. فكانت صفحات البحث السابقة كاشفةً لفكره التجديدي، من حيث أصوله ومنطلقاته، ذاكرةً لبعض المؤاخذات المتوقع الوقوع فيها نتيجة التفاعل مع الأحداث، وقد أسفر البحث عن نتائج وتوصياتٍ، بيانها فيما هو آتٍ.

أولاً النتائج:

١– ما توفر للشيخ من أطروحات وأفكار تجديدية كان للبيئة الحاضنة التي نشأ فيها فقد كان أزهري النشأة والهوى معاصرًا ومعايشًا للحراك الثقافي والسياسي في عصره، جعلته يبدأ بمسيرة التجديد والإصلاح مبكرًا من الأزهر والنهوض بطرق التعليم والمقررات الموكل تدريسها في باحات الأزهر الشريف.

٢– الحرية هي الأساس الأول لأي فكرٍ تجديديّ، وإذا أريد للأمة النهوض والتقدم فلا بدّ من إتاحة مساحة كافية للحريات على مستوياتها الثلاثة، الحرية الدينية، والحرية العلمية والحرية السياسية.

---

(١) سبق تخريجه.

٣- ضرورة التركيز على توفير المناخ العلمي وفتح مجالات للبحث العلمي في شتّى الفروع وبالذات البحوث التطبيقية؛ لأن الأمة في أشد الحاجة لبعث حضاري في مجال العلوم التطبيقية بدءًا من ترجمتها إلى لغتنا العربية والعمل على الإبداع فيها لتحقيق التقدم.

٤- أوضحت الاجتهادات الفكرية والفقهية للشيخ أن الأمة الإسلامية بحاجةٍ إلى فكرٍ متجدد في شتى المجالات، ولا يقوم بهذا الاجتهاد إلا عالمٌ تخلى عن خوفه على حياة الرفاهية لأنه حتمًا يصطدم بمن يواجهون التقدم ويحاربون التجديد من الذين أعماهم الجمود والتقليد، فالاثنين آفة الفكر التجديدي على مرّ التاريخ واختلاف الأمم.

٥- اعتمد الفكر التجديدي للشيخ-رحمه الله-على النقد والمقاربة بين الحضارة الأوربية والحضارة الإسلامية، فالنهوض الحضاري لكي يتحقق لابدَّ من استفادة الثقافات من بعضها البعض ونقل بعضها عن بعض بشرط الحفاظ على الخصوصية الثقافية لكل ثقافةٍ وحضارةٍ على حدة.

٦- التعصب للثورة في الإصلاح والتجديد على طول الخطِّ الفكري للشيخ جعله يواجه كثيرًا من المتاعب والمصاعب، والتي كان من الممكن تفاديها بقليلٍ من الهدوء، وكان من الممكن توفير الجهد والطاقة لإنتاج إصلاحٍ أكبر وتجديدٍ أشمل وواسع المدى.

٧- يمكن استنتاج أن شيخنا -رحمه الله-كان امتدادًا لمجددي العصر الحديث: الشيخ رفاعة الطهطاوي والشيخ محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا والشيخ مصطفى عبد الرازق رحمهم الله، بدليل توافق الشيخ مع اجتهاداتهم في مختلف القضايا وشتى المجالات فكان يؤيد أراءهم حينًا، ويتنقد ويرد على منتقديهم حينًا آخر، وكان يتمّ ما بدأوه أحيانًا، وكان التجديد سلسلة متكاملة الحلقات واجتهادات الصعيدي واحدة منها.

ثانيا: التوصيات:

١- أوصي بتوسيع البحث في فكر الصعيدي ودرس أرائه التجديدية – على سبيل التخصصات الدقيقة –مثل الفقه وعلم الكلام والمنطق ومختلف الفنون والعلوم.

٢- كما أوصي بدراسة المساجلات الفكرية للشيخ الصعيدي مع معاصريه لأني حين وقفت على مؤلفات الشيخ وجدت مجالات واسعة من السجالات الفكرية للشيخ على الصحف وفي المجلات والكتب ومع العديد من المدارس الفكرية.

٣- كما أوصي بتشجيع وتنشئة طلابنا على فكر التجديد والاجتهاد وابتكار الجديد الذي يخدم الأمة الإسلامية على كافة المستويات، ويغرس فيهم قيمة أن باب الاجتهاد مفتوح، ولن يغلق أمام النابهين الفاقهين.

ثالثا: أهم المراجع

أولا: القران الكريم

ثانيا: كتب السنة النبوية

ثالثا: أهم مراجع البحث

١.الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية، عمر عبيد حسنة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٢.الأزمة الفكرية المعاصرة، طه جابر العلواني، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣.

٣.إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية . بدون.

٤.الإمام أبو الحسن الأشعري (٢٦٠هـ ٣٢٤هـ) ومؤلفاته، أستاذ عبد الواحد جهداني، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

٥.الإمام المراغي، سلسلة إقرأ، بقلم: أنور الجندي، العدد ١١٥، أغسطس ١٩٢٥م

٦.بحث في ترجمة القرآن الكريم وأحكامها، الشيخ محمد مصطفى المراغي، مطبعة الرغائب ،١٩٣٥م.

٧.تاريخ الإصلاح في الأزهر" دراسة لأهم مراحل تاريخ الأزهر"، وصفحات من الجهاد في الإصلاح، تأليف عبد المتعال الصعيدي مطبعة الاعتماد بمصر، بدون.

٨.تجديد الأصولية الإسلامية في فكر الشيخ عبد المتعال الصعيدي، د. عصمت نصار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٧م.

٩.تجديد الفكر الإسلامي، مشروعيته، ومجالاته وضوابطه، د. مفرح سليمان القوسي، مجلة العلوم الشرعية، العدد الخامس عشر، ربيع الآخر ١٤٣١هـ.

١٠.تجديد علم الكلام وتوظيفه في الرد على الشبهات الفلسفية المعاصرة، أحمد عبد العظيم بصيلي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة جامعة الأزهر ،٢٠١٩م.

١١.تجديد علم المنطق، في شرح الخبيصي على التهذيب، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، الطبعة الثالثة.

١٢.التجديد في الفكر الإسلامي، د. عدنان، محمد أسامة، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٣.التعريفات، الجرجاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣م.

١٤.توجيهات نبوية، الشيخ عبد المتعال الصعيدي/مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون.

١٥.الحرية الدينية في الإسلام، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

١٦.حرية الفكر في الإسلام، الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي، تقديم محمد صابر عرب، الهيئة العامة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م.

١٧.دراسات إسلامية، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

١٨.دراسات قرآنية، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، بدون تاريخ.

١٩.رائد الفكر المصري، د. عثمان أمين، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٤٧م.

٢٠.السياسة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، ١٩٦٢م، الطبعة الأولى.

٢١.طه حسين من الانبهار بالغرب إلى الانتصار للإسلام، د. محمد عمارة، هدية مجلة الأزهر عدد ذي القعدة١٤٣٥ هـ .

٢٢.فيض القدير شرح الجامع الصغير، العلامة المناوي، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار العلمية، ٢٠٠١م.

٢٣.القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد نعيم، العرقسوسي، الرسالة، القاهرة بدون.

٢٤.عجايب الاثار في التراجم والأخبار للشيخ عبد الرحمن الجبرتي، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.

٢٥.كتاب "هذه حياتي " عبد العزيز فهمي حجازي عمر، تقديم: طاهر الطناحي، إصدار دار الهلال، العدد: ١٤٥، سنة ١٩٦٣م.

٢٦.كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، سليمان رصد الزياتي الحنفي، القاهرة، بدون.

٢٧.لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، بدون.

٢٨.لماذا أنا مسلم، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٩.المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر ١٠٠هـ ١٣٧٠هـ، دراسة لأهم ناحية من الحركة الفكرية الإسلامية، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٣٠.مجلة الأزهر السنة: ٧٠، عدد ربيع الآخر ١٤١٨هـ الجزء الرابع.

٣١.المدخل لدراسة علم الكلام، حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٣م.

٣٢.مسألة ترجمة القرآن، مصطفى صبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان بدون.

٣٣.معالم التجديد في الفلسفة الإسلامية، مقداد يالجن، دار عالم الكتب، الرياض، ط٢، ١٩٩١م.

٣٤.المعجم الفلسفي، إبراهيم أنيس وآخرون، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون

٣٥.المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

٣٦.معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصرة " دلالاتها وتطورها"، فاتح محمد سليمان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٣٧.مغيرون في التاريخ: كمال أتاتورك ١٨٨١م – ١٩٣٨م، سمير عطا الله، مجلة الشرق الأوسط، عدد: ١٥١٣١، مايو ٢٠٢٠م.

٣٨.مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، دار القلم . دمشق، سنة ٢٠٠٢م.

٣٩.مقال عن الشيخ المراغي شيخ الأزهر، بجريدة السياسة الأسبوعية، العدد السابع، السنة السادسة ٢٧/ فبراير/ ١٩٢٧م.

٤٠.من آثار مصطفى عبد الرازق، تأليف: على عبد الرازق، وتقديم: طه حسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧م.

٤١.من أين نبدأ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الخانجي، بدون.

٤٢.موسوعة ويكيبيديا تاريخ الدخول : ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠م الرابط : https://ar.wikipedia.org .

٤٣.موسوعة ويكيبيديا تاريخ دخول ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠م الرابط:https://ar.wikipedia.org

٤٤.موقع ويكيبيديا: تاريخ الدخول ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠م، الرابط: https://ar.wikipedia.org .

٤٥.ميدان الاجتهاد، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مجلة الرسالة، العدد ١٤٢، بتاريخ ٢٣مارس ١٩٣٦م.

٤٦.الميراث في الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية والوضعية، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، الطبعة الثانية ١٣٥٢هـ ١٩٣٤م.

٤٧.نظام الطلاق في الإسلام، أحمد محمد شاكر، مطبعة السنة، ١٩٣٦، بدون.

٤٨.نقد نظام التعليم في العصر الحديث، عبد المتعال الصعيدي، المطبعة العمومية، طنطا ١٩٢٣م.

٤٩.الوسيط في تاريخ الفلسفة الإسلامية، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ.

رابعاً: الفهارس

Contents

ملخص: ٤٥٦
المقدمة ٤٥٨
المبحث الأول ٤٦٢
المطلب الأول ٤٦٣
التعريف بمفردات عنوان البحث. ٤٦٣
المطلب الثاني ٤٧٠
المبحث الثاني ٤٨١
المطلب الأول ٤٨٢
الحرية أساس الفكر التجديدي ٤٨٢
المطلب الثاني ٤٩٠
اعتماد المنهج العلمي في الفكر التجديدي ٤٩٠
المطلب الثالث ٤٩٥
فقه الواقع في دراسة القضايا المستجدة ٤٩٥
المطلب الرابع ٥٠٤
المقارنة والمقاربة مع النهضة الأوربية ٥٠٤
المبحث الثالث ٥١١
صور ونماذج من الفكر التجديدي للشيخ عبد المتعال الصعيدي ٥١١
المطلب الأول ٥١٢
من صور التجديد لمنظومة العلوم الأزهرية ٥١٢
المطلب الثاني ٥٢٥
نماذج من التجديد في المجال الاجتماعي ٥٢٥
المبحث الرابع ٥٤٣
أهم المؤاخذات على الفكر التجديدي للشيخ رحمه الله ٥٤٣
المطلب الأول ٥٤٤
التعصب للثورة في التجديد ٥٤٤

المطلب الثاني ٥٤٩
دَرْجُه من لا يستحق أن يُعدَّ مجددًا. ٥٤٩
الخاتمة ٥٥٦
أولاً النتائج: ٥٥٦
ثانيا: التوصيات: ٥٥٨
ثالثا: أهم المراجع ٥٥٩
رابعًا: الفهارس ٥٦٥